

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

أثر الاستيراد على ربحية المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة بمؤسسة قطنيات الجنوب COTOSUD (2012 - 2021)

الأستاذ المشرف:

- خيراني العيد

من إعداد الطالبين:

- فقوس إبراهيم الخليل

- بوعزارة محمد الأمين

لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذة	- د. مشراوي سميرة
مقررا	أستاذ محاضر	- د. خيراني العيد
ممتحنا	أستاذ مساعد	- أ. سعيداني محمد السعيد

السنة الجامعية 2024/2023

محضر رقم: 04 / م. م / 2024 بتاريخ: 05 / 06 / 2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي - الأغواط -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية المؤسسة



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

أثر الاستيراد على ربحية المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة بمؤسسة قطنيات الجنوب COTOSUD (2012 - 2021)

الأستاذ المشرف:

- خيراني العيد

من إعداد الطالبين :

- فقوس إبراهيم الخليل

- بوعزارة محمد الأمين

لجنة المناقشة

- د. مشراوي سميرة	أستاذة	رئيسا
- د. خيراني العيد	أستاذ محاضر	مقررا
- أ. سعيداني محمد السعيد	أستاذ مساعد	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023

محضر رقم: 04 / م. م / 2024 بتاريخ: 05 / 06 / 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والعرفان

قال الله تعالى " ولئن شكرتم لأزيدنكم "

اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى
نحمد الله عز وجل أنه وفقنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع ونسأل الله أن ينفعنا وينفع الأمة به
وإننا لن نكون منصفين في شيء إن لم نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال قطنيات الجنوب.
كما نتقدم بباقات الشكر والعرفان للأستاذ القدير "خيراني العيد" الذي لم يبخل علينا
بإرشاداته ونصائحه القيمة.

دون أن ننسى فضل الأستاذتين { مشراوي سميرة وبوهالي خيرة }.

كما نشكر أعضاء اللجنة الذين تفضلوا وقبلوا مناقشة ثمرة جهدنا فلكم منا كل الشكر
والامتنان.

إلى كل من ساهموا في بلوغنا هذه المرحلة من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل كما أتوجه
بجزيل الشكر لموظفين كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عمار ثلجي
بالأغواط بالأخص قسم العلوم المالية والمحاسبة وبالذات " بن حرمة خديجة ".

وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسنات والدينا وأساتذتنا، وأن يجعله
خالصاً لوجهه ، إن أحسننا فمن الله وإن أسأنا فمن الشيطان ومن أنفسنا ولا نقول إلا وأن تجد عبدا
فسد الخل فجل من لا يحبه فيه وملا

الإهداء

أهدي ثمرة جمدي هذا إلى صاحب العزة والفخر....
إلى من لن يكرره الزمان ولن يعوضه الأعمام.....
إلى الذي مهما وصفته وشكرته لن أجد كلاماً يكفيه.....
إلى سيد الرجال الذي نسج لي الأحلام وكابد الأهوال.....
إلى من أفتقد حرارة تصفيقه فرحاً بإنجازي في هذه اللحظة.....
إلى الذي أفتقد دعواته التي أجني ثمارها.....
إلى من دفنته في سن 12 عشر إلى العزيز الغالي بابا عبد المالك ألف رحمة عليك.
إلى تلك التي تحمل جنة تحت القدم، إلى صاحبة الحبل السري الذي لا زال أثره باقياً في حتى الآن.
إلى التي شقت قلبها وجعا ومرارا وصبرا لترى في بذورها خليلاً يتنعم بنور المعرفة.
إليك يا من تركت أهلك وبلدك لترينا وتكوني خيراً من ألف رجل أي
" حليلة " أطال الله عمرك.
إلى منبع الخير الدافق والحنان الوافر، إلى رمز الثبات والأصالة إلى ذات الصدر الحنون الذي كان لي ظلاً بارداً في هجير
الحياة ...
إلى أجمل من في الوجود ذات قلب الجود أي التي أنجبتني بقلبها لا برحمها صاحبة النفس العتيقة.
إلى من لعبوا إلى جانبي أدوار البطولة في مسرحية عنوانها الحياة، إلى من قرنت حروف اسمهم بحروف إسمي إليكم
إخواني: مداني، صلاح، وأخواني إلى من أعادوا الفرح إلى بيتنا وأناروه بشقائهم، إلى ينبوع السعادة براعم العائلة
{عبدالمالك، سجاد} .
إلى من أنتظر العطل بلهفة لأزورهم أقاري وبالذات خالي قدور الذي شرفني بحضوره من فرنسا إلى هنا .
إلى من قاسموني المودة والمحبة وكانوا سنداً لي إليكم يا رفقاء المشوار، بالذات {شتيح أبو بكر الصديق} .
إلى كل من علمني حرفاً من الابتدائي إلى هذه اللحظة بالذات { قطار فريدة، ويعقوبي فاطمة وبودريالة شهرزاد
ومشراوي سميرة } .
وإلى أعزائي ومن رافقوني طول العام الدراسي وغفروا صفتي من طالب إلى أستاذ
تلاميذي الأحباء أسئلكم الله السداد والتوفيق لكم طول مشواركم الدراسي
إلى الشعب الفلسطيني المقاوم .

فقوس إبراهيم الخليل

الإهداء

بسم لله الذي خلقني و هدايني و اعطاني الحكمة وفصاحة اللسان أهدي عملي
هذا إلى رجل النور الذي أنار البشرية بنوره الى حبيبي وقرّة العين رسول الله
عليه افضل الصلاة و السلام
الى التي كانت سندي وعوني الى الصدر الحنون و نبع الحنان الصافي وأعظم نعمة
من الله الى التي ارضعتني قوة وشجاعة واملا وسهرت على تربيّتي وعلمتني أن
الحياة كفاح الى **أمي الغالية** حفظها الله وأطال في عمرها .
الى رمز العزة و الشموخ الى من وطأ الاشواك حافيا ليوصلني الى ما وصلت اليه
إلى رمز الابوة وذلك المقام الشامخ الى **أبي الغالي ...**
الى جميع اخوتي
كما أهدي ثمرة جهدي لكل الأساتذة الذين زرعوا فيا الأمل لأسير قدما وكما
سئلت عن معرفة زودني بها
الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية عامة
وقسم العلوم المالية على الوجه الخاص والى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير
في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى

والى كل من وسعهم قلبي ولم يكتبهم قلبي

بوعزارة محمد الأمين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الشكر والعرقان
-	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
-	ملخص الدراسة
أ - و	مقدمة
الفصل الأول: مفاهيم حول الاستيراد وربحية المؤسسة الاقتصادية	
02	تمهيد الفصل
03	المبحث الأول: عموميات حول الاستيراد
03	المطلب الأول: ماهية الاستيراد
06	المطلب الثاني: خطوات وإجراءات الاستيراد
11	المطلب الثالث: هياكل وسياسات الاستيراد في الجزائر
19	المبحث الثاني: مدخل إلى ربحية المؤسسات الاقتصادية
19	المطلب الأول: ماهية الربحية
20	المطلب الثاني: الربحية ومؤشرات قياسها
24	المطلب الثالث: الإطار العام لتحليل الربحية
27	المبحث الثالث: علاقة الاستيراد بربحية المؤسسة
27	المطلب الأول: تأثير الاستيراد على تكاليف المؤسسة
29	المطلب الثاني: دور الاستيراد في تحقيق القيمة
30	المطلب الثالث: تأثير ربحية المؤسسة بالاستيراد
32	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر الاستيراد على ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب	
34	تمهيد الفصل
35	المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة (قطنيات الجنوب - الأغواط -)

35	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة
37	المطلب الثاني: هياكل وتخطيطات الإنتاج في مؤسسة قطنيات الجنوب
40	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة قطنيات الجنوب
42	المبحث الثاني: تأثير الاستيراد على ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب للفترة (2012 - 2021)
42	المطلب الأول: عرض المواد المستوردة والنتاج الإجمالي لمؤسسة قطنيات الجنوب للفترة (2012 - 2021)
46	المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة (2012 - 2021)
53	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات ونسب الربحية والاستيراد لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط
66	المطلب الرابع: مناقشة النتائج المتحصل عليها لأثر الاستيراد على ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة (2012 - 2021)
68	خلاصة الفصل
69	الخاتمة
73	قائمة المصادر والمراجع
78	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
24	يوضح علاقات قياس معدلات نمو الأرصدة على مدى عدة دورات	01
43	إجمالي المشتريات المستوردة لقطنيات الجنوب	02
45	إجمالي إنتاج قطنيات الجنوب ونسبة هامش الربح	03
47	ميزانية مؤسسة قطنيات الجنوب جانب الأصول	04
48	ميزانية مؤسسة قطنيات الجنوب جانب الخصوم	05
50	جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب	06
54	نسب استيراد مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021	07
55	تقلبات سعر الصرف للأورو مقابل الدينار الجزائري	08
57	مؤشرات الربحية المطلقة لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021	09
58	نسب ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021	10
60	معدلات نمو أهم عناصر جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة (2012 - 2021)	11
61	معدل نمو الأصول الاقتصادية لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012- 2021	12
63	معامل الارتباط وفق نموذج بيرسون بين المشتريات المستوردة وسعر الصرف للقطنيات الجنوب خلال الفترة (2012 - 2021)	13
65	تفسير نتائج الدراسة	14

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	سير عملية الاعتماد المستندي.	01
41	الهيكل التنظيمي لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط	02
43	التمثيل البياني لمشتريات مؤسسة قطنيات الجنوب	03
54	تطور دوران المخزون والاستخدام لاستيراد مؤسسة قطنيات الجنوب للفترة (2012-2021)	04
56	متوسط سعر الدينار بالأورو خلال الفترة (2012 - 2021)	05
57	تطور مؤشرات الربحية المطلقة لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة (2012-2021)	06
58	تطور نسب ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021	07
60	معدلات نمو أهم عناصر جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة (2012-2021)	08
61	تطور نسبة الربحية لمؤسسة قطنيات الجنوب خلال (2012 - 2021)	09
62	تطور القيمة المضافة لمؤسسة قطنيات الجنوب خلال (2012 - 2021)	10
64	معامل الارتباط وفق نموذج بيرسون بين المشتريات المستوردة وسعر الصرف للقطنيات الجنوب خلال الفترة (2012 - 2021)	11

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	بطاقة تقنية لمؤسسة محل الدراسة
02	الهيكل التنظيمي لمؤسسة محل الدراسة
03	فاتورة شراء لمواد أولية مستوردة باسم مؤسسة تايال
04	وصل دخول سلعة مستلمة من مؤسسة تايال
05	ملخص نتائج مؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة (2012 - 2021)
06	ميزانية مؤسسة قطنيات الجنوب لجانب الأصول والخصوم خلال الفترة (2012 - 2021)
07	جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة (2012 - 2021)

أثر الاستيراد على ربحية المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة بمؤسسة قطنيات الجنوب
COTOSUD بالأغواط (2012 / 2021) –

"The Impact of Imports on the Profitability of the Economic Enterprise – A
Case Study at COTOSUD Southern Cotton Company in Laghouat
(2012/2021)"

فقوس إبراهيم الخليل

بوعزارة محمد الأمين

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاستيراد على ربحية المؤسسة الاقتصادية "قطنيات الجنوب"، وذلك من خلال دراسة ميدانية شملت بيانات مالية وإدارية على مدار عشر سنوات. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتفسير البيانات المجمعة بواسطة مقابلات مع مسؤولي المؤسسة.

كما توصلت الدراسة إلى أن زيادة الاستيراد تؤثر سلباً على الربحية بسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد مقارنة بالإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف والرسوم الجمركية. كما أظهرت النتائج أن الربحية تتأثر بشكل مباشر بانخفاض الطلب على المنتجات المحلية نتيجة المنافسة مع المنتجات المستوردة.

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية من خلال تحسين جودة الإنتاج وتخفيض تكاليف الإنتاج، كما تقترح تشجيع السياسات الحكومية الداعمة للصناعات المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

الكلمات المفتاحية: استيراد، ربحية، مؤسسة اقتصادية، سياسات حكومية..

Abstract

This study aimed to analyze the impact of imports on the profitability of the economic institution "South Cotton", through a field study that included financial and administrative data over ten years. The study employed a descriptive-analytical method to interpret the data collected through interviews with the institution's officials.

The study found that increased imports negatively affect profitability due to the higher costs of imports compared to local production, as well as fluctuations in exchange rates and customs duties. The results also showed that profitability is directly impacted by a decrease in demand for local products due to competition with imported products.

Based on the findings, the study recommends enhancing the competitiveness of local products by improving production quality and reducing production costs. It also suggests encouraging government policies that support local industries and reduce reliance on imports.

Keywords: Imports , Profitability , Economic institution , Government policies

مقدمة

أدت التغيرات الاقتصادية العالمية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى خلق المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث أصبحت معظم الدول تعيش استحالة استمرار النمو الاقتصادي بمعزل عن الاقتصاديات الأخرى، فالخضوع للقانون الطبيعي الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية وتطور حاجيات المجتمعات، جعل الاكتفاء الذاتي أمرا مستحيلا يصعب التحكم فيه، لذا زادت الحاجة إلى ضرورة الحصول على هذه الموارد من دول أخرى ومنها زاد التبادل التجاري بشكل كبير بين مختلف الدول في العالم.

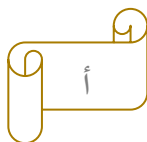
هذا التبادل التجاري بين الدول أطلق عليه "التجارة الخارجية"، ففي ضل التطورات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم أصبحت هذه الأخيرة تمثل العصب الأساسي الذي يحرك الاقتصاد لأي دولة كانت، من خلال ربطها لاقتصاديات الدول ببعضها البعض، وفتح أسواق جديدة أمام فائض الدول من المنتجات المختلفة والاستفادة من منتجات الدول الأخرى التي تنقصها.

الجزائر كغيرها من الدول تأثرت بما يشهده العالم من تغيرات على مستوى التجارة الخارجية، حيث أصبحت هذه الأخيرة مطلبا أكثر من ضروري للاقتصاد الجزائري، لاسيما أن من أكبر المشاكل التي تواجه الجزائر هو مشكل الندرة النسبية للموارد والمنتجات المحلية من جهة، وقلة المبادرة الاقتصادية والاستثمار المحلي من جهة أخرى، الشيء الذي دفع بها إلى الاهتمام أكثر بالتجارة الخارجية.

هذا الاهتمام استدعى ضرورة تطوير المنظومة التمويلية للتجارة الخارجية في الجزائر، عن طريق تفعيل مختلف الآليات المعتمدة في هذا المجال، وخاصة دفع البنوك إلى التدخل لتمويل وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وذلك من خلال دورها المتمثل في تمويل التجارة الخارجية بمختلف الأساليب والآليات اللازمة.

وتحت وطأت هذا الانفتاح الواسع للأسواق الدولية واشتداد المنافسة سعت إلى تطوير اقتصادها وتنمية قدراتها التنافسية وبهذا المعنى اعتبرت الواردات عامل من عوامل تدهور ربحية مؤسساتها استنادا إلى مقولة أحد الاقتصاديين "إن ثراء الدول مبني على تطوير صادراتها وفقرها مبني على اعتمادها على الواردات"، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها.

رغم ذلك لا يمكننا غض البصر عن الدور الفعال للاستيراد فهذا الأخير يحظى بأهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية أين أجمع الاقتصاديون على أهمية الاستيراد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما يقدمه للاقتصاد من جلب بعض المواد الأولية التي تشهد ندرة نسبية وتعد ضرورة للمؤسسة من أجل دفع عجلات الإنتاج وتحقيق ربحية معتبرة فيها، أين يعمل الاستيراد على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو ويرتبط بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الأمر الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية وهو على هذا النحو يحتل أهمية كبيرة في مجال بناء وإصلاح الهيكل المالي للمؤسسة. ومنه فإن الواردات تعتبر نقطة وسيطية بين كونها قوة محركة للنمو الاقتصادي، وبين أنها عبئ مستهلك للقاعدة الاحتياطية.



لذلك تسعى الدولة دائماً إلى مراقبة دقيقة لكل العمليات التي تتم مع العالم الخارجي من خلال تخصيص أنواع محددة يتم استيرادها وبكميات أكثر تحديداً، كاحتياطات للتغيرات سعر الصرف وخوفاً على العملة الوطنية.

إن فكرة قياس اثر الواردات على ربحية المؤسسة الاقتصادية نالت اهتمام العديد من الباحثين والدارسين، وذلك لإبراز دور الواردات كمؤشر على نجاح برامج التنمية الاقتصادية.

لذلك تعتبر عمليات الاستيراد للمؤسسات الاقتصادية عاملاً حاسماً يؤثر بشكل مباشر على ربحيتها، فعلى الرغم من أن الاستيراد قد يوفر فرصاً للحصول على منتجات بتكلفة أقل، إلا أنه يمكن أيضاً أن يعرض المؤسسات لتحديات تؤثر سلباً على هامش الربح، فعلى سبيل المثال، قد تزيد تكاليف الاستيراد مع ارتفاع الضرائب الجمركية أو تكاليف النقل، مما يقلل من الربحية الصافية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاستيراد إلى زيادة التنافس في السوق المحلية، مما يضطر المؤسسات لتكبد تكاليف إضافية لتحسين جودة منتجاتها أو خدماتها لإبقاء التنافسية، مما يؤثر على هامش الربحية، لذا يتعين على المؤسسات الاقتصادية أن تتبنى استراتيجيات فعالة لإدارة عمليات الاستيراد وتحسين كفاءتها للحفاظ على ربحيتها واستدامة أعمالها في ظل التحديات المتعلقة بالاستيراد والتجارة الدولية.

ومنه نطرح إشكالية دراستنا والمتمثلة في: **كيف يؤثر الاستيراد على ربحية مؤسسة قطنيات**

الجنوب(COTOSUD) ؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل في:

- هل تكلفة استيراد المادة الأولية تؤثر على أرباح مؤسسة قطنيات الجنوب؟
- هل عدم توفر المادة الأولية المستوردة لقطنيات الجنوب يجعلها تتوقف عن الإنتاج؟
- هل هناك سياسة حماية تمنع قطنيات الجنوب من استيراد المادة الأولية للعملية الإنتاج؟

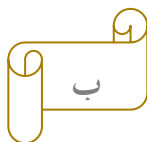
أولاً: الفرضيات

• الفرضية الرئيسية

تكلفة استيراد المادة الأولية تساهم في تحسين ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب بتقديم منتجات ذات تكلفة منخفضة.

• الفرضيات الفرعية

- تكلفة استيراد المادة الأولية تؤثر على أرباح مؤسسة قطنيات الجنوب بتأثيرها على تكاليف الإنتاج وهامش الربحية؛
- إن عدم توفر المادة الأولية المستوردة يجعل قطنيات الجنوب تتوقف عن الإنتاج إذا كانت تعتمد بشكل كبير على هذه المادة؛
- هناك سياسة حماية تمنع قطنيات الجنوب من استيراد المادة الأولية لتشجيع الإنتاج المحلي وحماية الصناعة المحلية.



ثانيا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج أهم قطاع في الاقتصاد وهو قطاع الاستيراد على المستوى الكلي والربحية على المستوى الجزئي، والتعرف على الاجراءات المتبعة في عملية الاستيراد، والوقوف على وقعها على أداء المؤسسة الاقتصادية
كما تكمن أهمية الدراسة في عدة نقاط من بينها:

- فهم تأثير تكلفة الاستيراد على هامش الربحية؛
- تحديد التكاليف والفوائد المترتبة على عمليات الاستيراد؛
- التحليل المالي بناءً على تقديرات هامش الربح؛
- تحليل التأثير على التنافسية والبقاء في السوق.

ثالثا: أهداف الدراسة

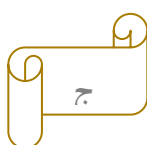
إن الهدف من إجراء هذه الدراسة هو:

- تقديم تقديرات دقيقة لتكلفة المواد المستوردة وتأثيرها على هامش الربح؛
- فهم تأثير التقلبات في أسعار العملات الأجنبية على ربحية المؤسسة نتيجة لعمليات الاستيراد؛
- تحليل تأثيرات الاستيراد على تنافسية المؤسسة وقدرتها على النمو والتوسع في السوق المحلي والعالمية؛
- تقديم توجيهات لتطوير سياسات وإجراءات الاستيراد لتحسين أداء المؤسسة وتعزيز ربحيتها؛
- تحديد الفرص والتحديات المستقبلية المتعلقة بالاستيراد وتوجيه استراتيجيات المؤسسة بناءً على ذلك.

رابعا: حدود الدراسة

1. **الحد المكاني:** قمنا بالدراسة الميدانية في مدينة الاغواط وبالضبط في المنطقة الصناعية والتي تعرف بمؤسسة قطنيات الجنوب **COTOSUD**، وحدة الاغواط، بالإضافة إلى أن المؤسسة تشهد عدة مشاكل من ناحيتها التنظيمية والإدارية وهذا ما شعلها تقوم بإعادة هيكلة تقريبا كل سنتين ويتغير اسمها فاسمها الحالي هو المركب الصناعي للنسيج **TEXALG**، ولكن نظرا لأن الدراسة أجريت في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2021 والذي صادف اسمها قطنيات الجنوب ارتأينا أن نترك اسمها كما كان في تلك الفترة.

2. **الحد الزمني:** بدأت دراستنا منذ انطلاق السنة الجامعية للسنة 2024 وانطلقت الدراسة الميدانية في 01 فيفري 2024 وامتدت إلى غاية 15 فيفري من سنة 2024، وبعد قيامنا بتحديد المعطيات المناسبة للدراسة ارتسينا على الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2021.



خامسا: منهج الدراسة

يهدف الإلمام بموضوعنا هذا وتصوّر منهجية سلمية ارتأين استخدام المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري لتوضيح مختلف المفاهيم من خلال الاطلاع على الكتب والمقالات ومختلف المصادر والمراجع العلمية، فقد استخدمنا في الجانب التطبيقي دراسة الحالة باستخدام أدوات التحليل والمؤشرات اللازمة من خلال تحليل الوثائق والمستندات المتحصل عليها من الشركة، للوصول إلى استنتاجات خاصة بموضوع البحث.

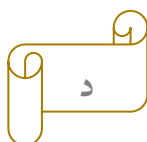
سادسا: الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: أطروحة دكتوراه تخصص المالية الدولية بعنوان **اثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر** من اعداد الطالبة زيرمي نعيمة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2015-2016 تناولت هذه الدراسة في الجانب النظري مفاهيم حول التجارة الدولية واساسياتها وعوائق التحرير التجاري وركزت هذه الدراسة على واقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1967-2013 وهذا ما يربطه بموضوع بحثنا من خلال مبحثنا إجراءات الاستيراد،

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير سياسات التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1967 إلى 2013. تسعى الدراسة لفهم مدى تأثير انفتاح الجزائر على التجارة العالمية على أدائها الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى تحديد العوائق التي قد تعرقل تحقيق فوائد التحرير التجاري. النتائج الرئيسية للدراسة:

- تحليل مفاهيم التجارة الدولية، تضمن الجانب النظري من الدراسة شرحاً وافياً لمفاهيم التجارة الدولية وأساسياتها، مع التركيز على العوائق التي قد تواجهها عملية التحرير التجاري.
 - دراسة واقع التجارة الخارجية الجزائرية، فتناولت الدراسة التحليل الإحصائي لواقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة المدروسة، مما يساهم في تقديم صورة واضحة عن تطور التجارة الخارجية في الجزائر.
 - تأثير التحرير التجاري على النمو الاقتصادي، أظهرت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، ولكن هذه العلاقة قد تكون مشروطة بوجود بعض العوائق التي تعرقل الاستفادة الكاملة من سياسات التحرير التجاري.
- يمكننا القول بأن هناك تفاوت بسيط بين دراستنا وهذه الدراسة ألا وهو حدوده فدراستنا أسقطناها على المستوى الجزئي أي على مؤسسة قطنيات الجنوب بينما هذه الدراسة والتي كانت دراسة قياسية على المستوى الكلي.

الدراسة الثانية: أطروحة دكتوراه بعنوان **دراسة اقتصادية وقياسية لاستيراد القمح في الجزائر خلال الفترة 1984 2014**، من إعداد الطالب سمير بوعافية 2015-2016 حيث هدف الباحث من خلالها إلى الكشف عن أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع واردات القمح في الجزائر خلال الفترة

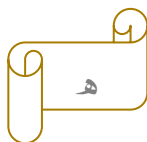


1984-2014، وتطرق الباحث في الجانب النظري إلى الواردات والسياسة الاستيرادية وسياسة الاستيراد في الجزائر، فتهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل التي أدت إلى ارتفاع واردات القمح في الجزائر خلال الفترة من 1984 إلى 2014. يسعى الباحث إلى فهم المحددات الأساسية التي تؤثر على استيراد القمح وكيف تطورت السياسات الاستيرادية في الجزائر خلال هذه الفترة. وتوصل الباحث إلى أن الواردات تعد مفهوم مهم في التجارة الخارجية، وأنها تتأثر بمجموعة من العوامل منها ما يعتبر من المحددات التقليدية للطلب على أي سلعة، ومنها ما يمس الواردات بشكل خاص، وعن السياسة الاستيرادية في الجزائر، فقد عرفت عدة تغيرات من الاحتكار التام خلال سنوات السبعينات والثمانينات، إلى التحرير التام منذ سنة 1994، واعتمدت فيها على الوسائل الفنية السعرية المتمثلة في التعريفات الجمركية ونظام الصرف، وأخرى كمية متمثلة في التراخيص والحصص . وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في الجانب النظري للاستيراد غير أنها تختلف تماما عنها في الجانب التطبيقي كونها تعد دراسة قياسية ودراستنا هي دراسة وصفية تحليلية.

الدراسة الثالثة: رسالة ماجستير والتي جاءت بعنوان دراسة

"Le protectionnisme et le secteur d'automobile en Algérie-: essai d'analyse d'activité des concessionnaires automobile de lawilaya de Bejaia 2017-2016. Abekhoukh Sihem. Ahmim Farid.

والذي تعرض فيه الباحثان للحصص الاستيراد وقطاع صناعة السيارات في الجزائر من خلال التطرق إلى قيود استيراد السيارات ومصانع التركيب الموجودة ودور الدولة في تنمية هذا القطاع كما قاما بدراسة تحليلية لنشاط وكلاء السيارات بولاية بجاية، وأجريا استبيان على 16 وكيل تم منحهم حصص استيراد، وتوصل الباحثان إلى أن الهدف الأساسي من الحماية هو توازن الميزان التجاري، بالإضافة إلى توصلهما إلى أن الجزائر لجأت إلى تقييد الاستيراد بشكل عام واستيراد السيارات بشكل خاص كونها تمثل حصة مرتفعة وكبيرة من الواردات الإجمالية للبلاد، ويعود ذلك للانخفاض الكبير في أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة وتم استبدال ذلك بتأسيس صناعة محلية للسيارات، تستطيع أن تستند فيها على سوقها واليد العاملة وتكاليف الطاقة المنخفضة مقارنة مع دول أخرى، وقربها من الجنوب الأوروبي، أما معيقاتها فتتمثل في مناخ الأعمال وغياب استراتيجية اقتصادية واضحة والتغيرات القانونية، كما أن الجزائر تخطط لتطوير الصناعة الميكانيكية عن طريق تشجيع وتنمية شبكة وطنية للمناولة ما يساهم في الإنتاج المحلي وتنويع الصادرات خارج المحروقات، فنجاح هذه الاستراتيجية الصناعية مرتبط بتشجيع نشاط المناولة لأنه يؤمن إدماج حقيقي للمؤسسات الوطنية في النشاط الصناعي، وتوصل الباحثان من خلال الاستبيان للذان أجرياه إلى أن هذه السياسة الحمائية ظرفية مرتبطة بالوضع الاقتصادي الحالية للبلاد، تسمح بتقليص فاتورة الواردات مع تأسيس مقابل ذلك قاعدة صناعة سيارات محلية، كما أن القوانين الجديدة



الموضوعة أثرت على قطاع السيارات والوكلاء حيث انخفضت الواردات ورقم أعمال الوكلاء وتوقف نشاط بعضهم . وتتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا في اجراءات الاستيراد من موردين خارجيين .

سابعا: هيكل الدراسة

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين بعد المقدمة، وهي كالتالي :

الفصل الأول: الجانب النظري يحتوي الجانب العلمي للدراسة، والذي يتعلق بعلاقة الاستيراد مع ربحية المؤسسة الاقتصادية، ويتضمن ثلاثة مباحث المبحث الأول تناولنا فيه عموميات حول الاستيراد، و المبحث الثاني تناول مدخل إلى ربحية المؤسسة، أما المبحث الثالث الذي ساد في تأثير الاستيراد على ربحية المؤسسة الاقتصادية من خلال عوامل مشتركة فيما بينهم

الفصل الثاني: يتضمن الجانب التطبيقي والميداني للبحث، أين تناولنا فيه دراسة ميدانية وتضمن مبحثين، الأول قمنا بتقديم مؤسسة محل الدراسة، والثاني تناولنا فيه مجموعة من القوائم المالية والمؤشرات المتعلقة بالاستيراد والربحية لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط.

ثامنا: صعوبات الدراسة

تجلت صعوبات الدراسة في مجموعة من التحديات التي شكلت عائق جسيما بيننا وبين النتائج النهائية للدراسة ومن بين أهم تلك الصعوبات لدينا:

- صعوبة الجمع بين المتغيرين التابع والمستقل لأن الاستيراد متغير كلي بينما الربحية متغير جزئي؛
- صعوبة إيجاد مؤسسة محل الدراسة أين كان هدفنا البحث عن مؤسسة تقوم بعملية الاستيراد والتي كان وجودها قليل للغاية في ولاية الأغواط أين قمنا بزيارة العديد من المؤسسات حتى ارتسينا على مؤسسة قطنيات الجنوب؛
- صعوبة الحصول على معلومات متعلقة بالبحث نظرا للمشاكل التي تمر بها المؤسسة؛
- التأخير في تسليم المعطيات المالية المتعلقة بالدراسة.

الفصل الأول

مفاهيم حول الاستيراد وربحية

المؤسسة الاقتصادية

تمهيد الفصل:

يُعد الاستيراد عنصرًا حاسمًا في تحديد ربحية المؤسسات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما تتسم بالتعقيد والتداخل، حيث يمكن للاستيراد أن يكون له تأثيرات إيجابية وسلبية على حد سواء على الربحية.

من الجانب الإيجابي، يمكن للاستيراد أن يتيح للمؤسسات الاقتصادية الوصول إلى مواد خام ومكونات إنتاج بتكاليف أقل وجودة أعلى مما هو متاح محليًا، هذا يمكن أن يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات النهائية مما يعزز الربحية، كما يمكن للاستيراد أن يساهم في تنويع مصادر الإمداد، مما يقلل من مخاطر الاعتماد على مصدر واحد ويحسن من استقرار العمليات الإنتاجية.

على الجانب الآخر قد تواجه المؤسسات الاقتصادية تحديات نتيجة المنافسة مع المنتجات المستوردة التي قد تكون بأسعار أقل أو ذات جودة أعلى، هذا قد يؤدي إلى تراجع الحصة السوقية للمنتجات المحلية مما يؤثر سلبًا على الإيرادات والأرباح، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتأثر ربحية المؤسسات بالرسوم الجمركية والقيود التنظيمية على الاستيراد، التي قد تزيد من تكاليف المواد المستوردة.

المبحث الأول: عموميات حول الاستيراد

يعتبر الاستيراد في ميدان التجارة الخارجية نشاط اقتصادي مهم لسير نشاط المؤسسة من حيث توفير المواد الرئيسية المستعملة في عملية الإنتاج والغير متوفرة في السوق المحلي، فهو يفتح المجال امام المؤسسة للدخول في الاسواق الدولية وطلب منتجات نادرة في سوقها المحلي.

المطلب الأول: ماهية الاستيراد

الاستيراد هو عملية شراء السلع والخدمات من دولة أخرى بهدف إدخالها إلى السوق المحلي، كما تلعب عمليات الاستيراد دوراً حيوياً في الاقتصاد العالمي حيث تسمح للدول بالحصول على المنتجات التي قد لا تكون متوفرة محلياً أو بتكلفة تنافسية، تتضمن عملية الاستيراد العديد من الخطوات والإجراءات التي تشمل التفاوض مع الموردين الدوليين، التعاقد، النقل البحري أو الجوي، والتخليص الجمركي وسننعرف على كل ذلك وأكثر في الاتي:

أولاً: مفهوم الاستيراد

يتضمن الاستيراد تعريفات عديدة ومتنوعة وقد ذكرت في مراجع مختلفة ومن بين أهم التعريفات التي سنقدمها هي الاتي:

- يقصد بعملية الاستيراد تلك العملية التي من خلالها تدخل البضائع أو المنتجات الأجنبية إلى الإقليم المحلي، والبضائع المعنية بعملية الاستيراد تستقبل في البلد المستورد إما لسد الاحتياجات المحلية أو بغرض العبور أو إعادة تصديرها بعد تعديلها؛¹
- الاستيراد هو عملية دخول أي سلعة للإقليم الجمركي الوطني؛²
- الاستيراد هو تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها وبصفة نهائية غير المقيم في البلد وذلك بغرض النظر عن المقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها؛³
- و هو جلب السلع من الخارج وإدخالها إلى البلد المستورد لغرض بيعها ويكون الاستيراد من المناطق الحرة ومن الأسواق الحرة بالداخل ومن المعارض والأسواق الدولية ومن المعارض الأخرى المرخص بإقامتها طبقاً للقواعد العامة للاستيراد من الخارج. الاستيراد هو تلك العمليات

¹ دحو سليمان، رواني بوخفص، مطبوعة اجراءات التصدير والاستيراد، جامعة غرداية، بدون سنة نشر، ص 26.

² محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، دار الجامعة، الجزائر، 1999، ص ص 217-218.

³ عادل احمد حشيش وآخرون، الاقتصاد الكلي، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص 12.

المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها وبصفة نهائية غير المقيم في البلد وذلك بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها؛

- بصفة أخرى تمثل الواردات إنفاقا محليا للسلع والخدمات المنتجة في الخارج، وتعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي حيث يؤدي الاستيراد إلى سحب جزء من القوة الشرائية الوطنية وإنفاقها على السلع والخدمات الأجنبية الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل وتزيد قوة في الخارج؛¹

- كما يمكن تعريف الواردات على أنها مظهر من مظاهر التبادل الدولي أو العلاقات الاقتصادية الدولية وتأخذ عادة شكل سلع مادية تنقل عبر الحدود السياسية كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من دعاية دولية إلى دعاية دولية أخرى إما بانتقال مؤدي الخدمات بأنفسهم، كما هو الحال بالنسبة للخبرات الفنية وإما بانتقال ملتقى الخدمات كما هو الحال بالنسبة للسياحة. اقتناء للسلع والخدمات من الخارج إلى داخل الإقليم الجمركي ويكون ذلك عن طريق عملة أجنبية وتكون قابلة للتحويل بكل حرية؛²

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نصيغ التعريف الآتي: الاستيراد هو عبارة عن شراء البضائع من دولة أخرى ويتم بيعها وتوزيعها في الأسواق المحلية في بلدك، ويمكن القول أن شراء السلع لتقديم طلبات الزبائن وتغطية الفجوة والنقص من هذه المادة ويعرف باسم الاستيراد، كما يستورد التجار هذه المنتجات في الدولة على الرغم من رخيصا أو لا تصنع في بلده، كما أنه يزيد ويقوي العلاقة مع الدول الأخرى.³

ثانيا: أنواع الاستيراد:

إن التعاملات المتنوعة المشروعة والمتعلقة بعملية الاستيراد وكيفية تسير هذه العملية من طرف المؤسسة متعلقة بتوفير النقص الموجود في المواد الأولية أو اليد العاملة المؤهلة وهذا للقيام بعملية الإنتاج، وتلبية رغبات الزبائن، ومن خلال هذا يمكن التوصل إلى بعض طرق الاستيراد التي تقوم بها المؤسسة فنجد الأنواع التالية⁴:

¹ حجارة ربيحة، حرية المبادلة في التجارة الخارجية، رسالة ماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2007، ص 96.

² صديقي محمد عفيفي، التسويق الدولي، نظم الاستيراد والتصدير، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص 563.

³ Denis Brume, **Le Commerce international**, 2 éme edition, Edition breal, mentrenil, 1991.

⁴ حجارة ربيحة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

أ- **الاستيراد بغرض الاستثمار:** نرى في هذا النوع من الاستيراد الذي تقوم به المؤسسة بغرض الاستثمار والتوسع في المشاريع بأنها تحتاج إلى تجهيزات وتجديد معدات الصيانة لهذا فإن المؤسسة تقوم بعملية الاستيراد لتلك التجهيزات لاستخدامها في عمليات الإنتاج والتوسع في المشروع.

ب- **الاستيراد بغرض توفير المواد الأولية المكمل:** للقيام بالعملية الإنتاجية والتوسع في المشروع يجب على المتعامل الوطني أو الأجنبي استيراد مواد إضافية مكمل العملية الإنتاج قصد توسيع نشاطه.

كما نلاحظ أن معظم المؤسسات والمركبات الصناعية تقوم باستيراد هذه المواد المتمثلة في المواد الأولية وقطع الغيار ... الخ حتى تتمكن من مواصلة الدورة الإنتاجية.

ت- **الاستيراد بغرض التجارة:** يتضمن هذا النوع من الاستيراد الشراء بقصد البيع، أي إعادة البيع بعد الشراء من الخارج دون إحداث أي تغيير أو تحويل على البضاعة المستوردة، بصفة أخرى شراء مواد استهلاكية أو صناعية بغرض بيعها بالاستثمار في هذا المجال وتعويض على حالها والملاحظ من هذا النوع هو قيام المتعامل المحلي أو الأجنبي أو أصحاب رؤوس الأموال النقص في المنتجات.

ثالثا: أهداف الاستيراد

إن الهدف الرئيسي للاستيراد هو توفير جميع الإمكانات المادية والمعنوية لتغطية النقص الموجود في التسوية لمساعدتها في القيام بوظيفتها وهناك أهداف أخرى تسطر في عملية الاستيراد والمتمثلة في الآتي: ¹

- استمرار عملية الإنتاج حيث يجب القيام بوظيفة الاستيراد على نحو لا تتعرض معه برامج الإنتاج للاضطراب؛
- المحافظة على المستوى المطلوب من الجودة بالنسبة للمنتجات المستوردة؛
- توفير احتياجات المشروع بأقل تكلفة ممكنة خاصة الاحتياجات الغير متوفرة محليا أو تكلفة الإنتاج المحلية تفوق تكلفة استيرادها. تجنب حدوث الازدواج والتلف وتقادم في جميع السلع المستوردة وذلك عن طريق النظر لكل عملية استيراد في ضوء خطط الاستغلال الطويلة المدى؛

¹ محمود يونس، مرجع سبق ذكره، ص ص 217-218

- إنشاء وتطوير علاقة داخلية بين الوحدات الأخرى التي يكون منها المشروع؛
- جلب الحاجات من فوائض إنتاج الدول الأخرى؛
- تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله أي مؤسسة تقوم بعملية الشراء؛
- جلب التكنولوجيا وتطوير الاقتصاد الوطني؛
- تلبية حاجيات المستهلكين وتحسين مستوى المعيشة؛
- تمويل السوق الداخلي بالمنتجات والمواد الأولية من خارج البلاد بعد تقدير لمختلف المعلومات.

المطلب الثاني: خطوات وإجراءات الاستيراد

لاستيراد السلع، يتطلب الأمر التخطيط والبحث لاختيار المنتجات المرغوبة والبحث عن موردين. يجب التسجيل والحصول على التراخيص الضرورية، وتحديد الجمارك والضرائب المتعلقة بالمنتجات. بعد ذلك، اختيار والتعاقد مع الموردين، وتنظيم عملية الشحن وضمان تأمين البضائع. يجب إعلان الواردات ودفع الرسوم والضرائب المطلوبة، وبعد استلام البضائع، يتم فحصها قبل بدء عمليات التسويق والتوزيع، كل هذا سنوضحه في النقاط الآتية:¹

أولاً: إجراءات الاستيراد فيما يلي الخطوات التي تتم في عملية الاستيراد:

- **استفسار عن التجارة:** إجراءات الاستيراد يبدأ التحقيق التجارية التي ما هي النسبة المئوية من الدول والشركات تصدير البضائع المطلوبة، لذلك يجب على الجهة المستوردة الحصول على جميع التفاصيل الرئيسية والاساسية من الأدلة التجارية والجمعيات التجارية، عند الحصول على البيانات المحددة، تتواصل شركة الاستيراد مع الشركة التي تقوم بتصدير البضائع لفهم معدلاتها وشروط التسليم والإجراءات؛
- **إصدار رخصة استيراد أو تصدير:** ليست كل البضائع تتطلب رخصة استيراد، القليل منها فقط يخضع لرخصة الاستيراد لذلك، يجب على المستورد الحصول على كل المعرفة حول سياسة الاستيراد والتصدير المعرفة سياسة البضائع سواء كانت تتطلب رخصة استيراد أم لا؛
- **شراء العملات الأجنبية:** يترتب على المستورد يكون على علم في أسعار الصرف الأخرى من أجل تسليم الدفعة للمصدر، ترتيب التنسيب يضع المستورد طلب المنتج من مصدر البلد الأخرى، تحتوي تفاصيل الطلب على جودة المنتج وسعره ولونه وكميته وما إلى ذلك؛

¹ عادل احمد حشيش وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

- **للمستورد خطاب اعتماد:** بعد الانتهاء من تقديم الطلب والاتفاق على مدة الدفع بين المشتري والبائع، يجب على الشخص أو الشركة التي تقوم باستيراد المنتج الحصول على خطاب الاعتماد من مصرفه. يوضح هذا الخطاب مصداقية الدفع؛
- **معلومات ترتيب الدفع:** يحتاج المستورد إلى ترتيب جميع المدفوعات قبل وصول المنتج إلى الميناء؛
- **نصيحة الشحن:** هي رسالة من المصدر إلى المستورد للإبلاغ عن معلومات كاملة للشحنة. تحتوي التفاصيل على رقم السفينة وميناء التصدير ووصف المنتج ورقم بوليصة الشحن ورقم الفاتورة؛
- **الأوراق والمستندات المطلوبة لإتمام عملية الاستيراد:** بعد شحن المنتج، يقوم المصدر بتجميع المستندات المهمة وتقديمها إلى المصرفي المزيّد من التحويل، كما هو مذكور في خطاب الاعتماد وصول البضائع المحملة بعد وصول شحنة البضائع المحملة إلى الميناء، تبلغ السفينة المسؤولة وتوفر المستندات المتعلقة بالبضائع والمنافذ العامة للاستيراد إلى ضابط؛
- **التخليص الجمركي، إجراءاته ومستنداته:** الإجراء الأخير هو التخليص الجمركي بمجرد وصول المنتج إلى الدولة، فأنت بحاجة إلى تخليص الجمارك، من أجل الإفراج عن البضائع الخاصة بك، تحتاج إلى تقديم عدد المستندات القانونية والرسوم الجمركية لموظف الجمارك للانتهاء منها واخذها.

ثانيا: عناصر وخطوات عملية الاستيراد.

ان عملية التجارة الخارجية معقدة وواسعة تتطلب تدخل عدة أطراف اقتصادية أخرى بهدف التقليل من المخاطر المتعلقة بالاستيراد وتسهيل سيرورته فنجد من بين العناصر المتدخلة في هذه العملية ما يلي¹:

- 1- **البنوك التجارية :** وتسمى أيضا بنوك الودائع والائتمان وتعود تسميتها التجارية إلى عملها المتخصص في تمويل التجارة التي تمثل أكبر نشاط اقتصادي في ذلك الوقت. ويمكن تعريفها أيضا على أنها مؤسسات ائتمانية غير شخصية تقوم اساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الانتماء قصير الأجل. والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم فائض في الأموال وأولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.

¹ زينب حسين، عضو الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة، بيروت، 1994، ص 87.

2- الناقل: كلمة الناقل تحدد المحترف أو وكالة النقل البرية البحرية، الجوية التي تلزم المرسل (مورد أو رجل عبور) في بلد المصدر، بنقل وتسليم بضاعة في مكان محدد (ميناء مطار، مخزن المرسل إليه)، وتتمثل التزامات الناقل فيما يلي¹:

- **الالتزام بتقديم سفينة صالحة للملاحة:** فعلى الناقل أن يلتزم بعقد النقل بدءا بتقديم سفينة صالحة للملاحة وتزويدها بالمهمات والرجال والمؤن اللازمة وجعلها في حالة صالحة، لوضع تلك البضائع في عابرها بالإضافة إلى ذلك على الناقل أن يضع تلك السفينة أو جزء منها تحت تصرف الشاحن في المكان والزمان المتفق عليها.
- **الالتزام بالرص:** الرص هو توزيع البضاعة وترتيبها على عابرها السفينة بطريقة تقي البضاعة خطر الهلاك أو التلف أثناء السفر وتحفظ للسفينة توازنها أضف إلى ذلك إشرافه على الحمولة خلال النقل، كان يعيد رصها إذا تطلب الأمر ذلك.
- **الالتزام بالنقل:** نقل البضاعة من ميناء الانطلاق إلى ميناء الوصول هو الالتزام الرئيسي في عقد النقل، وحسب المادة 775 من القانون البحري الجزائري، البضاعة يجب أن تنتقل حسب الطريق المصرح به أو المتفق عليه إلى أن خصائص الملاحة البحرية، تجعل الناقل غير متحكم في الآجال المحددة نظرا للأحوال الجوية غير المنتظمة، لذا فغالبا لا يتعهد الناقل بنقل البضائع في أجل محددة وإنما يبذل كل مجهوداته للقيام بالعملية في أجل مناسب وعقلاني.²
- **الالتزام بتسليم البضاعة:** عرفت المادة 735 من القانون البحري الجزائري، التسليم كما يلي³: التسليم هو تصرف قانوني، يلتزم الناقل بموجبه تسليم البضاعة إلى المرسل إليه أو إلى ممثله القانوني مع إيداع قبوله لها ما لم ينص خلاف ذلك في وثيقة الشحن. يثبت التسليم بإعطاء إيصال إلى الرّبان باستلامه البضاعة حتى لا تطيل السفينة في الميناء في انتظار حضور المرسل إليه أن يلتزم الناقل بتسليم البضاعة إلى صاحب الحق فيها وذلك بالتمييز فيما إذا كان سند الشحن الأمر فلا يجوز للرّبان إن يسلم البضاعة إلا للحامل الشرعي للسند أما إذا كان سند الشحن للحامل، وجب على الرّبان إن يسلم البضاعة لأي شخص يتقدم إليه ومعه سند الشحن على الوصول والتسليم وهو الالتزام الذي بموجبه ينتهي تنفيذ عقد النقل.

¹ مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصاريف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 1999، ص 64.

² Operations partuaires et douanieres de l'importation-guid N12 centre de commerce international -CNUCCD/GATT Geneve 1998,p09.

³ القانون البحري الجزائري الصادر سنة 1976 المعدل في 25/06/1998.

3- **المؤمن:** نظرا للمخاطر التي تتعرض لها البضائع أثناء النقل واستحالة تحمل هذه المخاطر من طرف المستورد أو المصدر، تتكفل شركة التأمين بهذه العملية من خلال عقد التأمين ويتحصل المؤمن له على التعويض في حالة حدوث الخطر المؤمن عليه مقابل دفع أقساط التأمين¹.

4- **عون العبور:** يقصد عون العبور وكيل الترانزيت شخص وسيط يكلف بتلقي البضاعة المرسله عبر رحلة متعددة الأجزاء من الناقل البحري واتخاذ ما يلزم لإعادة إرسالها لتكملة رحلتها بمعرفة ناقل آخر بحري، بري أو جوي وذلك نظير عمولة معينة. كما اعتبرته الفيدرالية الدولية لجمعيات العبور على أنه مهندس النقل، وعرفه Jerad lepon lighoy على أنه الرجل الأساسي في التجارة الدولية كما يعتبر رجل إمداد لعمليات النقل من مكان الانطلاق إلى مكان الوصول².

بعد التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني أصبحت كل البضائع التي تدخل أو تخرج عبر التراب الوطني باختلاف أنواعها تخضع لعملية المراقبة والتفتيش واعداد وثائق واجراءات يقوم بها المستورد أو المصدر اثناء عملية الاستيراد، ونلخص أهم خطوات الاستيراد في ما يلي:

1- الوثائق المستعملة في الاستيراد:

ان عملية الاستيراد تتطلب اجراءات ووثائق إدارية كما تتدخل مصالح الجمارك كوسيط بين المصدر والمستورد لتسهيل والتحضير لعملية العبور وفي هذا السياق سنحاول تقديم الوثائق اللازمة أثناء عملية الاستيراد³.

1-1 **إجراءات النقل:** يخبر المستورد الوكيل المعتمد باسم السفينة ووكالة النقل المكلفة، وعند رسو السفينة يجب على الربان تقديم وثيقة إجبارية لمصلحة الجمارك والمتمثلة في⁴:

- بيان الحمولة؛
- بيان طاقم الملاحين؛
- ظروف الرسائل ويجب إعطائها رقما خاصا لتسهيل عملية الجمركة؛
- سند الشحن؛
- شهادة الأصل؛
- الفاتورة التجارية؛

¹ مصطفى كمال طه، مبادئ القانون البحري، دار الجامعية للمطبوعات والنشر، الجزائر، 1992، ص 234.

² محمد حسام محمد لطفي، الاحكام العامة لعقد التأمين، بدون دار نشر، ط 2 القاهرة، 1990، ص 9.

³ مصطفى رشيد شبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

⁴ لطفي خير كومان، التجارة الدولية بين دول العلم العربي ودول الأوروبية، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان 1996، ص 28.

- قائمة الطرود؛
- شهادة التحليل.

يقوم بتسجيله في سجل خاص على مستوى وكالة النقل التي تقوم بدوره بإصدار بوصول السلعة وتسجل فيه المصاريف الواجب دفعها.

1-2 تبادل سندات الشحن ودفع المستحقات: وتعطي وكالة النقل قسيمة البضاعة أي سند الشحن مع ختمه مقابل استظهاره. إشعار بالوصل، بعدها تدفع مستحقات النقل بالإضافة إلى حقوق الطابع الضريبية حسب القيمة المدفوعة + طابع سند الشحن، وتدفع قيمة الضمان لإخراج الحاويات قبل القيام بعملية التبادل والحاويات مدة استرجاعها محدودة وفي حالة أي تأخر فسيُدفع الزبون غرامة التأخر.

2- التأمين: إعداد وثيقة التأمين يتطلب معرفة موضوع التأمين لتقدير المخاطر وبالتالي تحديد القسط الذي يدفعه المؤمن مقابل التغطية التي يحصل عليها فـالمؤمن يختار نمط التأمين¹:

- تأمين جميع المخاطر؛
- تأمين الأعضاء من التلف الخاصة؛
- وثيقة التأمين الرحلة؛
- وثيقة تأمين المنطقة؛
- وثيقة تأمين العائمة؛
- وثيقة تأمين بدون شحن.

كما يجب ان يحدد في الطلب : المواصفات الإجمالية للبضائع المستوردة منها طبيعة المنتج المستورد والتعريفات الجمركية الخاصة بها والسعر الاجمالي بالدينار والعملية الصعبة كما تجدر الإشارة إلى وجود عدة وسائل الدفع منها الاعتماد المستندي، الدفع بالشيك، التحويل البنكي.

وفي الاخير نستخلص الوثائق المطلوبة أثناء عملية الاستيراد كما يلي²:

- قائمة التعبئة؛
- شهادة المنشأ؛
- تصريح جمركي؛
- شهادة المطابقة.

¹ مصطفى رشدي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

² نفس المرجع السابق، ص 98.

المطلب الثالث: هياكل وسياسات الاستيراد في الجزائر

تعتمد هياكل وسياسات الاستيراد في الجزائر على التشريعات والقوانين الحكومية. يتم تنظيم الاستيراد بغرض حماية الاقتصاد الوطني وتعزيز الصناعات المحلية. تشمل هذه السياسات فحص البضائع وتطبيق الرسوم الجمركية. قد تتغير هذه السياسات مع مرور الوقت بموجب التحولات الاقتصادية والاحتياجات الوطنية¹.

فتدير الهيئة الوطنية لتنظيم ومراقبة الأسواق (ARMP) وزارة التجارة والصناعة الخارجية سياسات الاستيراد. بحيث يتم تنظيم الاستيراد بموجب القوانين الجمركية واللوائح المحلية. يتم تطبيق رسوم جمركية على بعض السلع لتحفيز الإنتاج المحلي وتقليل واردات معينة، من خلال مجموعة من الأنظمة.

يوجد نظام للرخص الاستيرادية يتطلب تقديم طلبات لاستيراد بعض السلع، وتحديدًا تلك التي تعتبر حساسة من الناحية الاقتصادية، يهدف ذلك إلى ضمان استقرار السوق الداخلي وتعزيز الصناعات المحلية. تُفرض قيود أحياناً على استيراد بعض السلع للحفاظ على التوازن التجاري.

كما أن هناك ما يسمى بالاعتماد المستندي يمثل أداة مالية شائعة في عمليات التجارة الدولية وله علاقة بسياسات الاستيراد في الجزائر. عندما يقوم تاجر بطلب سلع من خارج البلاد، يمكنه استخدام الاعتماد المستندي كوسيلة لضمان دفعه للبائع بشكل آمن.

البنك يقوم بفتح اعتماد مستندي، الذي يكون عبارة عن التزام مالي من قبل البنك لصالح البائع، يتم تحديد شروط محددة في الاعتماد، مثل متى يمكن للبائع الحصول على الدفع وما هي المستندات التي يجب أن يقدمها للبنك لتأكيد تنفيذ الصفقة².

دون أن ننسى خسائر الصرف التي لها تأثير كبير على الاستيراد، حيث يمكن أن تؤدي تقلبات في أسعار الصرف إلى زيادة تكلفة الواردات. عندما تتراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، يصبح شراء السلع والخدمات من الخارج أكثر تكلفة، مما يزيد من تكلفة الاستيراد ويسهم في زيادة العجز

¹ اتفاق بشأن إجراءات الترخيص بالاستيراد، على الموقع التالي Economy.gov.ae-wto- agreements تم الاطلاع عليه في 21-02-

2024، على الساعة 16.00

² حجارة ربيحة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

في الميزان التجاري، والتي وضعتها الدولة بعين الاعتبار كهيكل من هياكل الاستيراد وحددت سياسة لمواجهة¹، وسنقوم في الاتي بشرح كل النقاط السابقة بالتفصيل الممل:

أولاً: نظام رخص الاستيراد

يعتبر نظام رخص الاستيراد من الأدوات القانونية غير التعريفية التي لجأ إليها المشرع لحماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة.² حيث ارتبط نظام الرخص بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية، حيث تعتبر من السياسات التجارية غير التعريفية التي يمنع تطبيقها عموماً من المنظمة العالمية للتجارة، والتي يسمح بتطبيقها في حالات استثنائية مؤقتة، حيث لجأ إليها المشرع لحماية الاقتصاد الوطني الذي يعاني اختلالات هيكلية

1- مفهوم نظام الرخص كأداة غير تعريفية لحماية المنتجات المحلية

لجأت الدولة لتطبيق نظام رخص الاستيراد في مرحلة اقتصادية صعبة، ميزتها أزمة مالية واقتصادية عالمية، واقتصاد هش وضعيف محلياً. حيث لجأت الدولة لفرض إجراءات غير تعريفية لحماية اقتصادها الوطني من منافسة المنتجات المحلية وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية، تتمثل على وجه الخصوص في تقليص فاتورة الواردات.

يمكن تحديد تعريف نظام رخص الاستيراد من الاتفاقات الدولية، وكذا القوانين الداخلية حيث عرفت المادة الأولى فقرة 1 من اتفاق المنظمة العالمية للتجارة إجراءات رخص الاستيراد على أنها³ "الإجراءات الإدارية المستخدمة في تنفيذ أنظمة الترخيص بالاستيراد التي تتطلب تقديم طلب أو وثائق أخرى غير مطلوبة لأغراض الجمارك للهيئة الإدارية ذات الصلة كشرط مسبق للاستيراد في الإقليم الجمركي للعضو المستورد، كما عرفت المادة 6 مكرر من الأمر -03-04 المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 15-15 المتعلق بالقواعد المطبقة على عمليات الاستيراد والتصدير على أن الرخص شرط مسبق قبل تقديم وثائق الجمركة البضائع، زيادة على تلك غير المخصصة لأغراض الجمركة"، وبمقارنة مفهوم الرخص الذي تضمنه اتفاق المنظمة وتعريف القانون الجزائري نلاحظ أن التعريفين يتفقان في اعتبار الترخيص إجراء

¹ موسى نورة، سوسن جلاي، رخص الاستيراد بين الحلول الظرفية والرؤية الاستراتيجية، مجلة العلوم السياسية والقانون المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 10، المجلد 2، بدون سنة نشر، ص 260.

² الفقرة الثالثة من المادة الأولى من اتفاق إجراءات الترخيص بالاستيراد، للاطلاع أكثر انظر عبد الرحمان عزوي الرخص الادارية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في القانون، جامعة الجزائر، كلية الحقوق.

³ قانون رقم 15-15 مؤرخ في 15 يوليوسنة 2015 يعدل ويتمم الامر رقم 03-04 المؤرخ في 19 يوليوسنة 2003 المتعلق بالقواعد المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، جريدة رسمية عدد 41 المؤرخة بتاريخ 29 29 يوليوسنة 2003.

اداري ويقدم كشرط مسبق للاستيراد ويختلف عن الوثائق المقدمة بغرض جمركة البضاعة، حيث يقصد من ذلك أن رخص الاستيراد والتصدير شرط مسبق للقيام بعملية التصدير والاستيراد، حيث يعتبر الترخيص الإذن الصادر من الإدارة المختصة، وفقا لشروط يحددها القانون، وباعتبار تراخيص التصدير والاستيراد اجراء اداري يراعى عند تطبيقها أن تكون القواعد المتعلقة بها حيادية وتدار بطريقة عادلة ومنصفة، ومن التعريفات السابقة يتضح أن رخص التصدير بأنها تصريح يصدر من قبل سلطة حكومية لمستورد يسمح له بموجبه باستيراد كميات محددة من بضائع و سلع محددة، لا يمكن استيرادها إلا برخصة، حيث تسمح رخصة الاستيراد التأكد من متطلبات الصحة والسلامة الإجبارية، وضبط ومراقبة حركة التجارة عبر الحدود.

2- أهمية رخص الاستيراد

- يحقق نقص الواردات بطريقة فعالة، مقارنة بالرسوم التي تترك فيها الحرية للأفراد، فيعتبر نظام الحصص نوعا من الحضر الجزئي للواردات ؛
- يساهم نظام الحصص على تشجيع الصادرات، مما يؤدي للحد من الواردات ؛
- يرتبط نظام الحصص بنظام رخص الاستيراد ومعناه أنه لا يجوز الاستيراد إلا بعد موافقة الدولة، وتعطى الموافقة في صورة اذن أو ترخيص بالاستيراد، فحامل الاذن أو الترخيص هو وحده الذي يحق له أن يستورد¹ السلعة.

3- أنواع رخص الاستيراد

اتباع المشرع سياسة تجارية انفتاحية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى يومنا هذا، في ظل اقتصاد وطني يتميز بالضعف والهشاشة وانتشار آليات الفساد فيه، واعتماده على عائدات النفط والغاز بنسبة 98% من إيرادات التصدير، غير أن عدم صموده في ظل عدم استقرار الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، وانخفاض أسعار المحروقات في السداسي الثاني لسنة 2014، مع احتمالية عدم تحسن هذه الأسعار على المدى المتوسط لأسباب اقتصادية وسياسية دولية عجل بتبني إجراءات حمائية من طرف المشرع في شكل قيود كمية، حيث أدرج المشرع نظام الرخص وذلك لتنظيم الواردات ونشاط الموردين، أين أحدث المشرع نوعين من الرخص التي يمكن للمتعاملين الاقتصاديين الحصول عليهما للقيام بعملية التصدير أو الاستيراد، وذلك وفق شروط محددة.²

¹ المرسوم التنفيذي 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015، يحدد شروط وكيفية تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع، جريدة رسمية عدد 66 مؤرخة 9 ديسمبر سنة 2015.

² المادة 2 فقرة (أ) من اتفاق إجراءات التصدير، مرجع سبق ذكره

1-3 رخص الاستيراد التلقائية

الترخيص التلقائي هو ذلك الصنف الذي تكون فيه الموافقة مضمونة عند تقديم الطلب باستخراجها والتي تصدرها الجهات الإدارية المختصة بدون استعمال سلطاتها التقديرية في القبول أو الرفض. كما عرفت المادة 2 من اتفاق اجراءات التصدير " الترخيص بالاستيراد الذي يتصور فيه الموافقة على الطلب في جميع الحالات، وذلك طبقا لشروط محددة. كما تضمن المشرع الجزائري في المادة 6 مكرر 6 من الأمر 03-04، هذا النوع من الرخص، وكذلك المادة 5 من المرسوم التنفيذي 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015، الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع، حيث لم يعرفها المشرع وإنما اكتفى بتحديد شروط الحصول عليها، وهي تقديم طلب من المتعامل الاقتصادي سواء شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط التصدير والاستيراد طبقا للقوانين السارية، حيث تقدم الطلبات الرخص التلقائية في أي يوم عمل قبل جمركة البضائع، كما لم يحدد المشرع فترة محددة للموافقة على الطلب، وهذا بخلاف اتفاق المنظمة العالمية للتجارة الذي حدد هذه الفترة بـ 10 أيام كأقصى حد وجوبا لموافقة الإدارة على طلب رخص التصدير أو الاستيراد.

2-3 رخص الاستيراد غير التلقائية

عرف المشرع الجزائري والاتفاق بشأن إجراءات استيراد الرخص غير التلقائية بأنها الرخص التي لا ينطبق عليها تعريف الرخص التلقائية، حيث تستخدم هذه الرخص في حالة ما إذا وجدت قيود كمية أو نوعية على الواردات عن طريق تحديد الحصص للبضاعة الموجهة للاستيراد، وهذا ما تضمنه نص المادة 6 مكرر 7 من الأمر رقم 03-04، ومن التعريف السابق يتضح الاختلاف بين الرخص التلقائية وغير التلقائية، حيث تخضع هذه الأخيرة للسلطة التقديرية للجهة الإدارية المختصة وهي وزارة التجارة التي لها سلطة تقديرية في منحها أو عدم منحها من خلال قرار بالقبول أو الرفض إذ يمكن القبول أو الرفض. ويرتبط تطبيق هذه الرخص بمراعاة السلطة المختصة عدم فرض إجراءات تقييدية أو اختلالات على تجارة الواردات أو الصادرات، وإن لا تكون لها آثار تقييدية أو تشويهية على الواردات بخلاف الآثار التي يسببها هذا القيد¹.

ثانيا: الاعتماد المستندي

¹ نباد تسعديت، رخص الإستيراد التصدير آلية تنظيم التجارة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 11 ماي 2016، ص 5.

إن أول استخدام لخطاب الاعتماد الذي كان أحد أدوات الدفع عن بعد الأولى والتي صدرت في العصور الوسطى، قام به المصرفيون اللومبارديون (Lombards) والهانزنيون (Hanseatique)، وخاصة فرسان المعابد، الذين قاموا في وقت الصليبيين من أجل تأمين طرق التجارة والحج إلى القدس، بإضفاء الطابع المؤسسي على سندات الشحن الأولى، من خلال جميع فرسان الهيكل الذي أنشأ في الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط في ذلك الوقت، لذلك كان من الممكن للحجاج والتجار السفر دون أخذ الكثير من المال معهم، وبالتالي تجنب التعرض للسرقة من قبل اللصوص والقراصنة، وبالتالي فهم أصحاب الوثائق أو وكلاؤهما (تم اعتبارها بوليصة للشحن منذ القرن الثامن عشر، ويتم إعطاؤهم مبلغا ماليا متفقا عليه أو كمية البضائع¹.

1. تعريف الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي هو اتفاقية غير قابلة للإلغاء يتطلب بموجبها الموكل من مصرفه إتاحة الفرصة للمستفيد (البائع / المصدر) لصالحه أو تحت تصرف طرف آخر معين من قبله، لمبلغ مالي يتم تحديده مقابل تسليم بطاقة أو شهادة نقل البضائع (بوليصة الشحن على سبيل المثال ومستندات أخرى مختلفة مثل شهادة المنشأ وشهادة التأمين، واحترام مدة سريان الاتفاقية، وتشهد المستندات على الأداء الجيد للالتزامات من قبل البائع. التحصيل المستندي هو العملية التي من خلالها يسلم المصدر عدة وثائق متفق عليها مع المستورد، وقد تكون هذه الوثائق مرفقة بورقة تجارية. وهذه الوثائق توجه إلى المستورد ويتم ذلك بعد إرسال البضاعة، تعتبر أهم وسيلة للتمويل والدفع في إطار التجارة الخارجية، نظرا لحجم التعامل الدولي الخاص بها².

2. أطراف الاعتماد المستندي

يمثل الاعتماد المستندي مجموعة من الأطراف وهي³:

- الدافع أو مقدم الطلب، وهو المشتري أو المستورد، ويمثل البادئ في الاعتماد المستندي لدى مصرفه؛
- البنك المصدر وهو بنك الدافع (مقدم الطلب، ويقوم بإصدار الاعتماد المستندي؛

¹ ربيحة حجارة، مرجع سبق ذكره ص 70.

² أفراد مصطفى محمود، مرجع سبق ذكره، ص 414.

³ نباد تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص 15

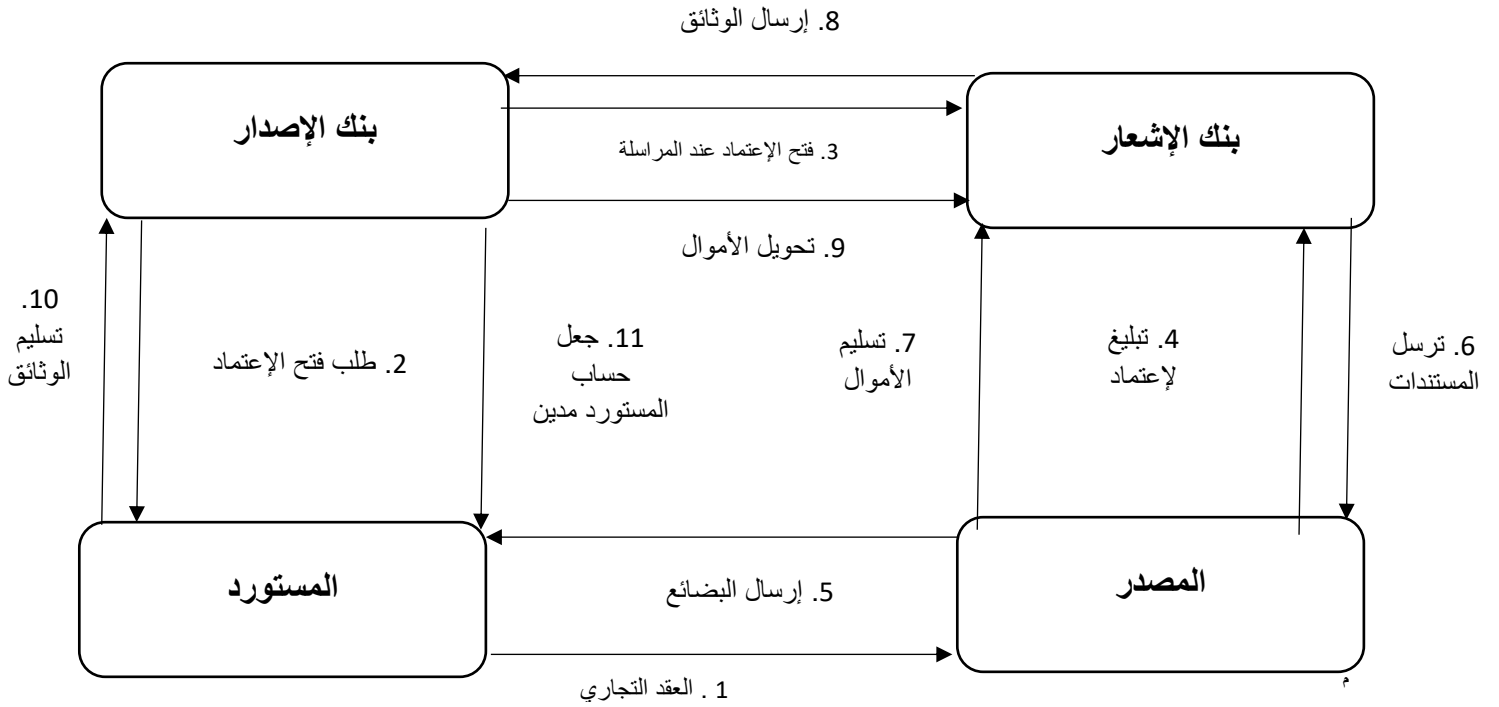
- البنك المخطر، وهو الذي يتلقى الاعتماد المستندي وينقله إلى المستفيد بعد أن يدرس مدى مطابقة؛
- الرسالة الافتتاحية حسب الحالة، ويمكن تأكيد ذلك؛
- المستفيد وهو المصدر الذي يحصل على الاعتماد المستندي من خلال مصرفه؛
- المصرف المتفاوض عندما يسمح بالائتمان يسمى خطاب الاعتماد لأي بنك يجوز للمستفيد تسليم المستندات وطلب السداد إلى بنك آخر في بلده غير البنك المخطر.

3. وثائق الاعتماد المستندي

لا يوجد مستند إلزامي في خطاب الاعتماد، لكنه يوصي بشدة بالوثائق التالية:

- **الفاتورة التجارية :** ويجب أن تشير إلى وصف البضائع أو الخدمة والمبلغ الواجب دفعه، العملة وطرق التسليم الدولية (incoterm) ؛
 - وثيقة النقل وشهادة شحن البضائع ويمكن أن تكون سند الشحن في حالة النقل البحري
 - فاتورة النقل في حالة النقل الجوي (إذا شحنت جوا)؛
 - فاتورة السيارة إذا تم نقلها برا ؛
 - شهادة المنشأ للسماح بتخليص البضائع.
- وقد يكون هناك حاجة إلى وثائق إضافية لضمان الأداء السليم للعقد:
- قائمة الوزن / التعبئة؛
 - سياسة أو شهادة تأمين البضائع أثناء النقل؛
 - شهادات مختلفة اعتمادا على طبيعة البضاعة.
- والشكل الموالي يوضح دورة الاعتماد المستندي:

الشكل رقم (01): سير عملية الاعتماد المستندي.



المصدر: حجارة ربيحة، حرية المبادلة في التجارة الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2007، ص 20

4. مزايا وعيوب الاعتماد المستندي

أ. المزايا

- يؤمن الاعتماد المستندي المعاملات التجارية الدولية، بضمان البنك لتحمل عميله للديون وعوامل المخاطرة؛
- يضفي الاعتماد المستندي الطابع الرسمي على المعاملة من خلال صياغة العقد على شكل موحد؛
- يغطي التأكيد خطر عدم النقل بسبب بلد المشتري كمخاطر السياسة؛
- بعد التأكيد ميزة أساسية للاعتماد المستندي غير موجودة في وسائل الدفع الأخرى؛
- من اللحظة التي تجمع فيها الوثائق، لا يؤخذ العقد التجاري بعين الاعتبار.¹

¹ ربيحة حجارة، مرجع سابق ذكره، ص 40

ب. العيوب

- الائتمان (الاعتماد) هو مجرد التزام بالدفع عند تقديم المستندات، ولا يشكل إلزاما للتأكيد بتوافق البضاعة ولا يحق للمشتري التراجع إذا كانت المستندات متوافقة مع جودة السلعة، وبموجب الاعتماد المستندي يتصرف المشتري مع البائع وهي صفة مجردة للتعاقد؛
- توجد صلابة في الاعتماد المستندي فهو معقد نسبيا، ودقيق يجب التحكم فيه جيدا ليكون ضمانا جيدا للدفع، كما أنه مكلف ومرهق نسبيا، لذلك يوصى به في حالة الكميات الكبيرة والبلدان المعرضة للخطر ؛
- إذا كان الاعتماد غير قابل للإلغاء، لا يمكن تغيير الشروط دون موافقة المستفيد
- للتخفيف من هذه المخاطر، قد يطلب المشتري إجراء فحص وتحاليل من قبل مختبر مستقل، مما يؤدي عموما إلى زيادات في أوقات التسليم؛

المبحث الثاني: مدخل إلى ربحية المؤسسات الاقتصادية

تعد الربحية من الأهداف الأساسية التي تصبر أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيقها وفي سبيل ذلك تبذل كل طاقاتها الممكنة وتجند كافة إمكانياتها ووسائلها المتاحة، وذلك بغرض الوصول إلى النتائج المرجوة التي تجسد هذه الغاية وبالتالي ضمان الاستمرارية، وبغية قياس هذه الربحية استخدمت عدة مؤشرات نحاول من خلال هذا المبحث أن نتعرض لها .

المطلب الأول: ماهية الربحية

أولاً: تعريف الربحية: تتعدد تعريف الربحية، حيث:¹

تعرف الربحية بأنها مفهوم واسع وله مجالات عديدة، وأن قياسها يعتبر مسألة دقيقة وهذا القياس لا يكون ذا دلالة إلا إذا نسب إلى فترة مرجعية معينة . " وهي مفهوم يطبق على كل عمل اقتصادي تستعمل فيه الإمكانيات المادية والبشرية والمالية"²

ويعبر عنها بالعلاقة بين النتيجة والإمكانيات المستعملة، وتعتبر القياس النقدي للفعالية. كما تعرف بأنها: "مفهوم تشغيلي بمعنى أن الربحية تتحقق عندما تكون النتائج الاقتصادية للمتحصل عليها أكبر من العناصر المستخدمة"³.

كما عرفت الربحية على أنها: "التجسيد الفعلي للنتائج المحققة من طرف المؤسسة والتي تهم جهات متعددة وفئات مختلفة (أملاك المساهمين، المقرضين الموردون العمال ... الخ)، وهذا ما جعل مفهومها أكثر نسبية يتحدد ويرتبط بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل جهة من هذه الجهات". وبصفة عامة يمكن القول بأن الربحية تعبر عن العلاقة القائمة ما بين النتائج المحققة والوسائل المستخدمة لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة فهي بمثابة المعيار أو المقياس للكفاءة النسبية الناتجة عن مدى تحقيق النتائج من خلال استغلال الوسائل استغلالاً أمثلاً، وتتحدد الصيغة العامة للربحية وفق المعادلة التالية⁴:

النتائج x 100

الربحية =

الوسائل المستخدمة

¹ عبد اللطيف مصطفى عبد القادر، أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد الرابع 2013، ص 34.

² عبد الحليم كرامة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص 26.

³ مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ص 60.

⁴ دريدي بشير، سياسات المزيج التسويقي وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير ستخصص دراسات اقتصادية ورقلة 2006، ص 29

تعرف الربحية على أنها العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة ورقم الأعمال الخاص بها، بحيث يعتبر رقم الأعمال في هذه الحالة المتغير المعبر عن نشاط المؤسسة.

و تعرف كذلك على أنها نسبة أحد عناصر قائمة حساب النتائج إلى رقم الأعمال حيث تتمثل عناصر جدول حسابات النتائج في كل من : رقم الأعمال القيمة المضافة، إجمالي فائض الاستغلال... الخ، والتي تتجسد في الأرصدة الوسيطة للتسيير¹.

يعني أن الربحية تعبر عن مقدار الأرباح التي تحققها المؤسسة مقابل كل وحدة واحدة من إجمالي رقم الأعمال.

• **الفرق بين الربح والربحية :** كما تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين الربح والربحية كما يلي²:
يعبر الربح عن مقدار التغيير في القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، هذا من الناحية الاقتصادية، أما محاسبا فهو يعبر عن الفرق بين الدخل المحقق من قبل وحدة اقتصادية، خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدها هذه الوحدة خلال هذه لتحقق هذا الدخل، أي أن الربح عبارة عن الفرق ما بين الإيرادات وأعباء إنتاج سلعة معينة، بينما تعبر الربحية عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة ورقم الأعمال.

وبمعنى آخر الربح يعبر عن المحصلة النهائية للجهود المبذولة في مختلف العمليات من شراء إنتاج، بيع، تحصيل.... إلخ والتي يمكن للمؤسسة أن تقوم بها، بينما الربحية فهي تعبر عن الربح الكافي المحقق من كل دينار من رقم الأعمال والذي يمثل حاصل مقارنة الربح النتائج المحققة أو الفوائض المحققة من الإيرادات عن تغطية المصروفات برقم الأعمال، و بالإضافة إلى هذا نجد أنه هناك نوعين من الربحية ربحية الاستغلال والربحية الإجمالية.

المطلب الثاني: الربحية ومؤشرات قياسها

إن الهدف الرئيسي لأي مؤسسة اقتصادية هو استخدام الموارد المتاحة لها بحيث تحقق الكفاية الإنتاجية مع المحافظة على جودة المنتج وخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، بالموازاة مع هذا تتطلب

¹ عبد الحليم كرامة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 15 16.

² مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 60.

أيضا لتحقيق أعلى وأكبر الأرباح، ولكي تتمكن من تقييم وضعيتها المالية والاقتصادية تستند إلى الربحية التي تحققها كأحد جوانب التقييم باستعمال معايير ومؤشرات مختلفة نذكر منها:¹

1. **العائد على المبيعات (هامش الربح) :** هذه النسبة تقيس مدى الربحية التي تحققت على مبيعات المنشأة.

$$\text{العائد على المبيعات} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \times 100 / \text{صافي المبيعات}$$

حيث كلما كانت هذه النسبة مرتفعة بالنسبة للسنوات السابقة لنفس المؤسسة كلما كانت معبرة عن أداء جيد للمؤسسة، وإذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يعبر عن وجود تكاليف زائدة سواء الإدارية أو تكاليف البيع والتوزيع أو التكاليف العرضية أو أن أسعار البيع كانت غير مرتفعة بالنسبة إلى تكاليفها ومن ثم ينبغي دراسة أو إجراء تحليل عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.²

2. **معدل العائد على حقوق الملكية:** يقيس هذا المعيار معدل العائد على الأموال المستثمرة ويتم حسابه بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية أي:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \times 100 / \text{حقوق الملكية}$$

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية المعيار الأثر شمولاً لقياس فعالية الإدارة ذلك لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال فهو مقياس الربحية كل من قرارات الاستثمار وقرارات التمويل .

3. **معيار العائد على رأس المال المستثمر :** يمكن تعريفه على أنه سعر الفائدة الذي يساوي بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يدرها المشروع وبين التكاليف التي يتطلبها المشروع المقترح، وهو يقيس قدرة المشروع على تحقيق العائد المعرفة الربح، ويلقى اهتماماً من قبل القائمين على إدارة المشروع المعرفة مدى نجاح وكفاءة الإنجاز على ضوء المنافسة الحادة للمشاريع الأخرى. وعند حساب معدل العائد على الاستثمار يمكن أن يكون ذلك على أساس التدفقات النقدية قبل الضرائب وبعدها، وكذلك يمكن أن تتضمن هذه التدفقات مخصصات الاهتلاك أو بدونها، والشائع أخذ التدفقات الجارية قبل خصم الضرائب ولكن باستبعاد مخصصات الاهتلاك، ويجري حساب العائد على الاستثمار وفق المعادلة التالية:³

$$\text{العائد على الاستثمار} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \times 100\% / \text{الاستثمارات}$$

¹ عدنان تايب النعيمي، ياسين كاسب الحرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة النشر والتوزيع، الأردن 2007، ص 36.

² أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، دار الكتب العربية، القاهرة، بدون طبعة، بدون سنة نشر، ص 181.

³ عبد اللطيف مصطفى، عبد القادر مراد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

4. العائد على إجمالي الأصول: يقيس هذا المعدل مدى ربحية الأصول، بحيث كلما كان هذا

المعدل مرتفعاً سواء بالنسبة إلى متوسط الصناعة أو إلى سنوات سابقة لنفس المؤسسة، كلما كان

أداء المؤسسة أفضل مما يجعلها تحقق أرباحاً جيدة.¹

العائد على إجمالي الأصول = صافي الربح بعد الضريبة x 100 / متوسط إجمالي الأصول

5. مؤشر إجمالي فائض الاستغلال:

يعد مؤشر إجمالي فائض الاستغلال، مقياساً للأداء التجاري والإنتاجي للمؤسسة ومقياساً لقدرة المؤسسة

على توليد الخزينة ويحسب حسب العلاقة التالية:²

مؤشر إجمالي فائض الاستغلال = إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال x 100%

يجب أن تكون هذه النسبة مرتفعة بالقدر الكافي لإشباع العوامل التالية:

- الإهلاكات كمكافأة لرأس المال الاقتصادي، وهي أعباء حقيقية لكنها غير نقدية؛
- الأعباء المالية
- المؤونات من أجل حماية وتأمين ممتلكات المؤسسة.
- خسائر استثنائية يمكن أن تلحق بالمؤسسة - ضرائب على الأرباح المحققة للدولة وأجهزتها، وأرباح موزعة كمكافأة للمساهمين

6. مؤشر النتيجة العملياتية:

تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من التحقيق فائض مالي في نشاطها، ويطلق عليه كذلك

بمؤشر ربحية الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:³

مؤشر النتيجة العملياتية = النتيجة العملياتية / رقم الأعمال x 100%

كما يطلق على هذه النسبة " بمعدل الربحية " لأنها تعبر عن مدى إمكانية أو دور رقم الأعمال في تحقيق

النتيجة العملياتية بكلمة أخرى يمكن القول أنها تعبر عن إنتاجية رقم الأعمال في المؤسسة

¹ Ong Tre San & Tch Boon Heng, **Factors affecting the profitability of Malaysian commercial banks**, African Journal of Business Management Vol. 7(8), Malaysia, 2013, P651

² بن عمارة نور الدين، **تقسيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010، ص 99.

³ شعيب اشرف، **محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص 230 .

7. معدل القيمة المضافة للاستغلال:

يقيس هذا المعدل درجة التكامل في المؤسسة بين عملية الإنتاج ومختلف أعبائها، ويحسب من خلال العلاقة التالية:¹

$$\text{معدل القيمة المضافة للاستغلال} = \frac{\text{القيمة المضافة للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} \times 100\%$$

و هناك عدة عوامل متحكم في زيادة أو تخفيض هذا المعدل باستخدام النسب التالية:

7-1 **معدل أعباء المستخدمين:** يقيس هذا المعدل كم تمثل أعباء المستخدمين من القيمة المضافة وفقا للعلاقة التالية :²

$$\text{معدل أعباء المستخدمين} = \frac{\text{أعباء المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}} \times 100\%$$

7-2 **معدل الضرائب والرسوم :** يقيس هذا المعدل كم تمثل الضرائب والرسوم من القيمة المضافة ويحسب بالعلاقة التالية :³

$$\text{معدل الضرائب والرسوم} = \frac{\text{ضرائب والرسوم}}{\text{القيمة المضافة}} \times 100\%$$

7-3 **تأثير الاستدانة على الربحية الإجمالية :** القياس نسبة الاستدانة على ربحية الإجمالية تستخدم النسبتين التاليتين:

$$\text{أعباء مالية / رقم الأعمال} + \text{أعباء مالية / القيمة المضافة}$$

إلا أنه قبل قيام المحلل المالي القياس ربحية المؤسسة يتحتم عليه أولا تشخيص جميع الأرصدة وذلك بقياس معدلات نموها على مدى عدة دورات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 98.

² دريدي بشير، مرجع سبق ذكره، ص 29

³ Jean-luc Bazet, Pascal Faucher, Finance d'entreprise Manuel & Applicationsepreuve06, Nathan, P191

الجدول رقم 1: يوضح علاقات قياس معدلات نمو الأرصدة على مدى عدة دورات

العلاقة	الإسم
$(CAn - CA n-1)/CAn-1$	معدل نمو رقم الأعمال على مدى عدة دورات
$(VAn-VA n-1)/VA n-1$	معدل نمو القيمة المضافة للاستغلال على مدى عدة دورات
$(EBE n-EBE n-1)/EBE n-1$	معدل نمو إجمالي فائض الإستغلال على مدى عدة دورات
$(Ropr n-Ropr n-1)/Ropr n-1$	معدل نمو النتيجة العملياتية على مدى عدة دورات
$(Rf n-Rf n-1)/Rf n-1$	معدل نمو النتيجة المالية على مدى عدة دورات
$(Rext n-Rext n-1)/Rext n-1$	معدلات نمو النتيجة غير العادية على مدى عدة دورات
$(Rnet n-Rnet n-1)/Rnet n-1$	معدل نمو صافي نتيجة السنة المالية على مدى عدة دورات

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مكتسبات قبلية

المطلب الثالث: الإطار العام لتحليل الربحية

يهدف تحليل الربحية إلى تحديد الموقف الربحي للمؤسسة بصفة كلية مع إمكانية التخطيط المستقبلي لها، ويمكن تطبيق هذا التحليل على كافة المؤسسات بصرف النظر عن طبيعة نشاطها الاقتصادي وشكلها القانوني، ونجد أن هذا التحليل يفيد بالدرجة الأولى الجهاز المالي والإداري للمؤسسة فهو يعمل بمثابة الضوء الكاشف الذي يعكس فعالية الأداء مما يتيح فرصة إجراء مقارنة بين فترات معينة لاكتشاف معدلات النمو أو التراجع وكذا معرفة الموقف التنافسي للمؤسسة، إضافة إلى هذا يفيد الجهات المتعاملة معها من مقرضين، موردين ... الخ. يهدف الإطار الخاص بتحليل الربحية إلى التأكد من مدى قدرة المؤسسة على تخفيض التكلفة التمويلية إلى أدنى حد ممكن لتحقيق معدلات مرتفعة على الأموال المستثمرة وتعظيم قيمة الربح القابل للتوزيع، وتغطية الوظائف الاقتصادية للأرباح، ناهيك عن رفع سعر الأسهم المتداولة في السوق، وتعظيم قيمة المؤسسة¹.

¹ دريدي بشير، مرجع سبق ذكره، ص 88.

يتضمن ذلك أربعة مراحل متكاملة فيما بينها وهي: التحليل ربحية المبيعات تحليل ربحية الأصول، تحليل ربحية رأس المال الممتلك، تحليل مقدرة الربحية على سداد الالتزامات.

فتحليل الربحية يعد عنصراً حيوياً في فهم أداء الأعمال المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال تحديد النقاط الآتية:¹

1- تحديد مصادر الإيرادات:

- استعراض المنتجات أو الخدمات التي تسهم في إيرادات الشركة؛
- تحليل أهمية كل مصدر وتأثيره على الإيرادات الإجمالية.

2- حساب تكلفة المبيعات:

- شرح التكاليف المباشرة المرتبطة بإنتاج أو تقديم المنتجات/الخدمات؛
- توضيح كيفية حساب نسبة تكلفة المبيعات إلى الإيرادات.

3- تحليل الهامش الإجمالي:

- توضيح كيفية حساب هامش الربح الإجمالي وأهميته؛
- استخدام هذا الهامش لقياس ربحية الشركة قبل احتساب التكاليف الإضافية.

4- تكاليف التشغيل والإدارة:

- تحليل تكاليف الإدارة والعمليات غير المباشرة؛
- شرح هامش الربح التشغيلي وأهميته.

5- حساب الربح الصافي:

- شرح كيفية احتساب الربح الصافي وما يمثله من قيمة؛
- التركيز على أهمية الربح الصافي في تقييم جدوى الأعمال.

6- تحليل الاتجاهات والمقارنات:

- أساليب مقارنة الأداء المالي مع الفترات السابقة؛
- أهمية مقارنة الأداء مع منافسين الصناعة لفهم الموقع التنافسي.

¹ مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 213،

7- اتخاذ القرارات الاستراتيجية:

- كيف يمكن استخدام استنتاجات التحليل لاتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة؛
- تحديد المجالات المحتمل تحسينها لتعزيز الربحية والأداء العام.

المبحث الثالث: علاقة الاستيراد بربحية المؤسسة

الاستيراد يمثل جزءاً أساسياً من استراتيجية الأعمال للعديد من المؤسسات، وله علاقة مباشرة بربحيته واستدامتها في السوق. يمكن أن يؤثر الاستيراد بشكل كبير على ربحية المؤسسة عبر عدة آليات: أولاً وقبل كل شيء، يمكن للمؤسسة تحقيق توفير كبير في التكاليف عن طريق الاستيراد من الخارج بدلاً من الاعتماد على التصنيع المحلي، حيث يمكن الحصول على المواد الخام أو المنتجات بتكلفة أقل هذا بدوره يعزز هامش الربح للمؤسسة، ثانياً يمكن للمؤسسة توسيع نطاق عروضها ومنتجاتها من خلال الاستيراد، مما يزيد من فرص النمو والتوسع في السوق. وبزيادة تنوع المنتجات، يمكن للمؤسسة جذب المزيد من العملاء وتحقيق مبيعات إضافية، ثالثاً الاستيراد يمكن أن يساهم في تحسين التنافسية للمؤسسة، حيث يمكن تقديم المنتجات بأسعار تنافسية وجودة عالية، مما يمنحها ميزة على منافسيها في السوق، وأخيراً يمكن للمؤسسة تحقيق تطور تكنولوجي أو ابتكار من خلال الاستيراد، حيث يمكن الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة أو الحلول الجديدة التي قد تكون متوفرة في الأسواق الدولية، بشكل عام فإن استراتيجية الاستيراد الفعالة يمكن أن تكون عاملاً رئيسياً في تعزيز ربحية المؤسسة وتحقيق نجاحها في السوق.

المطلب الأول: تأثير الاستيراد على تكاليف المؤسسة

إن تأثير الاستيراد على تكاليف المؤسسة يعتمد على عدة عوامل، بما في ذلك نوع السلع المستوردة وتكلفة النقل والجمارك والضرائب. قد يؤدي ارتفاع تكاليف الاستيراد إلى زيادة تكاليف المؤسسة وعكساً، ويمكن أن يؤدي انخفاض تكاليف الاستيراد إلى توفير مال للمؤسسة، من خلال النقاط الآتية:¹

- **تكلفة السلع المستوردة:** تأثير الاستيراد على تكاليف المؤسسة يعتمد بشكل كبير على تكلفة السلع المستوردة نفسها. فإذا كانت هذه التكلفة منخفضة، فمن المحتمل أن تكون تكاليف المؤسسة أقل؛
- **الجمارك والضرائب:** يجب دفع رسوم الجمارك والضرائب عند استيراد السلع، وهذا يزيد من التكاليف بشكل ملحوظ. قد يكون هناك اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات تبادل حر تقلل من هذه التكاليف؛
- **تكاليف الشحن والتأمين:** يجب أيضاً أن تدفع تكاليف الشحن وتأمين السلع المستوردة، وهي عوامل تزيد من تكاليف الاستيراد؛
- **تقلبات العملة:** تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تكاليف المؤسسة، حيث يمكن أن تزيد من تكاليف الاستيراد إذا زادت قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية؛

¹ منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي: مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص10.

- **التكاليف اللوجستية:** تشمل تكاليف المخزون والتخزين والتوزيع وغيرها، والتي يمكن أن ترتبط بشكل مباشر بعمليات الاستيراد؛
 - **تكاليف التخزين والتخليص الجمركي:** يمكن أن تكون تكاليف التخزين في المستودعات أو المرافق اللوجستية عنصراً هاماً في تحديد التكاليف الإجمالية للمنتجات المستوردة؛
 - **المخاطر والتأمين:** يتطلب الاستيراد التفكير في التأمين على الشحن والمخاطر المحتملة مثل الخسائر أو التلف خلال عمليات النقل؛
 - **التكاليف الإدارية:** يجب أن تأخذ المؤسسة في الاعتبار التكاليف الإدارية المتعلقة بإدارة عمليات الاستيراد والمتابعة الجمركية وتحضير الوثائق والمراسلات؛
 - **التكاليف البيئية:** يمكن أن تكون هناك تكاليف بيئية ترتبط بعمليات الاستيراد، مثل التأثير على البيئة نتيجة للنقل البحري أو الجوي، وقد تستدعي هذه التكاليف معايير بيئية أكثر صرامة أو دفع رسوم بيئية؛
 - **التكاليف القانونية:** يجب أن تأخذ المؤسسة في الاعتبار التكاليف القانونية المتعلقة بالامتثال للتشريعات والقوانين المحلية والدولية المتعلقة بالاستيراد.
- هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على تكاليف المؤسسة عند الاستيراد، ويجب مراعاتها جميعاً لتقدير الأثر الفعلي لعمليات الاستيراد على الأعمال التجارية، فتأثير الاستيراد على تكاليف المؤسسة يتضمن العديد من العوامل المترابطة. يبدأ التأثير بتكلفة السلع المستوردة نفسها، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع تكلفة المواد الخام إلى زيادة تكاليف الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تنطوي عمليات الاستيراد على دفع رسوم الجمارك والضرائب، وتكاليف الشحن والتأمين، مما يزيد من التكلفة النهائية للمؤسسة.
- تتضمن التكاليف الإدارية والقانونية أيضاً جانباً مهماً، حيث يتعين على المؤسسة الامتثال للتشريعات والقوانين المحلية والدولية، مما يتطلب تخصيص موارد للامتثال ومتابعة الشؤون القانونية، ومن الجدير بالذكر أيضاً أن الاستيراد يتضمن مخاطر مثل التلف أو فقدان أثناء عمليات النقل، مما يستدعي الحاجة إلى التأمين على الشحن. في النهاية، يجب على المؤسسة مراعاة جميع هذه العوامل واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة لتقليل تأثير الاستيراد على تكاليفها وزيادة تنافسيتها في السوق².

¹ ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 134.

² نفس المرجع السابق، ص 136

المطلب الثاني: دور الاستيراد في تحقيق قيمة المؤسسة

إن دور الاستيراد في تحقيق قيمة المؤسسة يمكن أن يكون حيويًا على عدة جوانب ومن بين أهم تلك الجوانب هناك¹:

- **توفير المواد الخام بتكلفة مناسبة:** بفضل الاستيراد، يمكن للمؤسسة الوصول إلى مجموعة واسعة من المواد الخام بأسعار تنافسية، مما يساعد في تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية؛
 - **توسيع نطاق العروض والمنتجات:** بفضل الاستيراد، يمكن للمؤسسة توسيع نطاق منتجاتها وعروضها، مما يساعد في جذب المزيد من العملاء وزيادة حصتها في السوق؛
 - **تحسين جودة المنتجات:** بالاستفادة من المواد الخام ذات الجودة العالية المتوفرة عبر الاستيراد، يمكن للمؤسسة تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، مما يعزز سمعتها ويساهم في تحقيق رضا العملاء؛
 - **تقديم تكنولوجيا وابتكار:** الاستيراد يمكن أن يساعد في نقل التكنولوجيا والابتكار من الدول المصدرة إلى المؤسسة، مما يساهم في تحسين عمليات الإنتاج وزيادة الكفاءة؛
 - **تعزيز الديناميكية التنافسية:** من خلال الاستيراد، يمكن للمؤسسة الاستفادة من التنافسية العالمية وتحقيق ميزة تنافسية في سوقها المحلي، سواء من خلال توفير المنتجات بأسعار تنافسية أو بتقديم تشكيلة متنوعة وجودة عالية؛
 - **تحسين توافر المنتجات والخدمات:** يمكن لعمليات الاستيراد تحسين توافر المنتجات والخدمات للمؤسسة وزبائنها، مما يسهل عملية الشراء ويزيد من رضا العملاء؛
 - **تقليل التكاليف الإنتاجية:** قد تساعد عمليات الاستيراد في تقليل تكاليف الإنتاج عبر استخدام مواد خام أو مكونات أو تقنيات أقل تكلفة مما هو متوفر محليًا؛
 - **تعزيز الابتكار والتنوع:** من خلال الوصول إلى منتجات وتقنيات جديدة من الخارج، يمكن أن تساعد عمليات الاستيراد في تعزيز الابتكار وتوفير المزيد من التنوع في المنتجات والخدمات؛
 - **توسيع الشبكات الدولية:** يمكن للمؤسسة توسيع شبكاتها وعلاقاتها الدولية من خلال عمليات الاستيراد، مما يمكنها من استكشاف فرص جديدة للتعاون والتوسع في الأسواق الدولية
 - **تحسين الإمدادات والتوزيع:** من خلال تنويع مصادر الإمداد وتوسيع قنوات التوزيع، يمكن للمؤسسة تحسين كفاءة سلسلة التوريد وزيادة توفر المنتجات للعملاء.
- باختصار، يمكن أن تساهم عمليات الاستيراد في تحقيق قيمة المؤسسة من خلال توفير التنوع والابتكار وتقليل التكاليف وتعزيز الشبكات الدولية وتحسين سلسلة التوريد والتوزيع، فعمليات الاستيراد تلعب دورًا حيويًا في تحقيق قيمة المؤسسة من خلال عدة جوانب. أولاً وقبل كل شيء، توفر عمليات

¹ الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص 03.

الاستيراد للمؤسسة وصولاً سهلاً وفعالاً إلى مجموعة متنوعة من المواد الخام والمنتجات بأسعار تنافسية، مما يساعد في تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم عمليات الاستيراد في توسيع نطاق عروض المنتجات والخدمات، وتحسين جودتها، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز الديناميكية التنافسية في السوق المحلية والدولية. كما تساعد عمليات الاستيراد في تحسين توافر المنتجات والخدمات، وتقليل التكاليف الإنتاجية، وتعزيز الابتكار والتنوع، وتوسيع الشبكات الدولية، وتحسين سلسلة التوريد والتوزيع. بشكل عام، يمكن القول إن عمليات الاستيراد تلعب دوراً حيوياً في تعزيز القيمة المضافة للمؤسسة وتعزيز تنافسيتها في السوق¹.

المطلب الثالث: تأثير ربحية المؤسسة بالاستيراد

بشكل عام، يمكن أن يكون الاستيراد عاملاً مهماً في تحسين الربحية من خلال تقليل التكاليف، وزيادة الطلب، وزيادة التنافسية، ولكن يجب مراعاة العوامل المحددة للمؤسسة والسوق المستهدفة لتقييم الأثر الفعلي على الربحية. فتأثير الاستيراد على ربحية المؤسسة يمكن أن يكون متنوعاً ويعتمد على الظروف والعوامل الخاصة بالمؤسسة نفسها، ومن بين الأسباب التي قد تؤثر على ربحية المؤسسة بالاستيراد²:

- **تكاليف الاستيراد:** إذا كانت تكاليف الاستيراد مرتفعة بسبب رسوم الجمارك، الضرائب، أو تكاليف الشحن الباهظة، فقد يؤثر ذلك سلباً على الربحية؛
- **سعر الصرف:** تقلبات أسعار الصرف يمكن أن تؤثر على تكاليف الاستيراد وبالتالي على الربحية، على سبيل المثال، ارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يمكن أن يزيد من تكاليف الاستيراد ويؤثر سلباً على الربحية؛
- **جودة المنتجات المستوردة:** إذا كانت المنتجات المستوردة تحظى بسمعة جيدة وجودة عالية، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة الربحية، بينما إذا كانت جودتها ضعيفة فقد يؤدي ذلك إلى تقليل الربحية نتيجة لعمليات إرجاع المنتجات أو فقدان العملاء؛
- **التنافسية:** قد يؤدي استخدام الاستيراد كوسيلة للتنافسية إلى زيادة حصة السوق وبالتالي زيادة الربحية، على سبيل المثال، من خلال تقديم منتجات بأسعار تنافسية بفضل تكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج؛
- **التحكم في المخزون:** يمكن أن يؤثر الاستيراد على تحكم المؤسسة في مستويات المخزون، حيث يمكن تقليل التكاليف المرتبطة بالمخزون من خلال توفير المنتجات حسب الحاجة من خلال الاستيراد بدلاً من الإنتاج المحلي؛

¹ مفلح عقل محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 232

² نفس المرجع السابق، ص 234

- **التخطيط الاستراتيجي:** كيفية تكامل عمليات الاستيراد في استراتيجية الأعمال العامة للمؤسسة يمكن أن تؤثر على الربحية، حيث يمكن توجيه عمليات الاستيراد نحو تحقيق أهداف معينة مثل توفير التكاليف أو تحسين الجودة؛
 - **التسويق والترويج:** كيفية تسويق وترويج المنتجات المستوردة قد يؤثر على مدى قبولها من قبل العملاء وبالتالي على الربحية، فالتسويق الفعال يمكن أن يزيد من حجم المبيعات وبالتالي من الأرباح؛
 - **الاستجابة للتغيرات السوقية:** قد تحدث تغيرات في الطلب على المنتجات أو تغيرات في السياسات التجارية أو القوانين، وكيفية استجابة المؤسسة لهذه التغيرات يمكن أن تؤثر على الربحية بالاستيراد؛
 - **التكنولوجيا والابتكار:** استخدام التكنولوجيا والابتكار في عمليات الاستيراد يمكن أن يزيد من كفاءة الإنتاج ويخفض التكاليف، مما يؤثر بشكل مباشر على الربحية؛
 - **الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية:** توجه المؤسسات نحو الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية يمكن أن يؤثر على الربحية بالاستيراد، حيث قد يفضل العملاء المنتجات المستوردة التي تتوافق مع معايير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.
- بشكل عام، هناك العديد من العناصر التي يمكن أن تؤثر على ربحية المؤسسة بالاستيراد، وتحديد كيفية التعامل مع هذه العوامل بشكل فعال يمكن أن يساهم في تحقيق نتائج إيجابية للمؤسسة¹.
- فتأثير الاستيراد على ربحية المؤسسة يتأثر بعدة عوامل متنوعة. أولاً وقبل كل شيء، تكاليف الاستيراد مثل الجمارك، الضرائب، وتكاليف الشحن يمكن أن تؤثر بشكل كبير على التكلفة النهائية للمنتج المستورد، مما يؤثر على الربحية. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤثر جودة المنتجات المستوردة والطريقة التي يتم تسويقها على الطلب والأرباح. من جانب آخر، يمكن أن تساعد استراتيجيات الاستيراد في توسيع نطاق العروض والتنوع، وتحسين كفاءة سلسلة التوريد، مما يساهم في زيادة الربحية. إدارة التكاليف بشكل فعال، والتحكم في التخزين، والتسويق بشكل جيد، والتوجه نحو المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والطلب القوي يمكن أن يساهم في تحسين ربحية المؤسسة بالاستيراد. في النهاية، فإن فهم العوامل المؤثرة واتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة يمكن أن يساعد في تحقيق نتائج إيجابية للمؤسسة وزيادة الربحية².

¹ مفلح عقل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 233.

² هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000، ص 159.

خلاصة الفصل

الاستيراد يمثل عنصراً حيوياً في استراتيجية الأعمال للمؤسسات، حيث ترتبط علاقته بربحية المؤسسة بشكل وثيق، فتبرز هذه العلاقة من خلال تأثير الاستيراد على عدة جوانب تكلفية واستراتيجية تؤثر بدورها على الربحية بشكل كبير ومتنوع.

أولاً يسهم الاستيراد في تقليل تكاليف الإنتاج من خلال توفير المواد الخام والمنتجات بتكلفة أقل من المصادر المحلية، مما يعزز الهامش الربحي للمؤسسة. ثانياً، يفتح الاستيراد أبواب التنوع والتوسع في العروض والمنتجات، مما يزيد من الفرص لجذب المزيد من العملاء وتحقيق مبيعات إضافية، ثالثاً يساهم الاستيراد في تعزيز التنافسية للمؤسسة من خلال توفير منتجات بأسعار تنافسية وجودة عالية، مما يساعد في تعزيز حصة السوق وزيادة الأرباح، رابعاً يمكن أن يكون الاستيراد مصدراً للتكنولوجيا المتقدمة والابتكارات، مما يمنح المؤسسة الفرصة لتطوير منتجات جديدة والابتكار في السوق.

باختصار، يمكن القول إن الاستيراد يلعب دوراً مهماً في تعزيز ربحية المؤسسة من خلال توفير الموارد بتكلفة منخفضة، وتوسيع العروض والمنتجات، وزيادة التنافسية، وتمكين التكنولوجيا والابتكارات.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لأثر الاستيراد على
ربحية المؤسسة الاقتصادية

تمهيد الفصل

تتناول هذه الدراسة أثر الاستيراد على ربحية المؤسسة الاقتصادية "قطنيات الجنوب"، حيث تهدف إلى تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لعمليات الاستيراد على تكاليف الإنتاج والتسعير والمنافسة في السوق، من خلال اعتماد منهجية تطبيقية تشمل جمع وتحليل البيانات المالية والتشغيلية للمؤسسة على مدى فترة زمنية محددة، من خلال هذه الدراسة سنتمكن من توفير فهم أعمق لكيفية تأثير الاستيراد على بنية التكاليف والإيرادات، مما يمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين الأداء المالي، إضافة إلى ذلك، ستشمل المنهجية مقابلات مع الإداريين والعاملين في المؤسسة، وجمع البيانات المالية ومقارنة النتائج لعدة سنوات بهدف فهم الفروق والتشابهات في التأثيرات الاقتصادية، كما تهدف الدراسة في النهاية إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز ربحية المؤسسة في ظل الاعتماد على الاستيراد، وتوفير رؤى تفيد صناع القرار في تطوير سياسات اقتصادية تدعم المؤسسات المحلية وتعزز من قدرتها التنافسية.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة محل الدراسة (قطنيات الجنوب - الأغواط -)

تُعد مؤسسة "قطنيات الجنوب" واحدة من أبرز المؤسسات الاقتصادية في قطاع المنسوجات في الجزائر، حيث تتمتع بتاريخ طويل من النجاح في صناعة وتوزيع المنتجات القطنية عالية الجودة، تأسست المؤسسة بهدف تلبية احتياجات السوق المحلية والدولية، مع التركيز على تقديم منتجات متنوعة تشمل الملابس المنزلية والأقمشة القطنية المتنوعة، وتلعب "قطنيات الجنوب" دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل ومساهمة في تنمية المجتمعات، كما تسعى المؤسسة إلى أن تكون رائدة في مجال صناعة المنسوجات القطنية عبر التزامها بأعلى معايير الجودة والابتكار، رغم التحديات التي تشمل المنافسة الشديدة والتغيرات الاقتصادية العالمية، تستمر "قطنيات الجنوب" في تحسين كفاءتها التشغيلية واستراتيجياتها التسويقية لتعزيز قدرتها التنافسية، مستثمرة في تحديث معداتها وتطوير مهارات موظفيها لضمان تقديم منتجات تلبي أعلى معايير الجودة، مما يجعلها نموذجاً يحتذى به في مجال التنمية الاقتصادية والصناعية في المؤسسات الجزائرية.

المطلب الأول: التعريف العام بالمؤسسة

1. تعريف المؤسسة:

تقع مؤسسة قطنيات الجنوب بالمنطقة الصناعية بوشاكر على بعد 8 كلم من وسط مدينة الأغواط ويعود سبب اختيار هذا الموقع إلى توفير مساحة لازمة لإنجاز المؤسسة وتوفير الكمية الضرورية من ماء وغاز وكهرباء وقنوات الصرف المياه، وتوفير مصادر الطاقة، وهي مكونة من مركب لغزل ونسيج القطن المتواجد بالأغواط، وهو من بين الوحدات الأربعة الأولى في قطاع النسيج التي قررت الدولة الجزائرية إنشاءها مباشرة بعد الاستقلال لسد حاجات المواطن الجزائري، المتزايدة للقماش المستعملة في اللباس ولتوفير فرص عمل وخلق مناصب عمل جديدة، انطلق هذا المركب في الإنتاج سنة 1982 مقررًا الاجتماعي متواجد في الأغواط .¹

وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وكذا إنتاجية وتجارية تم إنشاؤها سنة 1979 وكان أول إنتاج لها عام 1981 وفي سنة 1984 استلمت المشروع، لها دور مهم على المستوى الوطني بحيث أن إنتاجها يغطي أغلب الأسواق ويعتبر مركب الغزل والنسيج الوحيد على مستوى الوطن الذي ينفرد بإنتاج معين سواء من الغزل أو النسيج، ويبلغ عدد عمالها 357 عاملاً موزعين على عدد كبير من المصالح بالإضافة إلى العتاد الموجد بها والمتمثل في آلات الإنتاج والتي يبلغ عددها 330 آلة ويمكن تحديد

¹ من وثائق مؤسسة قطنيات الجنوب بتاريخ 03 / 02 / 2024

النشاط الأساسي لهذه المؤسسة في إنتاج الغزل والنسيج ولها القدرة على إنتاج حوالي 4500.000 متر سنويا بالنسبة للنسيج أما بالنسبة للغزل فتنتج حوالي 2500 طن سنويا في حين يبلغ عدد المغازل ما يقارب 25272 مغزل.

وفي فيفري 1998 وبعد حل مؤسسة النسيج القطنية SPA تحولت إلى شركة ذات أسهم بالأغواط والتي بدورها أنشأت اثر إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية القطنية في جانفي 1986 والتي أنشأت بدورها بعد إعادة هيكلة المؤسسة الأم الشركة الوطنية للصناعات النسيجية سنة 1993 TEXTMACO . ويعتمد عمل المؤسسة على " إنتاج أغطية الأسرة، أغطية الموائد، أنسجة قطنية، بالإضافة إلى منتجات أخرى مختلفة يتم إنتاجها حسب اتفاقيات تبرمها المؤسسة مع مؤسسات أخرى .

2. نظام مخطط الوحدة :

المؤسسة مهما كان نوعها إلا ولها نظام وجهاز، فهو وسيلة ديناميكية وإعلامية تتغير مع تغيير التنظيم الداخلي للمؤسسة ومصالحها المختلفة، كما يعطينا فكرة مختصرة حول العلاقات والروابط التي ترتبط انساق والمستويات داخل المؤسسة، ويشغل اليوم هذا المركب 357 عامل موزعين على مختلف نيابات المديرية المكونة لهذه المؤسسة :¹

- نيابة ومصلحة الغزل؛
- نيابة ومصلحة النسيج؛
- نيابة ومصلحة التجهيز؛
- نيابة ومصلحة الصيانة؛
- نيابة ومصلحة التمويل والتسويق؛
- نيابة ومصلحة الموارد البشرية؛
- نيابة ومصلحة التقنية؛
- نيابة ومصلحة الأمن الصناعي؛
- نيابة ومصلحة المالية والمحاسبة.

¹ من وثائق مؤسسة قطنيات الجنوب بتاريخ 03 / 02 / 2024

أما عن المديرية العامة أي الأم فهي تقع خارج المركب وبالضبط في الجزائر العاصمة، وقد كان اختيارنا في هذه الدراسة على مصالح الإنتاج التابعة لمصلحة الغزل والنسيج فقط بحكم أنهما المصلحتين الفرعيتين المتواجدتين بمؤسسة قطنيات الجنوب وحدة الأغواط

المطلب الثاني: هياكل وتخطيطات الإنتاج في مؤسسة قطنيات الجنوب

1. التاريخ التكنولوجي للمؤسسة :

كما عرف هذا المركب منذ منتصف السبعينات تجديدا بطيئا ومتقطعا لمختلف الآلات والعتاد والتجهيزات التي يتوفر عليها، بحيث انه إلى اليوم ما تزال تشغل، بحيث انه يزيد عمرها عن عشرين سنة مما قد يسبب مشاكل تقنية متعلقة بالصيانة وقطع غيار ومن جهة أخرى بنوعية المنتج وجودته والسلامة المهنية للعمال .

وفي وحدة الغزل ما تزال الآلات كما هي بحيث انه لم يحدث هناك أي تبديل للآلات فمعظم التجهيزات الموجودة في هذه الوحدة هي نفس الطاقم والعتاد. وبالمقابل لم تعرف وحدة النسيج أي تبديل للآلات القديمة، فمعظم التجهيزات الموجودة في الوحدة هي نفسها التي يشتغل بها المركب في عملية الإنتاج ابتداء من سنة 1982 باستثناء عملية التوسيع الداخلي التي كل من وحدة الغزل والنسيج سنة 1993.¹

2. التاريخ الاجتماعي للمؤسسة :

تعتبر مؤسسة النسيج من بين المؤسسات العمومية الصناعية التي كما اشرنا سابقا أنجزت خصيصا لامتصاص نسبة البطالة الذي عرفته المنطقة خصوصا والمناطق الجزائرية الأخرى بعد الاستقلال، بحيث ويفضل هذا المشروع تم توفير عدة مناصب منذ بدايته 1982 أكثر من 700 منصب وفي السنوات الأخيرة شهدت هذه المؤسسة تراجعا كبيرا، بحيث انخفض هذا العدد في ظرف ثلاث سنوات وهذا نتيجة الصراع والإضرابات المتكررة واستقالة بعض العمال وتسريح البعض الآخر ودامت هذه الفترة بين السنوات (2007.2008.2009) إضافة إلى هذا تقدم بعض العمال في السن والاقدمية ومن أهم خصوصيات الاجتماعية للفئات المهنية نذكر منها الأصل الاجتماعي فغالبية العمال هم من أصل ريفي يقطنون في مناطق قروية بعيدة بلديات وقرى ويمارسون نشاطات أخرى كالفلاحة والتجارة كمهن ثانوية في أوقات الفراغ (والأكثر العمال من تربطهم القرابة وأما مستواهم التعليمي فالأغلبية منهم أميون، لم يسبق

¹ من وثائق مؤسسة قطنيات الجنوب بتاريخ 03 /02 /2024

لهم وإن التحقوا بالمدرسة هذا ويوجد منهم نسبة معتبرة ممن مستواهم ابتدائي ومتوسط، ورغم قلة المستوى التعليمي فهناك من العمال من استطاع أن يتابع تكويناً مهنيًا داخلياً، ورغم ذلك تبقى نسبة العمال الذين استفادوا من هذا النوع من التكوين قليلة مقارنة مع الجهود والإمكانيات الواجب توفرها المؤسسة في هذا الميدان

3. تخطيط الإنتاج في مؤسسة قطنيات الجنوب :

يتم تخطيط الإنتاج في مركب الغزل والنسيج عن طريق تخطيط عوامل الإنتاج وعن طريق البرمجة .
تم تخطيط عوامل الإنتاج منذ نشأة المركب حيث كانت عملية التخطيط تقوم بها الدولة والمسؤولين في المركب يقومون بالتنفيذ فقط، وأثناء انفصالها عن المؤسسة الأم SONTEX أصبح المسؤولون هم الذين يقومون بعملية التخطيط وذلك عن طريق إعداد برنامج إنتاج وسنحاول أن نبين كيف تتم عملية تخطيط عوامل الإنتاج منذ نشأة المركب .¹

4. اختيار الموقع :

لأنك أن سبب اختيار موقع مؤسسة النسيجية لم يكن بمحض الصدفة أو التلقائية وقبل أن يشرع مركب الغزل والنسيج في بدء أشغاله بدراسة مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية ومتطلبات الإنتاج، تكاليف النقل والبناء، وبعدها بدأ بناء وحدة الاغواط قطنيات الجنوب سنة 1978 وبتكاليف تقدر بستة ملايين دينار جزائري.

والمساحة الأرضية الكلية 467002 م، وتمثل المساحة الغير المغطاة بحوالي 37.000 م، و149.445 من المساحة المغطاة التي يحتلها المصنع، أما المساحة الباقية فهي موزعة على مراكز التكوين، العمارات الإدارية وعمارة الخدمات العامة ،

5. اختيار الآلات :

تم اختيار الآلات منذ نشأة المركب، ومنذ ذلك الوقت لم يتم استبدال الآلات المتواجدة فيه بالآلات أكثر تطوراً وتخصصاً، حيث انه تم اختيار الآلات من حيث التخصص والنوعية، وطرق عملها، وفي حالة تعطل أي آلة يقومون بصيانتها أو استبدال قطعة غيار التالفة

6. اختار الفئة المهنية :

¹ من وثائق مؤسسة قطنيات الجنوب بتاريخ 03 / 02 / 2024

تم اختيار الفاعلين المهنيين حسب مؤهلات كل فاعل ومدى توافقها مع متطلبات العمل، حيث تم تكوينهم في بلجيكا (الأقدمون) وهم بدورهم يقومون بتكوين العمال الباقين (الجدد)، أما في الوقت الحالي يتم فيه التخطيط لمناصب العمل الشاغرة، وذلك من طرف نيابة مديرية الموارد البشرية وهي التي بدورها تحدد مواصفات العمل الشاغر ومتطلباته من كفاءات ومهارات، وهي بذلك تقوم بعملية الاختيار وتحديد مدة التكوين العامل الجديد.

7. ساعات العمل بالمؤسسة :

يخضع تنظيم الوقت في وحدات النسيج للتنظيم العام السائد في وحدات الإنتاج التابعة للمؤسسة، والذي ينظم حسب طريقة العمل بالدوريات أين يتناوب العمال على العمل في فترة الصباح وفترة المساء، وقد حددت مدة العمل في اليوم بـ 07 ساعات وتتخللها فترة واحدة للراحة وهي مخصصة للترويح عن النفس والاسترجاع وتناول الوجبات الغذائية وهو أمر ايجابي¹.

8. المواد الأولية :

في هذه الحالة مصلحة البرمجة هي التي تقوم بتخطيط احتياجات الموارد الأولية القطن الطبيعي أو الاصطناعي وذلك حسب ما تتطلبه عملية الغزل، أما فيما يخص عملية النسيج فيتم تخطيط احتياجات الخيط وأنواعه وهذا حسب الكمية المبرمجة في عملية الغزل، أما فيما يخص عملية النسيج فيتم تخطيط احتياجات الخيط وأنواعه وهذا حسب الكمية المبرمجة في عملية الغزل، أما بالنسبة للزمن المراد شراء فيه المواد الأولية والسعر الإجمالي ومقارنته برأسمال المؤسسة ومقدرتها، وفي حالة ما إذا كانت المؤسسة غير قادرة على شراء تلك الكميات تقوم بتقليل من الكمية المراد شراءها، فالمسؤولين في عملية تخطيط الإنتاج في مركب الغزل والنسيج في الوقت الحالي هي " مصلحة البرمجة " حيث تقوم بإعداد برنامج لكل عمليتي الغزل والنسيج أي تحديد الكمية المراد إنتاجها لكل من الخيط والقماش ويتم ذلك بالاعتماد على الكميات المنتجة في السنوات السابقة وكذلك التنبؤ بالطلب الذي يعتبر الأساس في تخطيط الإنتاج وذلك بالتنسيق مع مصلحة التسويق حيث تقوم بالحصول على الطلب المتوقع على منتجاتها من الغزل والنسيج، ومدى احتمال تغيير هذا الطلب المتوقع في المستقبل، وهذا استنادا على التنبؤ بالطلب الذي تقوم به المؤسسة بتعديل جداولها الإنتاجية بصفة مستمرة حتى تتأكد من صحتها وبعدها تقوم بحساب برامج الغزل والنسيج، وكذلك تقوم هذه المصلحة بمراعاة الطاقة الإنتاجية لكل آلة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وتحديد عدد الآلات المستعملة في هذا البرنامج المعد .

¹ من وثائق مؤسسة قطنيات الجنوب بتاريخ 03 / 02 / 2024

وكما ذكرنا سابقا فإن هذه المصلحة تقوم بالتخطيط من أجل معرفة احتياجات المادة الأولية في إنتاج الغزل والنسيج، كما تأخذ بعين الاعتبار الزمن والطريق، أي الوقت المخصص لكل عامل وطريقة العمل أو الإنتاج وتقوم أيضا بتحديد نوعية القطن المستعمل في عملية الغزل وذلك حسب نوعية الخيط المراد صنعه ومتابعة الفضلات من القطن أي محاولة الإنقاص منها، حيث توجد نوعين من الفضلات.

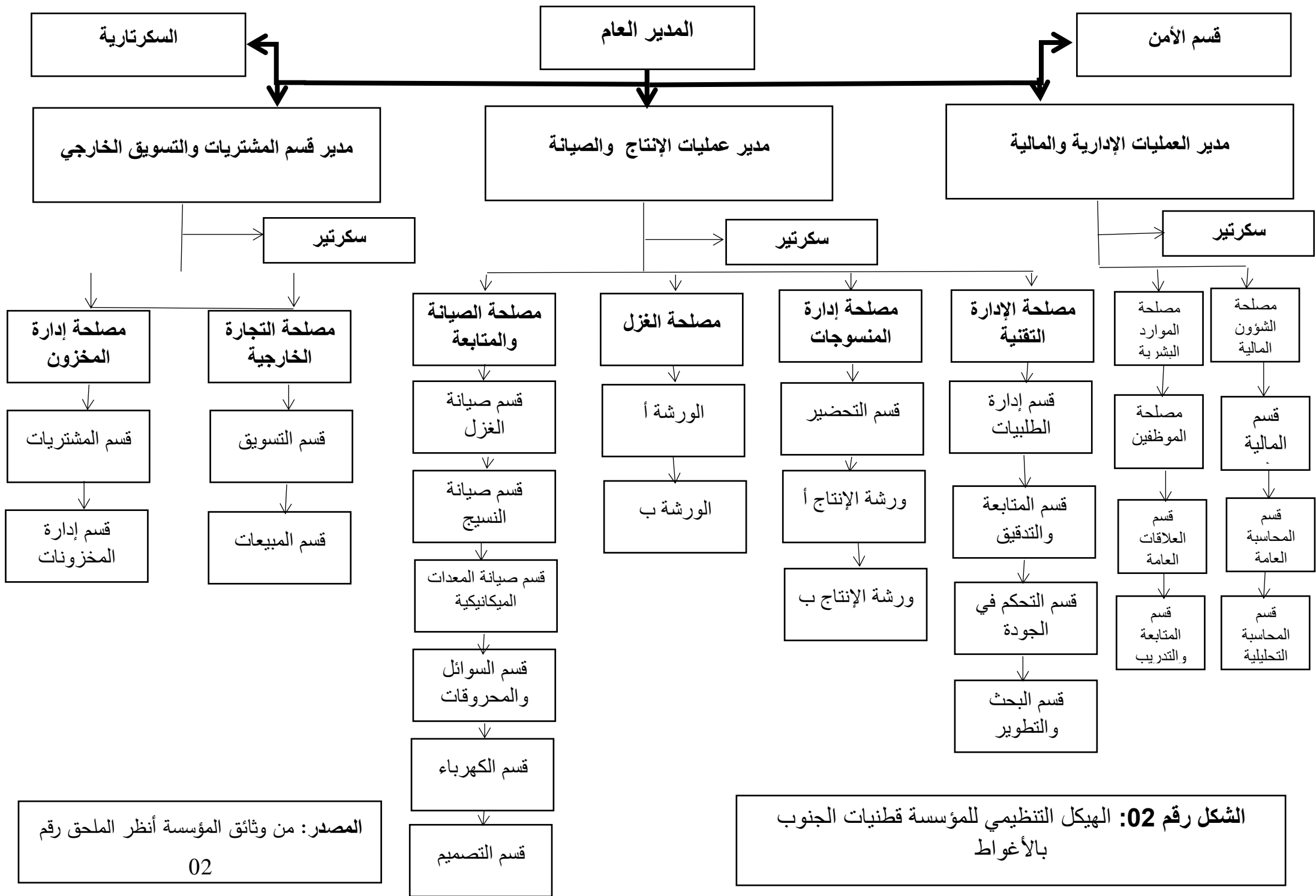
فضلات قابلة للاستعمال وفضلات غير قابلة للاستعمال حيث " مصلحة الشراءات " تقوم مصلحة البرمجة بتحديد احتياجاتها من المواد الأولية سواء من القطن الاصطناعي أو الطبيعي وكذا الكيميائية مثل النشاء الذي يستعمل في عملية التعرية، وتبرز علاقة مصلحة البرمجة بمصلحة الشراءات في إخبارهم بكمية المخزون المتبقية قبل نفاذها وذلك بمدة زمنية، لكي لا يتوقف الإنتاج وبالتالي العمال والآلات وزيادة التكاليف . أما بالنسبة لعلاقة المصلحة الشراءات بالبرمجة تمثل إعلامها بكمية المخزون الموجود في المخازن.¹

9. أهم مموني المواد الأولية :

- (فرنسا) : القطن الكيميائي؛
- (اليونان) : القطن الطبيعي؛
- (السعودية): بوليستر؛
- تركيا: خيوط جاهزة وأنواع من القماش.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة قطنيات الجنوب

¹ من وثائق مؤسسة قطنيات الجنوب بتاريخ 03 /02 /2024



المبحث الثاني: تأثير الاستيراد على ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب للفترة (2012 - 2021)

الاستيراد يمكن أن يكون له تأثيرات إيجابية وسلبية على ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب، من الجانب الإيجابي، يمكن أن يعزز التنوع في الأسواق ويوفر المنتجات بأسعار أقل بفضل التنافسية، من الجانب السلبي، قد يؤثر الاستيراد المفرط على الصناعات المحلية إذا كانت المنتجات المستوردة تتنافس بشكل غير عادل مع المنتجات المحلية، مما قد يؤدي إلى إضعاف الإنتاج المحلي وزيادة البطالة، وسنتعرف على كل ذلك وأكثر في هذا المبحث.

المطلب الأول: عرض المواد المستوردة والنواتج الإجمالي لمؤسسة قطنيات الجنوب للفترة (2021 - 2012)

في هذا المطلب سنقوم بعرض كافة المواد الأولية التي تم استيرادها من قبل مؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة 2012 - 2021، مع العلم بأن المؤسسة ليست هي من تقوم بإجراءات الاستيراد بل مؤسسة (TAYAL) الكائن مقرها بغليزان وهي مؤسسة تعمل بالشراكة كتوأمة لقطنيات الجنوب وفق للتقسيم المعد في إعادة الهيكلة التي سبق وأن ذكرناه، ولنوضح الفكرة بشكل أفضل فإن مؤسسة قطنيات الجنوب عندما تحتاج إلى مادة أولية مستوردة تقوم بالتواصل مع الشركة الأم بالجزائر العاصمة والتي بدورها تتواصل مع مؤسسة (TAYAL) المختصة بالتجارة الخارجية فهي تعمل كوسيط تجاري والمبالغ المذكورة في الجداول والقوائم الآتية هي مبالغ شاملة التكلفة.

1- إجمالي المشتريات المستوردة من خلال قطنيات الجنوب في الفترة (2012 - 2021)

قدمت لنا مؤسسة قطنيات الجنوب مجموعة من المعطيات ومن بينها قيمة المشتريات المستوردة والمتمثلة في كل المواد التي اشترتها من دولة أخرى كمواد أولية أو عتاد للصيانة وغيرها.... إلخ، بالإضافة إلى نسبة التكلفة إلى المشتريات الإجمالية وقدرت المبالغ بالتقريب ل 1000 دج، وكما قدمت لنا نسبة تكلفتها بالنسبة لهامش الربح المحقق وهو كالآتي:

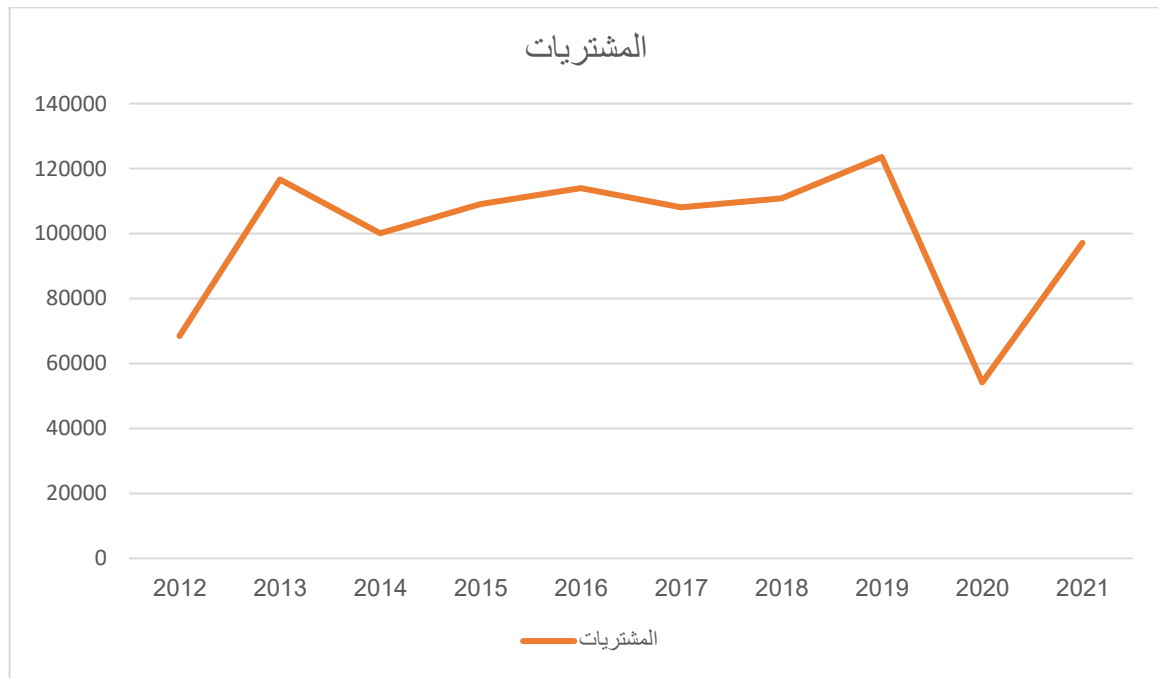
جدول (02): إجمالي المشتريات المستوردة لقطنيات الجنوب

الوحدة: 1000 دج

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
البيان	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة
	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة
	68436.76	116627.05	100133.67	109021.50	114015.16
	% 25	% 47	% 43	% 42	% 46.48
السنة	2017	2018	2019	2020	2021
البيان	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة	قيمة المشتريات المستوردة
	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة	نسبة التكلفة
	108033.77	110788.50	123557.54	54197.97	97106.82
	% 41.54	% 44.09	% 49	% 21	% 29

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 05

الشكل (03): التمثيل البياني لمشتريات مؤسسة قطنيات الجنوب



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة و برنامج excel

نلاحظ من خلال نتائج الجدول والرسم البياني بأن في الفترة من عام 2012 إلى عام 2021، تباينت نسبة التكلفة للمشتريات المستوردة من خلال قطنيات الجنوب، ففي عام 2012، كانت نسبة التكلفة 25%، وقيمة المشتريات المستوردة بلغت 68436.76 دج، ثم ارتفعت هذه النسبة تدريجياً لتصل

إلى أعلى مستوى في عام 2019 بنسبة 49% وقيمة مشتريات تقدر بـ 123557.54 دج بعد ذلك، انخفضت النسبة مرة أخرى في السنوات التالية، حيث بلغت 21% في عام 2020 و 29% في عام 2021، مع قيم مشتريات تقدر بـ 54197.97 و 97106.82 على التوالي.

ويمكن تفسير هذه النتائج على النحو الآتي:

1. هناك تقلبات في نسبة التكلفة وقيم المشتريات المستوردة من خلال قطنات الجنوب خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2021.

2. في الفترة الأولى من العام 2012 إلى العام 2016، كانت هناك زيادة في نسبة التكلفة مع تقلبات في القيمة المستوردة، حيث بلغت النسبة العالية في عام 2016 بنسبة 46.48% وقيمة مشتريات تقدر بـ 114015.16 دج وهذا راجع للتقلبات في سعر الصرف ناهيك عن الأزمات التي كانت تعيشها الدولة الجزائرية.

3. من عام 2017 إلى عام 2021، بدأت النسبة في الانخفاض بشكل ملحوظ مع تقليل في قيم المشتريات المستوردة، وكان أدنى مستوى في النسبة في عام 2020 بنسبة 21% وأدنى قيمة للمشتريات بقيمة 54197.97 دج، ويعود هذا التراجع للسياسات المتبعة من قبل الدولة في شكل غلق بعض الأسواق الخارجية وتعقيد إجراءات الاستيراد من خلال الاعتماد المستندي ورخص الاستيراد ناهيك عن انخفاض العملة الجزائرية.

4. يمكن توجيه التحليل لفهم الأسباب وراء هذه التقلبات، مثل تغيرات في أسعار السوق، أو تغيرات في الطلب على المنتجات المستوردة، أو تغيرات في سياسات الاستيراد والتصدير.

2- إجمالي إنتاج مؤسسة قطنات الجنوب في الفترة (2012 - 2021)

من بين المعطيات المقدمة من قبل مؤسسة قطنات الجنوب هي قيمة الإنتاج الإجمالية السنوية لعشر سنوات ونسبة هامش الربح بالنسبة لإجمالي التكاليف

الجدول (03): إجمالي إنتاج قطنيات الجنوب ونسبة هامش الربح

الوحدة: 1000 دج

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
البيان	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية
	45861.20	19.31%	34848.08	17.42%	3588.76
	7.62%	6060.64	7.40%	3696.48	5.93%
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
البيان	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية	نسبة هامش الربح	قيمة الإنتاج الإجمالية
	7229.24	7.90%	8690.48	8.50%	11243.71
	8.32%	8458.66	7.56%	9400.46	00%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 05

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابق بأن في الفترة من عام 2012 إلى عام 2021، شهدت مؤسسة قطنيات الجنوب تبايناً في نسبة هامش الربح وقيمة الإنتاج الإجمالية كما يلي:

نسبة هامش الربح (%)

تم احتساب نسبة هامش الربح بناءً على الفرق بين إجمالي التكاليف وقيمة الإنتاج الإجمالية لكل عام، وتراوح قيم نسبة هامش الربح بين 5.93% و 19.31% على مدى السنوات الماضية.

قيمة الإنتاج الإجمالية (ألف دج): تم حساب قيمة الإنتاج الإجمالية بناءً على حجم الإنتاج والمبيعات في كل عام، وتتوزع قيم إنتاجية الشركة على مدى السنوات، مع تحقيق أعلى قيمة في عام 2012 وأدنى قيمة في عام 2021.

نستنتج من خلال هذه المعطيات النتائج الآتية:

- ارتفاع نسبة هامش الربح في عام 2012 يمكن أن يكون نتيجة لعوامل مثل انخفاض التكاليف الثابتة أو زيادة الأسعار؛
- هبوط نسبة هامش الربح في عام 2021 يمكن أن يرتبط بزيادة التكاليف أو انخفاض الطلب على المنتجات؛
- تغيرات في قيمة الإنتاج الإجمالية يمكن أن تكون نتيجة لعوامل مثل تغيرات في الطلب أو تقنيات الإنتاج الجديدة.

يتطلب التحليل الدقيق لهذه الأرقام فهم عوامل التغير في هامش الربح وقيمة الإنتاج، مثل تغيرات في تكاليف الإنتاج، أو تحسن في إدارة العمليات، أو تغيرات في الطلب والعرض على المنتجات.

أولاً: تقلبات في نسبة هامش الربح: يلاحظ ارتفاعاً وانخفاضاً في نسبة هامش الربح على مدى السنوات المذكورة. هذا يمكن أن يكون ناتجاً عن تغيرات في تكاليف الإنتاج، مثل تكاليف المواد الخام التي تم استيرادها أو تكاليف العمالة، أو قد يكون ناتجاً عن تغيرات في سعر بيع المنتجات وسنفسر سبب تلك التقلبات في التحليلات القادمة.

ثانياً: تباين في قيمة الإنتاج الإجمالية: يظهر الجدول تبايناً في قيمة الإنتاج الإجمالية أيضاً، حيث تراوحت القيم بين مستويات منخفضة ومستويات مرتفعة خلال الفترة المذكورة. يمكن أن يكون هذا الناتج من تغيرات في حجم الإنتاج أو في الطلب على المنتجات، أو قد يكون بسبب نقص في المادة الأولية المستخدمة أو حتى مصدرها والذي نعلم بأن مصدر من العالم الخارجي.

يمكن استخدام هذه البيانات في التحليل الاستراتيجي لمؤسسة قطنيات الجنوب، مثل تحديد العوامل التي تؤثر في هامش الربح والإنتاجية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على هذه التحليلات، مثل تحسين عمليات الإنتاج أو تحسين استراتيجيات التسعير.

المطلب الثاني: عرض الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة (2012 - 2021)

1. عرض الميزانية المالية لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة (2012 - 2021)

1.1 جانب الأصول

2016	2015	2014	2013	2012	البيان
5984.99	9865.19	9189.03	8592.65	8961.55	مجموع الأصول الغير جارية
أصول جارية					
3156.78	2597.56	6758.68	8065.94	8612.14	المخزونات قيد التنفيذ
285.19	284.33	796.56	870.88	865.17	الزبائن
256.64	496.58	36.85	65.18	15.98	المدينون الآخرون
260.01	700.01	91.25	100	0	الضرائب وما شابهها
100	0	988.91	2600.01	1055.33	خزينة الأصول
4058.62	4078.48	8672.25	11702.01	10548.62	مجموع الأصول الجارية
10043.61	13943.67	17861.28	20294.66	19510.17	المجموع العام للأصول
2021	2020	2019	2018	2017	البيان
6640.54	7718.08	8369.11	7835.08	7805.88	مجموع الأصول الغير جارية
أصول جارية					
1090.08	695.75	3503.21	4757.37	3834.89	المخزونات قيد التنفيذ
81.39	166.31	39.65	348.16	164.18	الزبائن
1523.72	1000.09	761.4	478.68	120.84	المدينون الآخرون
82.06	129.66	93.31	224.56	58.19	الضرائب وما شابهها
2929.27	2638.74	327.4	741.89	128.95	خزينة الأصول
5706.51	4630.55	4724.96	6550.67	4307.05	مجموع الأصول الجارية
12347.05	12348.62	13094.07	14385.75	12112.93	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 06

بناءً على الميزانية المالية لجانب الأصول لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة من 2012 إلى 2021، يمكن أن نقول بأن:

الأصول الغير جارية: هناك تباين في قيم الأصول الغير جارية، فتظهر الأصول الغير جارية تقلبات في القيم خلال الفترة المذكورة، مما يشير إلى تغيرات في استثمارات المؤسسة ومشاريعها طويلة الأجل.

الأصول الجارية: والمتمثلة في المخزونات قيد التنفيذ والتي توضح تغيرات في مستويات المخزونات قيد التنفيذ، وهو مؤشر على نشاط الإنتاج والمبيعات في المؤسسة، بالإضافة إلى الزبائن والمدينون الآخرون،

حيث تظهر تغيرات في قيم الديون والحسابات المستحقة على المؤسسة، ناهيك عن الضرائب وما شابهها فتظهر تغيرات في القيم المدفوعة أو المستحقة من الضرائب والرسوم الأخرى.

أما بالنسبة لخزينة الأصول فتوضح مستوى السيولة المالية للمؤسسة، حيث يتضح أن هناك زيادة في الخزينة في الأعوام الأخيرة.

- يبدو أن المؤسسة قد شهدت تقلبات في مستويات الأصول، وهذا يمكن أن يكون ناتجاً عن عوامل مختلفة مثل التغيرات في السوق، وتغيرات في الطلب على المنتجات، وتغيرات في السياسات المالية والاقتصادية.

2.1 جانب الخصوم:

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
رؤوس الأموال الخاصة					
رؤوس أموال تم إصدارها	200	200	200	300	400
علاوات واحتياطات	5849.56	5457.97	2986.77	969.85	932.14
النتيجة الصافية	2856	2798.66	1096.25	184.85	62.94
رؤوس أموال أخرى	864.38	900	600.25	489.34	125
المجموع	9769.94	9356.63	4883.27	1944.04	1520.08
الخصوم الغير جارية					
الضرائب المؤجلة	1623.25	2952.25	2754.56	2155.68	2697
مجموع الخصوم الغير جارية	1623.25	2952.25	2754.56	2155.68	2697
الخصوم الجارية					
موردون وحسابات ملحقه	2754.35	2758.55	1966.89	3657.89	2900.78
الضرائب	1168.45	1750.91	1968.54	394.56	97.69
ديون أخرى	1229.64	968	1322.48	4896.14	865.01
خزينة الخصوم	2964.54	2508.32	4965.54	895.36	1963.05
مجموع الخصوم الجارية	8116.98	7985.78	10223.45	9843.95	5826.53
المجموع العام للخصوم	19510.17	20294.66	17861.28	13943.67	10043.61
البيان	2017	2018	2019	2020	2021
رؤوس الأموال الخاصة					
رؤوس أموال تم إصدارها	500	500	500	500	500
علاوات واحتياطات	1597	1674.79	1900.28	2308.31	2308.31

30.84	146.88	408.03	225.49	77.79	النتيجة الصافية
146.88	0	0	0	0	رؤوس أموال أخرى
2986.04	2955.2	2808.31	2400.28	2174.79	المجموع
					الخصوم الغير جارية
1804.91	2320.6	2578.44	2578.44	2578.44	الضرائب المؤجلة
1804.91	2320.6	2578.44	2578.44	2578.44	مجموع الخصوم الغير جارية
					الخصوم الجارية
1653.06	1630.75	2838.58	2040.09	1877.85	موردون وحسابات ملحقة
46.28	67.94	116.74	184.91	77.75	الضرائب
5845.49	5359.68	4752	5723.39	3427.27	ديون أخرى
11.28	14.46	/	1458.64	1976.83	خزينة الخصوم
7556.1	7072.83	7707.32	9407.03	7359.7	مجموع الخصوم الجارية
12347.05	12348.62	13094.07	14385.75	12112.93	المجموع العام للخصوم

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 06

من خلال ميزانية الخصوم لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة من عام 2012 إلى عام 2021، يظهر وجود تغيرات ملحوظة في جانب الخصوم.

فلاحظ بأن رؤوس الأموال والعلاوات والاحتياطات تشهد تغيرات كبيرة في قيم رؤوس الأموال التي تم إصدارها خلال الفترة المحددة، مما يمكن أن يكون ناتجاً عن توسع المؤسسة أو تمويل مشاريع جديدة، علاوات واحتياطات العاملين في المؤسسة تظهر تغيرات في المبالغ المحتجرة لتغطية التكاليف المستقبلية، وهو عامل يعكس استدامة النمو المالي.

أما بالنسبة للخصوم الغير جارية والخصوم الجارية تبين تغيرات في مستويات الديون والالتزامات المستقبلية للمؤسسة، تحديد الضرائب المؤجلة يشير إلى التزامات مالية قد تأتي في المستقبل بناءً على التشريعات المالية الحالية والتغيرات المحتملة في الضرائب، الديون الأخرى تعكس التزامات مالية متعلقة بالموردين والجهات الأخرى، وقد تظهر تغيرات في مستوى النشاط التجاري والعلاقات المالية.

دون أن ننسى أهم عنصرين في ميزانية الخصوم وهم النتيجة الصافية وخزينة الخصوم، فتبين النتيجة الصافية تغيرات في الأرباح والخسائر على مدى السنوات الماضية، ويمكن أن تكون ناتجة عن عوامل مثل تكاليف الشراء والإنتاج والمبيعات، وخزينة الخصوم تعكس مدى السيولة المالية للمؤسسة وقدرتها على تسديد التزاماتها المالية الحالية.

3- عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة (2012 - 2021)

رقم الحساب	البيان	2012	2013	2014	2015	2016
70	المبيعات من البضائع والمنتجات التامة	32538.45	25189.78	2589.78	2538.45	6148.24
72	الإنتاج المخزن	8738.87	9198.98	998.98	858.03	87.60-
73	الإنتاج المثبت	4583.88	359.32	0.00	300.00	0.00
74	اعانات الاستغلال	0.00	100.00	0.00	0.00	0.00
	1- انتاج الدورة	45861.20	34848.08	3588.76	3696.48	6060.64
60	المشتريات المستهلكة	2812.65	2589.35	1701.54	8142.67	4416.25
61 و 62	الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى	897.22	258.64	786.11	187.93	435.24
	2- استهلاك الدورة	3709.87	2847.99	2487.65	8330.60	4851.49
	3- القيمة المضافة (1)-(2)	42151.33	32000.09	1101.11	4634.12-	1209.15
63	أعباء المستخدمين	897.58	686.84	786.47	658.97	426.34
64	الضرائب والرسوم الأخرى	98.52	95.58	87.41	0.00	53.60
	4- اجمالي فائض الاستغلال	41155.23	31217.67	227.23	5293.09-	729.21
75	المنتجات العملياتية الأخرى	54.05	89.64	45.04	85.64	4.98-
65	الأعباء العملياتية الأخرى	0.00	28.94	18.64	165.90	12.85
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	758.97	358.17	647.86	485.48	122.65
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	0.00	0.00	400.00	10.00	0.00
	5- النتيجة العملياتية	40450.31	30920.20	5.77	5848.83-	588.73
76	المنتجات المالية	64.00	35.87	98.57	20.60	4.56
66	الأعباء المالية	70.58	16.84	81.69	10.00	112.65
	6- النتيجة المالية	6.58-	19.03	16.88	10.60	108.09-
	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5)+(6)	40443.73	30939.23	22.65	5838.23-	480.64
695 و 698+		45.68	100.00	0.00	0.00	18.97
692 و 693+		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

461.67	5838.23-	22.65	30839.23	40398.05	8- النتيجة العادية بعد للضرائب	
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	العناصر غير العادية للمنتجات	77
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	العناصر غير العادية للأعباء	67
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	9- النتيجة الغير عادية	
461.67	5838.23-	22.65	30839.23	40398.05	10- النتيجة الصافية	
2021	2020	2019	2018	2017	البيان	رقم الحساب
9307.23	8639.17	11185.77	8714.37	7059.13	المبيعات من البضائع والمنتجات التامة	70
93.23	180.51-	57.93	23.88-	170.11	الإنتاج المخزن	72
-	-	-	-	-	الإنتاج المثبت	73
-	-	-	-	-	اعانات الاستغلال	74
9400.46	8458.66	11243.71	8690.48	7229.24	1- انتاج الدورة	
6553.15	6432.48	9134.35	6633.64	5527.36	المشتريات المستهلكة	60
263.87	240.83	241.81	641.51	546.35	الخدمات الخارجية والخدمات الخارجية الأخرى	61
6817.01	6673.31	9376.16	7275.15	6073.71	2- استهلاك الدورة	62 و
2583.45	1785.34	1867.54	1415.33	1155.52	3- القيمة المضافة (1)- (2)	
785.5	841.75	796.01	698.99	517.23	أعباء المستخدمين	
101.01	81.74	106.89	63.91	60.7	الضرائب والرسوم الأخرى	63
1696.94	861.86	964.64	652.42	577.59	4- اجمالي فائض الاستغلال	64
17.67	11.21	9.57	40.56	10.68	المنتجات العملياتية الأخرى	
51.38	113.43	87.46	52.7	143.11	الأعباء العملياتية الأخرى	75
1815.67	516.36	364.49	318.38	245.14	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	65
-	-	-	-	-	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	68
152.43-	243.28	522.25	321.9	200.02	5- النتيجة العملياتية	78
18.45	23.15	0.91	1.21	3.45	المنتجات المالية	
81.35	61.6	13.19	9.7	80.38	الأعباء المالية	76
62.9-	38.45-	12.28-	8.49-	76.94-	6- النتيجة المالية	66
215.34-	204.83	509.97	313.41	123.09	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5)+(6)	

-	59.11	101.94	-	45.29		
246.18-	1.16-	0	0	0		695
30.84	146.88	408.03	313.41	77.79	8- النتيجة العادية بعد للضرائب	698+
-	-	-	-	-	العناصر غير العادية للمنتجات	692
-	-	-	-	-	العناصر غير العادية للأعباء	693+
-	-	-	-	-	9- النتيجة الغير عادية	
30.84	146.88	408.03	313.41	77.79	10- النتيجة الصافية	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم 07

من خلال جدول حسابات النتائج المقدم لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة من عام 2012 إلى عام 2021 تظهر تحولات وتغيرات في الأداء المالي والعمليات الرئيسية للمؤسسة:

المبيعات والإنتاج:

- يتضح من الجدول زيادة ملحوظة في المبيعات من عام 2012 إلى عام 2014، مع انخفاض بسيط في عام 2015 و 2016. هذا يمكن أن يكون نتيجة تغيرات في الطلب أو الإنتاج، واحتمال أن يكون راجعا بسبب الأزمة البترولية التي شهدتها الجزائر في الربع الأخير من سنة 2014 والتي أثرت على عدة قطاعات ومن بينها قطاع استيراد القطن بأنواعه.
- الإنتاج المخزن والإنتاج المثبت يشيران إلى تغيرات في كميات المنتجات المخزنة والمثبتة على مدى السنوات، وهو ما يمكن أن يكون مرتبطاً بالتخزين والعمليات الإنتاجية، وهذا يرجع لنفس السبب السابق ذكره.

المشتريات والأعباء العملياتية:

- يبين الجدول زيادة في المشتريات المستهلكة والخدمات الخارجية خلال الفترة المحددة، مع تقلبات في بعض السنوات. هذا يمكن أن يرتبط بتغيرات في تكاليف المواد الخام وهذا أمر متعارف عليه بما أن المؤسسة أغلب مشترياتها عبارة عن استيراد مادة أولية من دول خارجية، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة من قبل الدولة ومن بينها غلق سوق الاستيراد الذي كان غلق جزئيا من سنة 2016 حتى أصبح كاملا في 2021 وهذا تماشيا مع السياسة الجديدة المتبعة لتفادي أزمة أخرى بعد الأزمة البترولية لسنة 2014.
- الأعباء العملياتية تشير إلى التكاليف المرتبطة بالإنتاج والعمليات اليومية، وتظهر زيادة وانخفاض في مختلف السنوات.

القيمة المضافة والنتيجة التشغيلية:

- يظهر الجدول قيمة المضافة التي تم إنتاجها بواسطة المؤسسة خلال السنوات، وهي نتيجة فرق المبيعات والمشتريات.
- النتيجة التشغيلية تشير إلى الربح أو الخسارة من العمليات اليومية للمؤسسة، وتظهر تقلبات في مختلف السنوات.

النتيجة المالية والنتيجة الصافية:

- يظهر الجدول النتيجة المالية قبل وبعد الضرائب، مع تقديم العناصر غير العادية التي لم تكن موجودة.
- النتيجة الصافية هي النتيجة النهائية للمؤسسة بعد مراعاة كافة العوامل المالية والضرائب.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات ونسب الربحية والاستيراد لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط

يعتبر الاستيراد والربحية من أهم المؤشرات في عالم المؤسسات التي تتعامل مع العالم الخارجي وتقوم بتوريد مواردها الأولية، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى استيراد وربحية مؤسسة قطنيات الجنوب وخاصة في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2021.

1- تحليل مؤشرات ونسب الاستيراد لمؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط:

سنتطرق فيما يلي إلى مؤشرات ونسب الاستيراد في مؤسسة قطنيات الجنوب

1-1 تحليل نسب الاستيراد المباشرة

ونعني بها تلك النسب الشائعة في التحليل المالي لكل المواد المستوردة من طرف مؤسسة قطنيات الجنوب وهما نسبتان نسبة الاستخدام ونسبة دوران المخزون والجدول التالي يمثل هاتين النسبتين لفترة 2021-2012

ملاحظة نسبة الاستخدام مقدمة من قبل مؤسسة قطنيات الجنوب أما نسبة دوران المخزون

فحصلنا عليها من خلال برنامج excel عن طريق هذين القانونين: ¹

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة) / 2

¹ مهدي حمودي، تقييم المشاريع، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 01، سطيف، 2021، ص 61

الجدول (07): نسب استيراد مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021

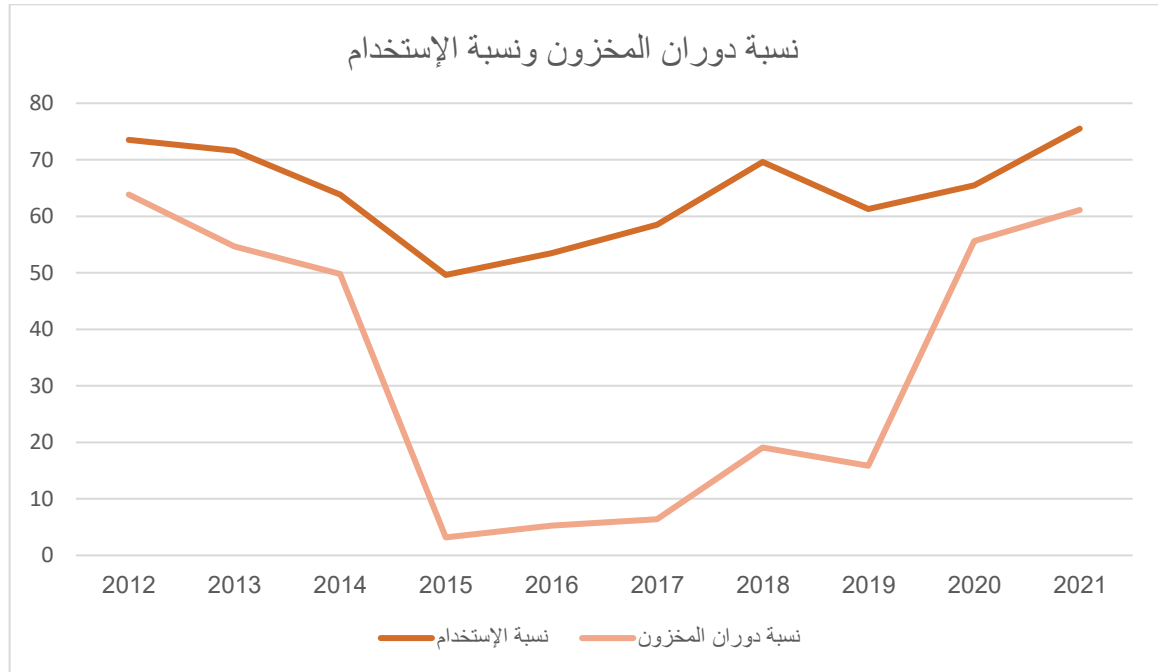
الوحدة: %100

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الاستخدام	73.52	71.58	63.85	49.62	53.47	58.52	69.64	61.30	65.47	75.52
نسبة دوران المخزون	63.85	57.65	49.81	3.18	5.25	6.42	19.06	15.85	55.63	61.10

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل التالي يبين هذا التقارب بشكل أوضح.

الشكل (04): تطور دوران المخزون والاستخدام لاستيراد مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج excel

قبل أن نشرع في تفسير هذه النتائج لا بد أن نوضح سبب إظهارنا لنسبة الاستخدام ونسبة دوران المخزون وذلك لكي نعرف المخزون الذي تستورده المؤسسة هل يتم استخدامه مباشرة أو أن المؤسسة تشتري كميات كبيرة فتستعمل بعضها وتخزن البعض الآخر وهو أمر مرتبط نوعا ما بدراستنا إذ سنذكر تأثيره في النقاط الآتية ومن خلال نتائج الجدول والرسم البياني السابق نفسرها بأن:

1- نسبة الاستخدام:

- نلاحظ زيادة مستمرة في نسبة الاستخدام منذ عام 2012 حتى عام 2021، حيث تراوحت بين 73.52% في عام 2012 ووصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2021 بنسبة 75.52%.

- يُشير ذلك إلى أن مؤسسة قطنيات الجنوب قامت بزيادة استخدام مواردها بشكل مستمر على مدى السنوات العشر الماضية، مما يعكس نشاطاً وازدهاراً في عملياتها.

2- نسبة دوران المخزون:

- يُلاحظ أن نسبة دوران المخزون كانت متقلبة بشكل كبير خلال الفترة المذكورة، حيث كانت تتراوح بين 3.18% في عام 2015 و 61.10% في عام 2021.
- يُعزى هذا التقلب إلى عوامل مختلفة مثل تغيرات في الطلب على منتجات المؤسسة، وتغيرات في استراتيجيات الإدارة للمخزون، وتغيرات في سياسات التسويق والمبيعات.
- بشكل عام، يُظهر الجدول تطوراً إيجابياً في نسبة الاستخدام على مدى السنوات العشر، مع تقلبات في نسبة دوران المخزون التي يمكن تحليلها وفقاً لظروف السوق واستراتيجيات الشركة.

2-1 تحليل مؤشرات الاستيراد الغير مباشرة في المؤسسة

- **تقلبات سعر الصرف:** من بين أهم المؤشرات التي تؤثر في عملية الاستيراد لأي مؤسسة كانت من بينها قطنيات الجنوب لدينا متغير سعر الصرف، فهذا الأخير يمثل عاملاً قوياً ومؤثراً فعالاً في عملية الاستيراد أو على الربحية فتغيراته المتواصلة تجعل المؤسسة في خطر دائم وتأهب مستمر لأي تغير كان سواء إيجابي أو سلبي.

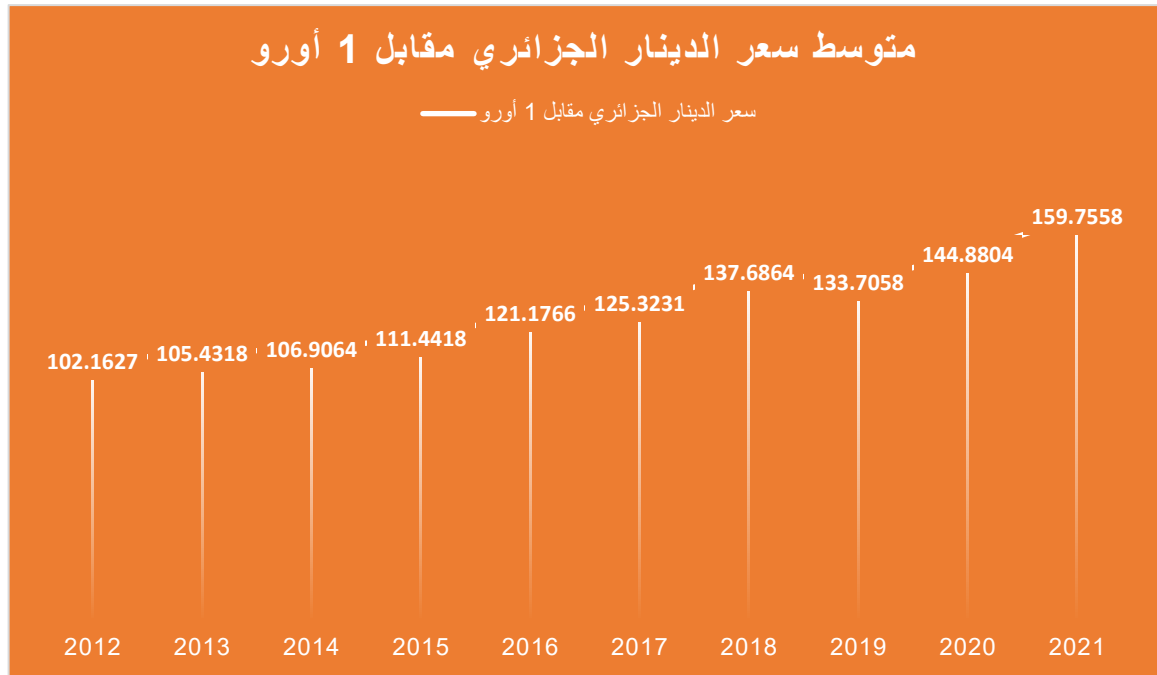
والجدول الاتي سيوضح تلك التغيرات

الجدول رقم (08): تقلبات سعر الصرف للأورو مقابل الدينار الجزائري

متوسط سعر الدينار الجزائري مقابل 1 أورو	السنوات
102.1627	2012
105.4318	2013
106.9064	2014
111.4418	2015
121.1766	2016
125.3231	2017
137.6864	2018
133.7058	2019
144.8804	2020
159.7558	2021

المصدر: افصاحات البنك المركزي الجزائري

الشكل رقم 05 : متوسط سعر الدينار الجزائري مقابل الأورو



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج excel

نلاحظ من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه الذي يستعرض تقلبات سعر الصرف لعملة الأورو مقابل الدينار الجزائري وهي العملة التي تتعامل بها مؤسسة قطنيات الجنوب مع موردها من الخارج إذ نلاحظ ارتفاع مستمر خلال السنوات العشر الذين يعتبر سنوات دراستنا ففي سنة 2012 كان المتوسط السنوي للسعر الصرف حوالي 102 دج وبدأ يرتفع تدريجيا دون أن يشهد أي انخفاض حتى سنة 2019 أين انخفض حوالي قدر 3 دنانير ثم يرتفع في السنة التي بعدها حتى يصل لسنة 2021 ليكون بالتقريب ل 160 دينار.

رغم الارتفاع الطفيف للعر الصرف إلا أن أثره كبير لدى المؤسسات الاقتصادية فلو افترضنا أن مؤسسة قطنيات الجنوب استوردت 1000 وحدة في سنة 2012 سيكلفها الأمر 102000، ولو استوردت نفس السلعة بنفس الثمن من المورد ونفس الكمية فهذا الأمر سيكلفها 160000 دج، فسنلاحظ فرق قدره 58000 دج ناتج عن تقلبات العملة الخارجية فقط ناهيك عن باقي المتغيرات المحلية و الدولية.

2- حساب نسب ومؤشرات ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب:

1-2 - حساب المؤشرات المطلقة

الجدول التالي يمثل المؤشرات المطلقة لربحية مؤسسة قطنيات الجنوب:¹

$$\text{بحيث: صافي الربح} = (\text{تكاليف الإنتاج} + \text{تكاليف التشغيل}) / \text{إجمالي الإيرادات} = \text{دج}$$

$$\text{الربح التشغيلي} = \text{تكاليف التشغيل} / \text{الإيرادات الصافية} = 100\%$$

¹ مهداوي حمودي، مرجع سبق ذكره، ص 68

الجدول (09): مؤشرات الربحية المطلقة لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021

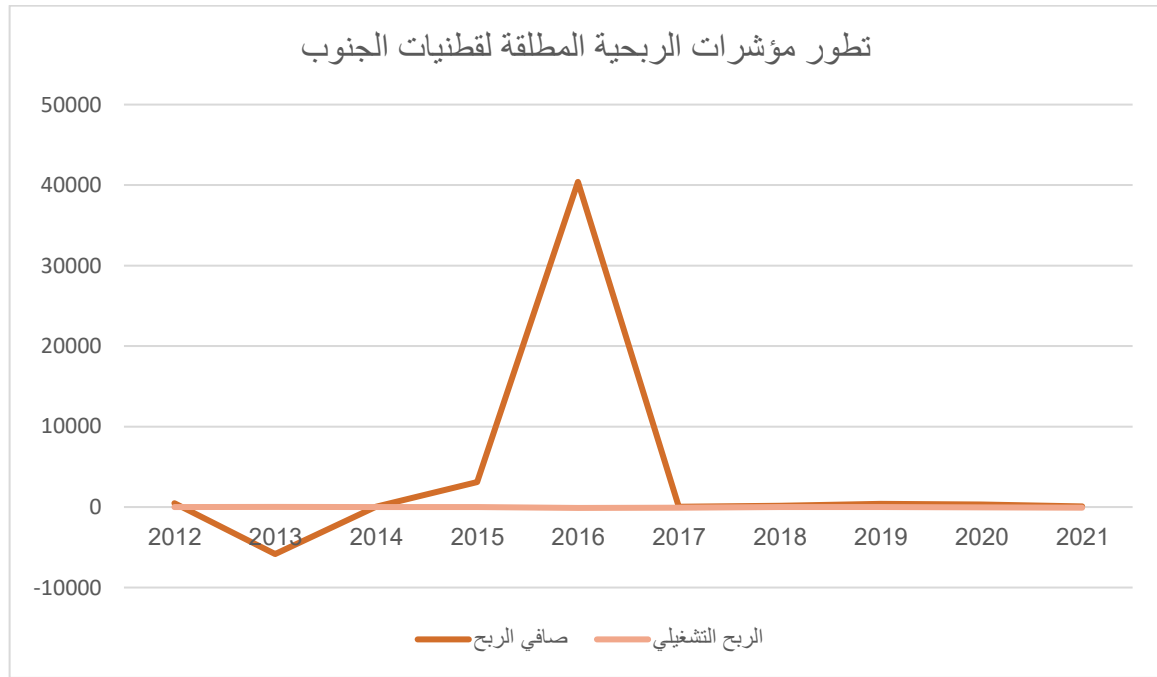
الوحدة 1000 دج

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الربح الوحدة دج	461.67	-5838.23	22.65	30839.23	40398.05	30.84	146.88	408.03	313.41	77.79
الربح التشغيلي %	-6.58	19.03	16.88	10.60	-108.09	-76.94	-8.49	-12.28	-38.45	-62.9

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

والشكل التالي يمثل تطور مؤشرات الربحية المطلقة لمؤسسة قطنيات الجنوب

الشكل (06): تطور مؤشرات الربحية المطلقة لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج excel

نستنتج من خلال نتائج مؤشرات الربحية المطلقة لمؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة من عام

2012 إلى عام 2021 بأن:

• صافي الربح:

- في عام 2012، كانت الشركة تحقق صافي ربح قدره 40398.05 مليون دينار، وهو مبلغ كبير

يُظهر أداءً ماليًا ممتازًا في ذلك العام.

- كما نلاحظ تقلبات كبيرة في صافي الربح خلال السنوات التالية، حيث سجلت قيمًا سالبة في عام 2015 و2021، مما يعكس التحديات المالية التي مرت بها المؤسسة في تلك السنوات.

• الربح التشغيلي:

- تظهر الأرقام أن الشركة كانت تحقق ربحًا تشغيليًا إيجابيًا في معظم السنوات، باستثناء بعض السنوات التي سجلت فيها قيمًا سالبة مثل عام 2012 و2016 و2021.

- تُظهر هذه الأرقام تقلبات في أداء الشركة في تحقيق الربح التشغيلي على مدى الفترة المحددة. بشكل عام، يُظهر الجدول تقلبات في مؤشرات الربحية المطلقة لمؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة المحددة، مما يعكس التحديات والتغيرات في الأداء المالي والتشغيلي للشركة على مدى السنوات العشر.

2-2 حساب نسب الربحية

العائد على الأصول الاقتصادية = صافي الدخل / متوسط إجمالي الأصول $\times 100\%$

العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل / متوسط حقوق المساهمين $\times 100\%$

الجدول التالي يمثل نسب ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب (2012-2021)

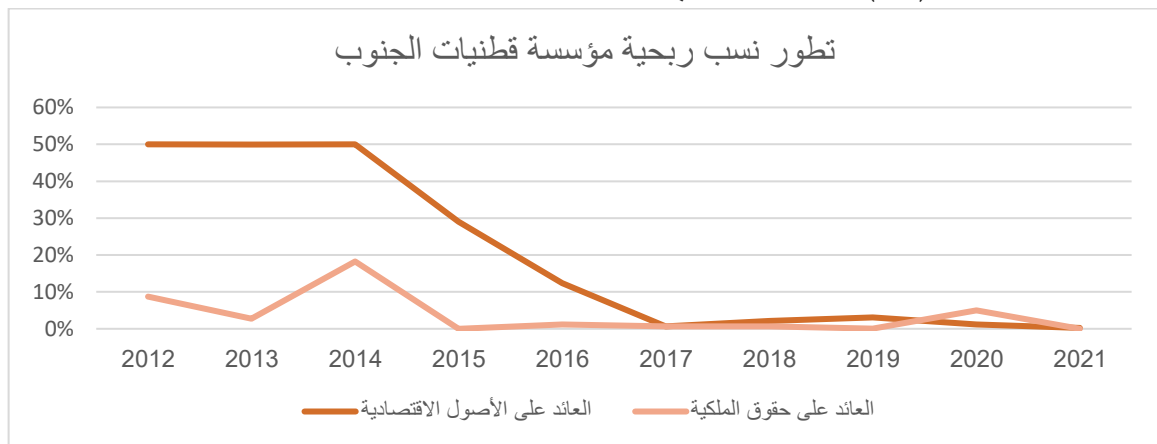
الجدول (10): نسب ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العائد على الأصول الاقتصادية	50%	49.91%	50%	29%	12.36%	0.64%	2.17%	3.11%	1.18%	0.24%
العائد على حقوق الملكية	8.73%	2.7%	18.25%	00	1.19%	0.66%	0.67%	0.01%	4.98%	00

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

الشكل التالي يمثل تطور نسب ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب (2012-2021)

الشكل (07): تطور نسب ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج excel

¹ مهدي حمودي، مرجع سبق ذكره، ص 72

نلاحظ من نتائج نسب ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2021 الاتي:

• العائد على الأصول الاقتصادية:

- تُظهر الأرقام تقلبات كبيرة في العائد على الأصول الاقتصادية خلال الفترة المذكورة، حيث تراوحت بين أعلى نسبة في عام 2012 بنسبة 50% وأدنى نسبة في عام 2021 بنسبة 0.24%.
- يعكس هذا التقلب في العائد على الأصول الاقتصادية التحديات والتغيرات التي مرت بها المؤسسة خلال تلك الفترة، مثل التغيرات في السوق والأداء المالي.

• العائد على حقوق الملكية:

- تظهر الأرقام تقلبات مماثلة في العائد على حقوق الملكية، حيث تراوحت بين أعلى نسبة في عام 2014 بنسبة 18.25% وأدنى نسبة في عام 2019 بنسبة 0.01%، بينما تظهر في سنتي 2015 و 2021 نسب معدومة وهذا يعني أنه لم يكن هناك توزيعات في حقوق الملكية.
- يُشير ذلك إلى تحديات مختلفة تواجه المؤسسة في تحقيق العائد على حقوق الملكية، مثل التغيرات في هيكل رأس المال وأداء الأسهم.

باختصار، يُظهر الجدول تقلبات كبيرة في نسب ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب على مدى الفترة المحددة، مما يعكس التحديات والتغيرات في الأداء المالي والتشغيلي للشركة على مدى السنوات العشر.

3- نمو ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب بالنسبة للاستيراد

سنقوم في هذا العنصر بحساب أهم معدلات نمو مؤسسة قطنيات الجنوب في الفترة (2012-2021) وموازنة هذا النمو لتحقيق نوع من المرجحة بين هدفي الاستيراد والربحية.

1-3 حساب معدلات نمو مؤسسة قطنيات الجنوب: لحساب معدلات النمو سوف نستخدم معدل النمو البسيط وليس معدل السنوي المركب، وسوف نركز على النمو في أهم عناصر جدول حسابات النتائج وأهم عناصر الميزانية التي تمس متغيرات الدراسة

❖ حساب معدلات نمو رقم الأعمال و الأصول الاقتصادية:

بدلاً من حساب النمو في العوائد مباشرة يفضل المحللون حساب النمو في العناصر التي تعتبر مصادر للنمو في العوائد وهما المبيعات كمصدر أول للنمو كونه البند الأول في جدول حسابات النتائج وربح العمليات كمصدر ثاني للنمو كونها تأتي في أسفل جدول حسابات النتائج.

$$\text{معدل نمو رقم الأعمال} = \frac{\text{رقم الأعمال } N - \text{رقم الأعمال } N-1}{\text{إنتاج الدورة}} \times 100\%$$

$$\text{معدل نمو الأصول الاقتصادية} = \frac{\text{الأصول الاقتصادية } N - \text{الأصول الاقتصادية } N-1}{\text{إنتاج الدورة}} \times 100\%$$

¹ مهداوي حمودي، مرجع سبق ذكره، ص 74

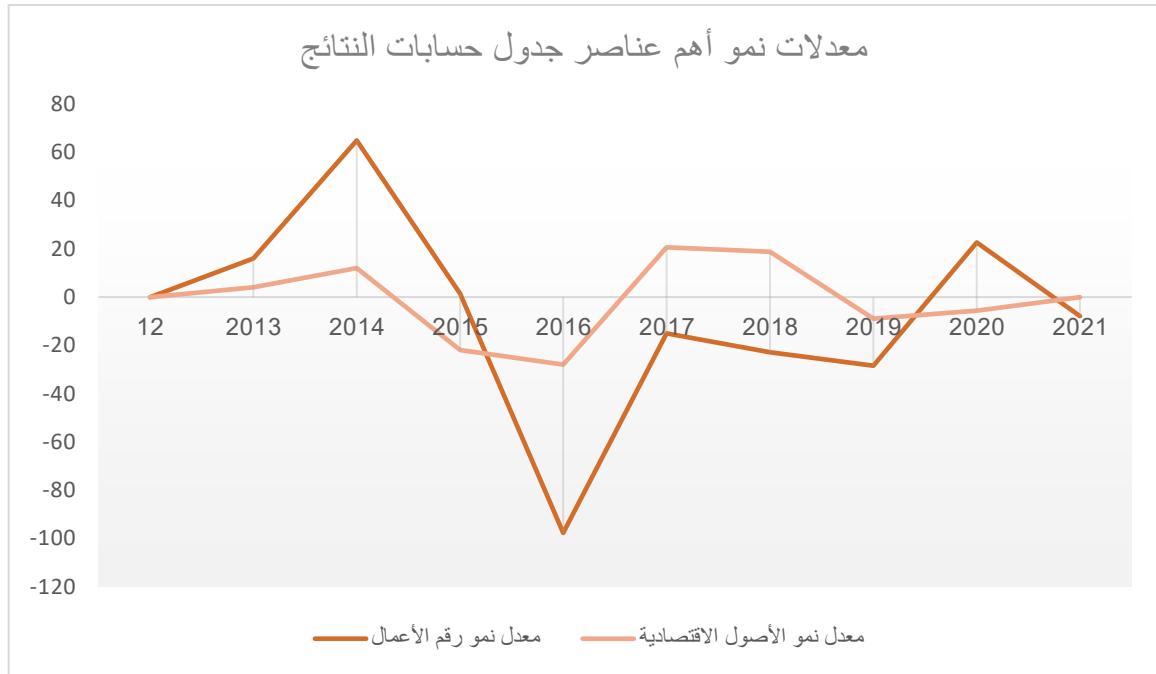
الجدول (11): معدلات نمو أهم عناصر جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة (2012 - 2021)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل نمو رقم الأعمال	-	16.02	64.85	1.43	-97.65	-15.02	-22.89	-28.43	22.64	-7.89
معدل نمو الأصول الاقتصادية	-	4.02	11.99	-21.93	-27.97	20.60	18.76	-8.97	-5.69	-0.012

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

والشكل المقابل يوضح ذلك

الشكل (08): معدلات نمو أهم عناصر جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2012-2021



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج excel

عند النظر إلى نتائج معدلات نمو أهم عناصر جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب خلال فترة من عام 2012 إلى عام 2021 نجد:

• **معدل نمو رقم الأعمال:**

- تُظهر الأرقام تقلبات كبيرة في معدل نمو رقم الأعمال خلال الفترة المذكورة، حيث تراوحت بين أعلى معدل نمو في عام 2014 بنسبة 64.85% وأدنى معدل نمو في عام 2016 بنسبة -97.65%.
- يعكس هذا التقلب في معدل نمو رقم الأعمال التحديات والتغيرات التي مرت بها المؤسسة في تحقيق النمو وتحقيق الأهداف العملية.

• **معدل نمو الأصول الاقتصادية:**

- تظهر الأرقام تقلبات مماثلة في معدل نمو الأصول الاقتصادية، حيث تراوحت بين أعلى معدل نمو في عام 2014 بنسبة 11.99% وأدنى معدل نمو في عام 2018 بنسبة -8.97%.
- يُشير ذلك إلى التحديات التي مرت بها المؤسسة في تحقيق نمو الأصول الاقتصادية على مدى الفترة المحددة، ويعكس التغيرات في السوق والأداء المالي.
- باختصار، يُظهر الجدول تقلبات كبيرة في معدلات نمو أهم عناصر جدول حسابات النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة المحددة، مما يعكس التحديات والتغيرات في الأداء المالي والتشغيلي للشركة على مدى السنوات العشر.

• حساب معدلات نمو أهم عناصر الميزانية:

تعتبر الأصول الاقتصادية وهي الوجه المقابل لرأس المال المستثمر أهم عناصر الميزانية.

نسبة الربحية = الربح الصافي / الإيرادات الإجمالية

القيمة المضافة = مستخرجة من جدول حساب النتائج لمؤسسة قطنيات الجنوب¹

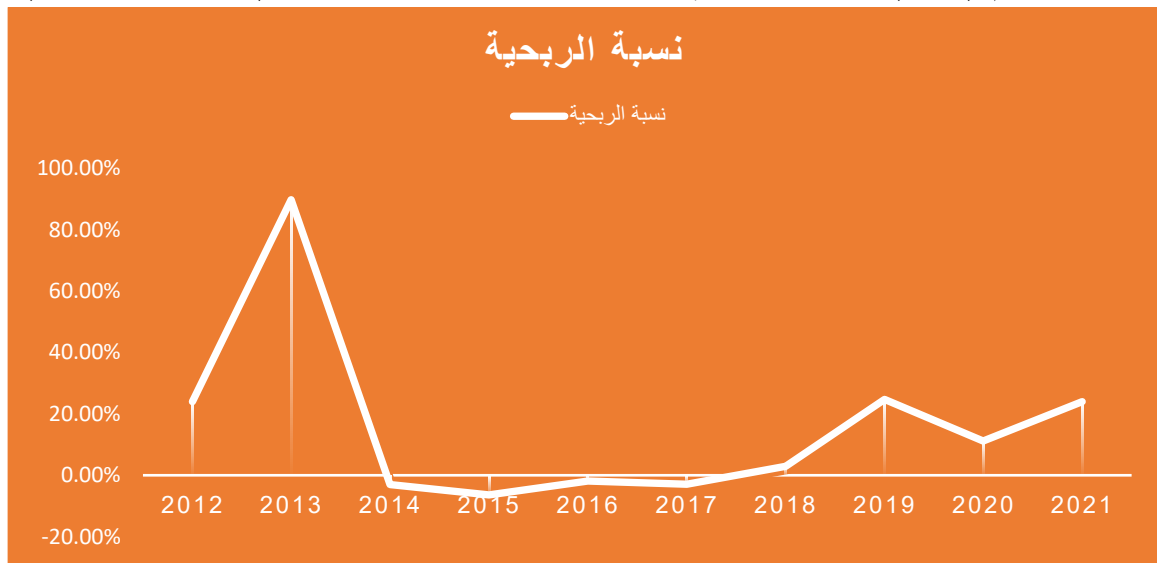
الجدول (12) : معدل نمو الأصول الاقتصادية لمؤسسة قطنيات الجنوب لفترة 2021-2012

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الربحية	24.01	89.70	-3	-6.39	-1.92	-2.91	2.93	24.67	11.13	24.01
القيمة المضافة	1209.15	-4634.12	1101.11	32000.09	42151.33	2583.45	1785.34	1867.54	1415.33	1155.52

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

والشكل التالي يوضح ذلك

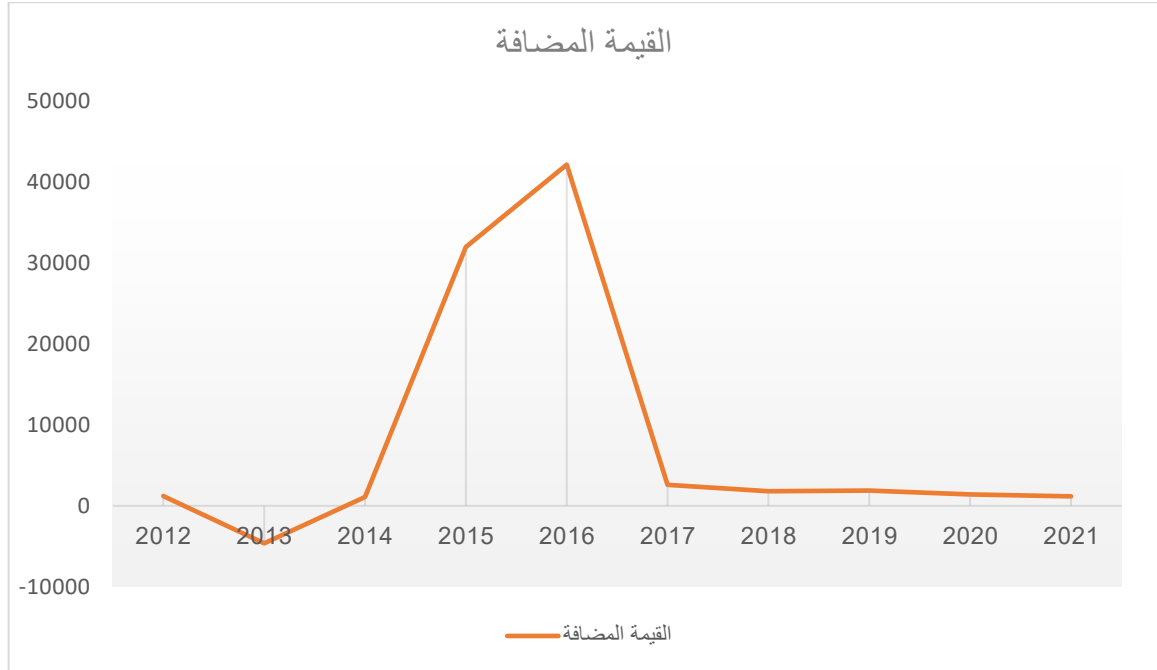
شكل رقم (09) : تطور نسبة الربحية لمؤسسة قطنيات الجنوب خلال (2021 - 2012)



¹ مهداوي حمودي، مرجع سبق ذكره، ص 79

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج excel

شكل رقم (10): تطور القيمة المضافة لمؤسسة قطنيات الجنوب خلال (2012 - 2021)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج excel

نتائج الجدول تظهر تقلبات كبيرة في أداء مؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة من 2012 إلى

2021:

1. نسبة الربحية:

- ارتفاع كبير في عام 2013: يشير هذا الارتفاع الملحوظ في نسبة الربحية إلى أداء قوي للمؤسسة في ذلك العام، حيث كانت الربحية أعلى بشكل ملحوظ مقارنة بالأعوام السابقة.
- تقلبات في الأعوام اللاحقة: تظهر الأرقام تقلبات كبيرة في الربحية في الأعوام اللاحقة، مما يشير إلى تحولات وتغيرات في أداء المؤسسة على مدى هذه الفترة.

2. القيمة المضافة:

- تغيرات كبيرة في القيمة المضافة: توضح الأرقام تغيرات هائلة في القيمة المضافة للمؤسسة على مدى السنوات، مما يعكس التقلبات والتحويلات في أداء الشركة ومساهمتها في الاقتصاد.
- نفسر هذه النتائج ب:

- العوامل الاقتصادية: تلعب العوامل الاقتصادية العديدة دورًا مهمًا في تقلبات أداء المؤسسة، مثل تغيرات في الطلب والعرض، وتقلبات في أسعار المواد الخام، وتغيرات في السياسات الاقتصادية، وفي حالتنا هذه فالعامل الأساسي الذي أثر على نشاط مؤسسة قطنيات الجنوب هو المادة الأولية المستوردة والمتغيرات المتعلقة بها كتغير سعر الصرف الذي لحضانه سابقا بأنه يشهد ارتفاعا مستمرا.

- إدارة الشركة: قد تكون استراتيجيات وإدارة الشركة لها تأثير كبير على أدائها المالي وقدرتها على تحقيق الأرباح والقيمة المضافة.

- هذه النتائج تشير إلى أهمية فهم العوامل المؤثرة في أداء الشركة على المدى الطويل واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين أدائها وتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية.

2-3 علاقة الاستيراد مع نمو ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب:

➤ حساب معامل الارتباط بين المشتريات المستوردة وسعر الصرف

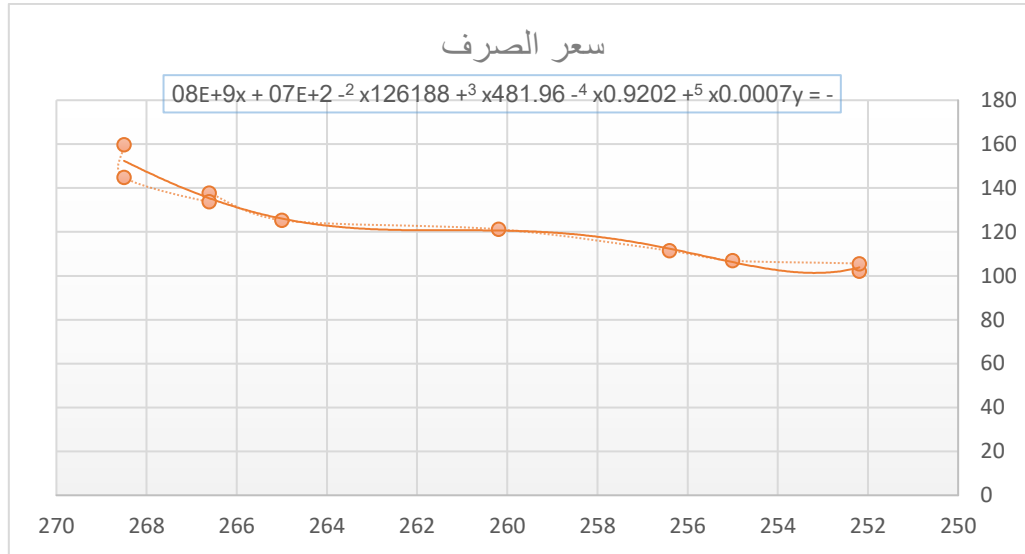
الجدول رقم (13): معامل الارتباط وفق نموذج بيرسون بين المشتريات المستوردة وسعر الصرف

للقطنيات الجنوب خلال الفترة (2012 - 2021)

متوسط سعر الصرف السنوي	المشتريات المستوردة
102.16	252.19
105.43	252.19
106.91	255
111.44	256.4
121.18	260.19
125.32	265
137.69	266.61
133.71	266.61
144.88	268.5
159.76	268.5
0.938	معامل بيرسون

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المالية و برنامج excel

الشكل رقم (11) : معامل الارتباط وفق نموذج بيرسون بين المشتريات المستوردة وسعر الصرف للقطنيات الجنوب خلال الفترة (2012 – 2021)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المالية و برنامج excel

المعامل الذي تم حسابه هو معامل الارتباط (معامل بيرسون) الذي يقيس العلاقة الإحصائية بين المشتريات المستوردة وسعر الصرف، قيمة معامل بيرسون تتراوح بين -1 و +1، حيث:

- +1 تعني علاقة إيجابية قوية: يزيد سعر الصرف مع زيادة المشتريات المستوردة بشكل متزامن.
- 0 تعني عدم وجود علاقة إحصائية: لا يوجد تأثير إحصائي ملحوظ بين المشتريات المستوردة وسعر الصرف.
- -1 تعني علاقة سلبية قوية: ينخفض سعر الصرف مع زيادة المشتريات المستوردة بشكل متزامن.

في حالتنا، المعامل بيرسون هو 0.938، وهذا يشير إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المشتريات المستوردة وسعر الصرف، بمعنى آخر يزداد سعر الصرف مع زيادة المشتريات المستوردة بشكل متزامن بنسبة عالية تصل إلى 93.8%.

4- تفسير النتائج المتحصل عليها

الجدول رقم (14) : تفسير نتائج الدراسة

السنوات	القيمة المضافة	نسبة ربحية المؤسسة	نسبة إستيراد إجمالي المشتريات	السعر الوحدوي للمشتريات المستوردة	تطور سعر الصرف
2012	1209.15	24.01%	68436.76	252.19	102.16
2013	-4634.12	89.70%	116627.05	252.19	105.43
2014	1101.11	-3%	100133.67	255	106.91
2015	32000.09	-6.39%	109021.5	256.4	111.44
2016	42151.33	-1.92%	114015.16	260.19	121.18
2017	2583.45	-2.91%	108033.77	265	125.32
2018	1785.34	2.93%	110788.5	266.61	137.69
2019	1867.54	24.67%	123557.54	266.61	133.71
2020	1415.33	11.13%	54197.97	268.5	144.88
2021	1155.52	24.01%	97106.82	268.5	159.76

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الدراسة المتحصل عليها

من خلال النتائج المتحصل عليها لدراستنا حول أثر الاستيراد على ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة 2012-2021 يتضمن عوامل متعددة:

أولاً: انخفاض قيمة القيمة المضافة في 2013:

- من خلال النتائج السابقة نلاحظ التقهقر المستمر لمساهمة قطنيات الجنوب في خلق القيمة المضافة، يُعزى هذا الانخفاض الحاد في القيمة المضافة إلى عوامل متعددة مثل زيادة تكاليف المشتريات المستوردة، وتقلبات في أسعار المواد الخام، بالإضافة إلى تغيرات في الطلب العالمي، دون أن ننسى المشاكل في الإدارة الداخلية للشركة في ذلك الوقت.

ثانياً: تقلبات في نسبة ربحية المؤسسة:

- تعكس تقلبات نسبة الربحية للمؤسسة تحولات وتغيرات في أداء الشركة ومساهمتها في الربح، هذه التقلبات ناتجة عن تغيرات في التكاليف الإجمالية هذا ما لاحظناه من خلال تغير سعر المادة الأولية خلال السنوات العشر، بالإضافة إلى تأثيرات تقلبات العملات على تكاليف المشتريات المستوردة التي تربط بينهم علاقة طردية قوية.

ثالثا: . زيادة إجمالي المشتريات المستوردة:

- تشير الزيادة المستمرة في إجمالي المشتريات المستوردة إلى توسع الشركة في نطاق عملياتها الدولية أو زيادة حجم نشاطها التجاري، يعد هذا مؤشرا إيجابيا على النمو والتوسع، ولكن يتطلب أيضا إدارة جيدة للمخاطر المرتبطة بتلك العمليات الدولية.

رابعا: تأثير تقلبات سعر الصرف:

- تأثير تقلبات سعر الصرف على ربحية المؤسسة له أثر كبيراً، حيث يؤثر سعر الصرف مباشرة على تكاليف المشتريات المستوردة وبالتالي على هامش الربح، لذا يجب على الشركة مراقبة عن كثب تلك التقلبات واتخاذ إجراءات للتعامل معها بشكل فعال.

خامسا: عوامل إدارية واستراتيجية:

- قد تكون هناك عوامل إدارية واستراتيجية أخرى تؤثر على ربحية المؤسسة مثل كفاءة العمليات، استراتيجيات التسعير، التكاليف الإجمالية للإنتاج، وكفاءة إدارة المخزون.

المطلب الرابع: مناقشة النتائج المتحصل عليها لأثر الاستيراد على ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب بالأغواط للفترة 2012 - 2021

من خلال إجراء الدراسة النظرية والميدانية لعنوان أثر الاستيراد على ربحية المؤسسة الاقتصادية، واستكشافنا للجانب الميداني في مؤسسة قطنيات الجنوب توصلنا إلى النتائج الآتية

أولاً: فيما يخص فرضيتنا الأولى التي تقول { تكلفة استيراد المادة الأولية تؤثر على أرباح مؤسسة قطنيات الجنوب بتأثيرها على تكاليف الإنتاج وهامش الربحية }

هي فرضية صحيحة فبعد استخراج المعطيات اللازمة فيما يخص تكاليف الشراء وهامش الربح المحقق وجدنا بأنه يتأثر بتأثير تغيرات القيم، دون أن ننسى العامل الأكبر وهو سعر الصرف بقيمته الإضافية تضيف تكلفة أخرى مما يجعل ربحية المؤسسة تنخفض

ثانياً: وفيما يخص فرضيتنا الثانية والتي تقول { إن عدم توفر المادة الأولية المستوردة يجعل قطنيات الجنوب تتوقف عن الإنتاج إذا كانت تعتمد بشكل كبير على هذه المادة }.

فهذه الفرضية أيضا صحيحة وذلك بسبب ندرة توفر القطن في التراب الوطني مما يجعله سلعة محتكرة على العالم الخارجي ولا بد من استيراده وهذا ما عاشته المؤسسة في سنة 2021 حيث توقف الإنتاج لمدة ثلاثة أشهر وتم تسريح العمال ضمن بطالة تقنية.

ثالثاً: أما فيما يخص فرضيتنا الثالثة والتي تقول { هناك سياسة حماية تمنع قطنيات الجنوب من استيراد المادة الأولية لتشجيع الإنتاج المحلي وحماية الصناعة المحلية }.

فهذه الفرضية تحتمل جانبين جانب صحيح وآخر خاطئ الجانب الصحيح هو أنه كانت هناك سياسة حماية تزامنت مع فترة جائحة كورونا والتي شهدت نتائجها سنة 2021 وذلك بسبب أن المؤسسة

كانت تحتفظ بمخزون احتياطي من سنة 2020 فهذا الجانب يعد كعامل حماية منع المؤسسة من الاستيراد، أما الجانب الثاني فالدولة تعتبر صناعة النسيج من الصناعات المطورة للاقتصاد الوطني كونه سلعة ضرورية ويخضع لعامل التجدد ولا يمكن إشباعه فغلق هذا السوق سوف يؤدي اقتصاد الجزائر إلى أزمة في تحقيق القيمة المضافة، كما أن الدولة لا يمكن غلق سوق استيراد النسيج إذ لم توفر بديل أولي وهو من الأمور المدروسة في منطقة واد سوف حيث بدأت الدولة في أواخر 2023 بزراعة القطن الطبيعي موجه للاستهلاك الوطني، وتميل هذه الفرضية إلى الجانب الخاطئ أكثر.

رابعاً: فيما يخص آخر نقطة وهي فرضيتنا الرئيسية والتي تقول بأن : {تكلفة استيراد المادة الأولية

تساهم في تحسين ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب بتقديم منتجات ذات تكلفة منخفضة}

فمن خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي رأينا فيه مختلف العوامل المؤثرة على ربحية مؤسسة قطنيات الجنوب والمتغيرات المرتبطة بعملية الاستيراد، والمتمثلة في تغير سعر الصرف وجدنا بأن: فرضيتنا تطرقت إلى توفير المنتجات بتكلفة أقل وذلك بسبب جهلنا في ذلك الوقت بأن منتجات النسيج الطبيعية غير متوفرة في الجزائر من الأصل، خلال فترت دراستنا والمتمثلة من 2012 إلى 2021 وأنه لا بد من استيرادها، وهذا لا يجعل من فرضيتنا خاطئة فبعد بحثنا وجدنا بأن هناك عمليات سابقة في محاولة إنتاج القطن الطبيعي في الجزائر عبر مناطق مختلفة من بينها "سوق هراس، المغير، البليدة، وحتى ولاية الأغواط وبالتحديد في بلدية تاجموت " ولكن لم تكن هناك الظروف والمناخ المناسب لينمو بشكل جيد فكان الإنتاج إما قليل أو أن نوعيته سيئة خلافاً عن بعض العوامل السياسية التي لن نتطرق لها، بالإضافة إلى التكلفة الباهظة المستثمرة في هذا القطاع والذي سبب خسائر كبيرة للفلاحين والمستثمرين في المجال.

هذا ما يجعل من فرضيتنا الرئيسية صحيحة، فالاستيراد يؤثر على ربحية المؤسسة الاقتصادية بكلا طرفيه من الناحية الإيجابية بحيث يكلفها أقل ويحقق أرباح أكثر ومن الناحية السلبية من حيث عدم وجود بديل محلي بالإضافة إلى تغيرات سعر الصرف والأزمات المالية التي تضر الأسواق الدولية وغيرها الكثير والتي سبق وذكرناها في دراستنا هذه.

خلاصة الفصل

يُعتبر الفصل التطبيقي من الدراسة حول أثر الاستيراد على ربحية مؤسسة "قطنيات الجنوب" ركيزة أساسية لفهم التحديات والفرص المرتبطة بعمليات الاستيراد وكيفية تأثيرها على الأداء المالي للمؤسسة، من خلال التحليل الذي قمنا به للبيانات المالية والتشغيلية للمؤسسة، تم الكشف عن أن تكاليف الاستيراد تلعب دوراً حاسماً في تشكيل بنية التكاليف والإيرادات الإجمالية للمؤسسة قطنيات الجنوب.

كما أظهرت الدراسة أن الاستيراد يمكن أن يكون سلاحاً ذو حدين من جهة، يسهم في توفير المواد الخام بأسعار تنافسية وجودة عالية، مما يعزز القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على الاستيراد إلى زيادة التكاليف التشغيلية وتقليص هوامش الربح في ظل تقلبات أسعار الصرف والأسواق العالمية.

خلص هذا الفصل إلى أن مؤسسة "قطنيات الجنوب" يمكنها تحسين ربحيتها من خلال تبني سياسات أكثر مرونة واستراتيجيات مبتكرة لإدارة عمليات الاستيراد، يتطلب ذلك تعزيز القدرة التنافسية عبر التنوع في الاستثمار، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتطوير علاقات قوية مع الموردين، توفر هذه النتائج رؤى قيمة لصناع القرار في المؤسسة لاتخاذ خطوات عملية نحو تحقيق استدامة مالية ونمو مستدام في ظل التحديات الاقتصادية الحالية.

الخاتمة

أولاً: خاتمة عامة

تُعد دراسة أثر الاستيراد على ربحية مؤسسة "قطنيات الجنوب" بمثابة خطوة هامة نحو فهم أعمق للديناميكيات الاقتصادية التي تؤثر على أداء المؤسسات الاقتصادية في السوق المحلية والدولية، من خلال التحليل الذي قمنا به للبيانات المالية والتشغيلية لمؤسسة قطنيات الجنوب، تمكنا من تسليط الضوء على التحديات والفرص التي ترافق عمليات الاستيراد، وكيفية تأثيرها المباشر على تكاليف الإنتاج وهوامش الربح.

كما استخلصنا من الدراسة أن دراسة السوق، وتعزيز التخطيط المالي المتكامل، وتطوير أدوات تحليلية متقدمة، يعد ضرورياً لتحقيق توازن بين الفوائد والتكاليف المرتبطة بالاستيراد، كما تم التأكيد على أهمية تنوع مصادر التمويل وكذا الاستثمار، وتعزيز التنسيق بين الأقسام المختلفة، يساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية والقدرة الربحية للمؤسسة.

علاوة على ذلك، أوضحت الدراسة أن تبني استراتيجيات مرنة ومبتكرة لإدارة عمليات الاستيراد يمكن أن يعزز من ربحية المؤسسة بشكل كبير، يتطلب ذلك استثماراً في التكنولوجيا وتطوير علاقات قوية مع الموردين، بالإضافة إلى التركيز على تحسين الجودة والإنتاجية.

من خلال هذه الدراسة قمنا بتسليط الضوء على عنصر مهم لقي تجاهل كبير من قبل صناع القرار في "قطنيات الجنوب" وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأمر الذي جعلهم غير مدركين لتحدياته بشكل فعال، وتحقيق نمو مستدام واستدامة مالية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

ثانياً: النتائج المتحصل عليها

توصلت الدراسة حول أثر الاستيراد على ربحية مؤسسة "قطنيات الجنوب" إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تسلط الضوء على تأثير عمليات الاستيراد على الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة قطنيات الجنوب باختصار الربحية، يمكن تلخيص النتائج كما يلي:

- الاستيراد يساهم بشكل كبير في توفير المواد الخام بأسعار تنافسية، مما يقلل من تكاليف الإنتاج ويعزز القدرة التنافسية للمؤسسة في السوق المحلية والدولية؛
- يتسبب الاعتماد المفرط على الاستيراد في تعرض المؤسسة لتقلبات أسعار الصرف والتغيرات الاقتصادية العالمية، مما يؤدي أحياناً إلى زيادة التكاليف التشغيلية؛

- ساهمت عمليات الاستيراد في تحسين جودة المنتجات وزيادة الإيرادات من خلال تقديم منتجات متنوعة تلبي احتياجات السوق.
- أدت التكاليف الإضافية المتعلقة بالاستيراد، مثل الرسوم الجمركية وتكاليف النقل، إلى تقليص هوامش الربح في بعض الفترات؛
- تعاني قطنيات الجنوب من نقص في تبني استراتيجيات مالية وتخطيطية مرنة للتعامل مع تحديات الاستيراد، بما في ذلك أدوات تحسين دقة التقديرات المالية وتطوير أدوات تحليلية متقدمة؛
- الحاجة إلى تدريب وتطوير مهارات الموظفين في استخدام الأدوات التحليلية والتقنيات الحديثة، مما سيساهم في تحسين دقة التقديرات المالية وزيادة كفاءة العمليات؛
- إن بناء علاقات قوية ومستدامة مع الموردين يساعد في تحقيق استقرار بالإمدادات وتقليل المخاطر المرتبطة بالتقلبات في السوق العالمية؛
- الاستثمار في التكنولوجيا والتطوير المستمر للعمليات يعد ضروريًا لتحقيق نمو مستدام وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

تعد هذه النتائج بمثابة دليل خاص توصلنا له بعد إجراءنا للدراسة داخل مؤسسة "قطنيات الجنوب" وعام للمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تواجه تحديات مشابهة، حيث تساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة تدعم النمو المستدام والقدرة التنافسية في بيئة اقتصادية متغيرة.

ثالثًا: التوصيات والاقتراحات

بناءً على النتائج المستخلصة من دراسة أثر الاستيراد على ربحية مؤسسة "قطنيات الجنوب"، يمكن أن نقدم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تهدف إلى تحسين الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسة وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق:

- توصي الدراسة بتنويع مصادر التوريد لتقليل الاعتماد على مورد واحد أو منطقة جغرافية واحدة، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار وعدم استقرار الأسواق العالمية؛
- تطوير نماذج مالية أكثر دقة وشمولية لتقدير تكاليف الاستيراد وأثرها على الربحية، يمكن استخدام تقنيات التحليل المالي المتقدمة وأدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين دقة التقديرات والتنبؤات؛
- تنفيذ برامج تحسين الكفاءة التشغيلية لخفض التكاليف وزيادة الإنتاجية، يمكن تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، وتبني أفضل الممارسات في إدارة العمليات؛

- تطوير استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر تشمل تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة بعمليات الاستيراد، ووضع خطط للتخفيف من آثارها، يتضمن ذلك التأمين على المخاطر التجارية والاستراتيجية؛
- بناء علاقات قوية ومستدامة مع الموردين من خلال التواصل المستمر والتعاون الاستراتيجي، يمكن أن يساعد ذلك في تحقيق استقرار في الإمدادات والحصول على شروط تجارية أفضل؛
- الاستثمار في البحث والتطوير لتقديم منتجات مبتكرة تلبي احتياجات السوق وتزيد من القيمة المضافة، يساعد ذلك في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة في الأسواق المحلية والدولية.

من خلال تنفيذ هذه التوصيات والاقتراحات، يمكن لمؤسسة "قطنيات الجنوب" تحسين أدائها المالي والتشغيلي، وزيادة ربحيتها وقدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية، وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

رابعاً: آفاق الدراسة

تُفتح الدراسة حول أثر الاستيراد على ربحية مؤسسة "قطنيات الجنوب" آفاقاً جديدة للتعلم في فهم الديناميكيات الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسات الصناعية في ظل العولمة والتغيرات الاقتصادية العالمية، من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن استشراف عدة مسارات بحثية وتطبيقية مستقبلية تساعد في تعزيز الأداء المالي والتشغيلي للمؤسسات، تشمل آفاق الدراسة ما يلي:

- تحليل تأثير السياسات الاقتصادية والتجارية على تكاليف الاستيراد وربحية المؤسسات، بما في ذلك دراسة تأثير الرسوم الجمركية، وسياسات الدعم الحكومي، والاتفاقيات التجارية الدولية.
- استكشاف دور الاستدامة والابتكار في تقليل الاعتماد على الاستيراد، مثل تطوير المواد الخام المحلية، واعتماد تقنيات الإنتاج المستدامة، وتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية.
- تحليل تأثير الاستيراد على استراتيجيات التسويق والقدرة التنافسية في الأسواق المحلية والدولية، بما في ذلك تقييم تأثير جودة المنتجات وتنوعها على رضا العملاء وولائهم.

{تم بعون الله وحمده}

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر

1. معطيات وثائق مؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة 01-02 - 2024 إلى 15-02-2024.

أ. المراجع

أولاً: الكتب

1. أسامة عبد الخالق الأنصاري، الإدارة المالية، دار الكتب العربية، القاهرة، بدون طبعة، بدون سنة نشر؛
2. شعيب اشرف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008؛
3. صديقي محمد عفيفي، التسويق الدولي، نظم الاستيراد والتصدير، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973؛
4. عبد الحليم كرامة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009؛
5. عدنان تايب النعيمي، ياسين كاسب الحرشة، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة النشر والتوزيع، الأردن 2007؛
6. لطفي خير كوماني، التجارة الدولية بين دول العلم العربي ودول الأوروبية، مكتبة دار الثقافة للنشر، عمان 1996؛
7. زينب حسين، عضو الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة، بيروت، 1994؛
8. محمد حسام محمد لطفي، الاحكام العامة لعقد التأمين، بدون دار نشر، ط 2 القاهرة، 1990؛
9. محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الخارجية، دار الجامعة، الجزائر، 1999؛
10. مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2009؛
11. مصطفى رشيد شبيحة، النقود والمصاريف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 1999.

12. منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003؛
13. منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي: مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005؛
14. ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، دار_المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر؛
15. هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر، عمان، 2000.

ثانيا: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. بن عمارة نور الدين، تقسيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010؛
2. حجارة ربيعة، حرية المبادلة في التجارة الخارجية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2007؛
3. دريدي بشير، سياسات المزيج التسويقي وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير ستخصص دراسات اقتصادية ورقلة 2006؛
4. الفقرة الثالثة من المادة الأولى من اتفاق إجراءات الترخيص بالاستيراد، للاطلاع أكثر انظر عبد الرحمان عزاوي الرخص الادارية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في القانون، جامعة الجزائر، كلية الحقوق؛

ثالثا: المطبوعات

1. الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية؛
2. دحو سليمان، رواني بوحفص، مطبوعة إجراءات التصدير والاستيراد، جامعة غرداية، بدون سنة نشر؛
3. عادل احمد حشيش وآخرون، الاقتصاد الكلي، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، مصر، 2003؛
4. مصطفى كمال طه، مبادئ القانون البحري، دار الجامعية للمطبوعات والنشر، الجزائر، 1992؛

5. مهداوي حمودي، تقييم المشاريع، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 01، سطيف، 2021؛
6. نباد تسعديت، رخص الإستيراد التصدير آلية تنظيم التجارة الخارجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 11 ماي 2016.

رابعاً: المجالات

1. عبد اللطيف مصطفى عبد القادر، أثر إستراتيجية البحث والتطوير على ربحية المؤسسة الاقتصادية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد الرابع 2013؛
2. موسى نورة، سوسن جلاي، رخص الاستيراد بين الحلول الظرفية والرؤية الاستراتيجية، مجلة العلوم السياسية والقانون المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 10، المجلد 2، بدون سنة نشر؛

خامساً: القوانين والأنظمة

1. القانون البحري الجزائري الصادر سنة 1976 المعدل في 25/06/1998؛
2. قانون رقم 15-15 مؤرخ في 15 يوليوسنة 2015 يعدل ويتم الامر رقم 03-04 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 المتعلق بالقواعد المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، جريدة رسمية عدد 41 المؤرخة بتاريخ 29 29 يوليو 2003؛
3. المادة 2 فقرة (أ) من اتفاق إجراءات التصدير ؛
4. المرسوم التنفيذي 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 2015، يحدد شروط وكيفية تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع، جريدة رسمية عدد 66 مؤرخة 9 ديسمبر سنة 2015.

سادساً: المواقع الإلكترونية

1. اتفاق بشأن إجراءات الترخيص بالاستيراد، على الموقع التالي Economy.gov.ae-wto-agreements تم الإطلاع عليه في 21 /02 /2024 على الساعة 16:00

سابعاً: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Denis Brume, **Le Commerce international**, 2 éme edition, Edition breal, mentrenil, 1991؛
- 2- Jean-luc Bazet,Pascal Faucher, **Finance d'entreprise Manuel & Applicationsepreuve06**, Nathan؛
- 3- Ong Tre San & Tch Boon Heng, **Factors affecting the profitability of Malaysian commercial banks**, African Journal of Business Management Vol. 7(8), Malaysia, 2013؛
- 4- Operations partuaires et douanieres de l'impertation-guid N12 centre de commerce international -CNUCCD/GATT Geneve 1998.

قائمة الملاحق



Société par actions au Capital Social de 5.000.000.000 DA
Complexe Industriel du Textile de Laghouat

المركب الصناعي للنسيج الأغواط
Siège Social : Zone Industrielle Route Nationale N° 01 BP 1247 Wilaya de Laghouat Algérie
Tel : 213.029.13.38.32 à 34 Fax : 213.029.13.38.33 Email : cotosud@gmail.com

البطاقة التقنية للمؤسسة

1-1 نبذة تاريخية :

- أنشأت شركة قطنيات الجنوب (COTOSUD) سنة 1988 إثر إنقسام مؤسسة الصناعة النسيجية بالأغواط (كوتيتاكس الأغواط) والتي أنشأت بدورها في ذلك سنة 1986 خلال إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسة الوطنية للصناعات النسيجية (سونيناكس) سنة 1982.
- أنشأت قطنيات الجنوب طبقا لمقرر الجمعية العامة الاستثنائية المؤرخة في 1998/12/19 وتطبيقا لتعليمات الوصاية (CNPE) المتعلقة بإعادة الهيكلة العامة لقطاع النسيج .
- قطنيات الجنوب هي وحدة تابعة لمجمع تكسماكو (TEXMACO)
- قطنيات الجنوب هي شركة ذات أسهم ذات رأسمال اجتماعي مقدّر بـ 1.000.000.00 دج ومقرها ومصنعها متواجدان بالمنطقة الصناعية بوشاكر الأغواط على بعد 400 كلم من الجزائر العاصمة على الطريق الوطني رقم 01 .

- تاريخ إمضاء عقد الإنشاء : 25 جوان 1976
- طبيعة العقد : منتج في اليد
- تكاليف المشروع : 590.000.000.00 دج
- المكلف بالبناء : SYBETRA UCO بلجيكا
- تاريخ إنطلاق المشروع : 30 نوفمبر 1977
- تاريخ الإستلام النهائي للمشروع : أوت 1982

2-1 المساحة :

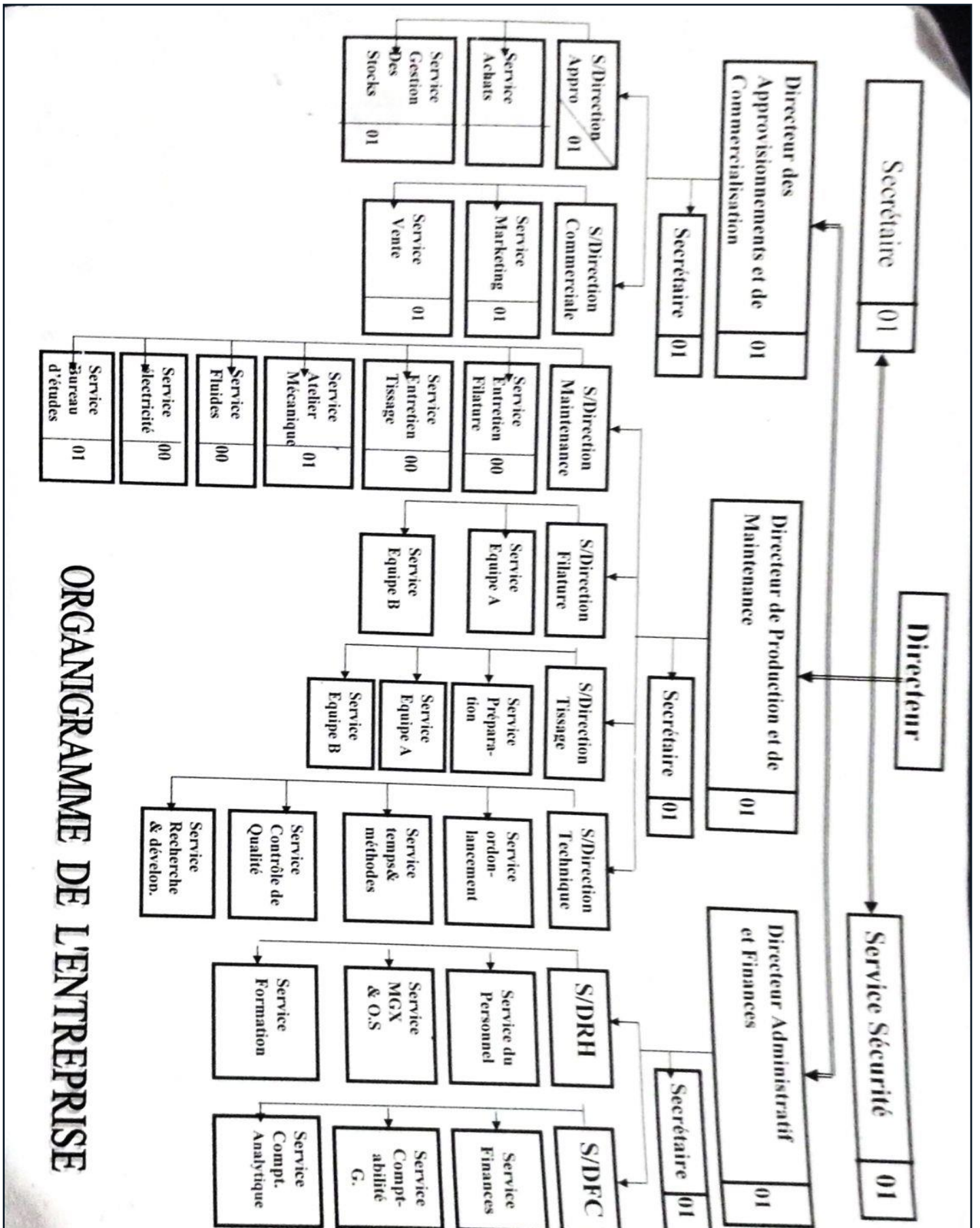
- المساحة الإجمالية : 150.000 متر مربع
- المساحة المغطاة : 45.000 متر مربع
- المساحة الغير مغطاة : 105.000 متر مربع

3-1 النشاط والمنتجات :

النشاط الرئيسي لقطنيات الجنوب هي إستغلال وتسيير مخزونها الصناعي في ميدان الغزل والنسيج

4-1 أهم المنتجات المصنعة :

- الخيوط القطن 100 ٪ و خيوط الممزوج قطن وبوليستير الموجهات للتحويل الداخلي وتسويقها (أنواع الخيوط من الرقم المتري (NM) من 9 إلى 60



الملحق رقم 04

وصل دخول سلعة مستلمة من مؤسسة تايلال

TAIAL SPA
AU CAPITAL SOCIAL DE 6 000 000 DA
UNITE COTO SUD LAGHOAT
029.53.29.31 1347 029.53.17.59/60/61

BON DE RECEPTION

N° 001976

Fournisseur: SPA TAYAL RELIZANE	N° du Bon de Commande: Date: Fournisseur:	Date de Réception: 08/11/11 Etabli par: [Signature] Service: [Signature] Signature:
--	---	---

Imp. Scindon Laghouat 029 53 25 13

N° d'ordre	Désignation	Code	Quantité	U.M.	Valeur		Observations
					P.U.	Total	
01	Fibre de coton	grec	15170	kg	266,61		6047159,2
02							
03							
04							
05							
06							
07							
08							
09							
10							
11							
12							
13							
14							
15							
16							
17							
18							
19							
20							

Receptionné par:
Nom & Prénom (s): **بلخ أحمد**
Service: **0715**
Signature: **[Signature]**

Observation: _____
Le Magasin: _____

ملخص نتائج مؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة (2012 - 2021)

LIBELLE	2012	2013	2014	2015	2016
Ventes et produits annexes	50,045,264.82	119,927,873.76	81,635,402.81	67,335,002.18	96,226,259.53
Variation stocks produits finis et en cours	52,628,629.33	7,073,756.05	32,035,487.95	11,088,506.94	4,193,328.05
Chiffre d'affaires inter unités	29,732,748.91	66,933,396.34	82,006,943.85	43,604,791.62	90,187,415.08
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	132,406,643.06	193,935,026.15	195,677,834.61	122,028,300.74	189,607,002.66
Achats consommés	68,367,306.60	116,627,058.49	100,133,673.74	109,021,507.99	114,015,160.91
Services extérieurs et autres consommations	26,964,433.85	30,278,717.22	32,017,914.96	19,299,068.44	22,661,731.17
Achats consommés inter unités	18,917,224.02	31,167,973.05	59,963,436.80	31,075,260.08	48,029,631.41
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	114,248,964.47	178,073,748.76	192,115,024.50	159,395,836.51	184,706,523.49
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	18,157,678.59	15,861,277.39	3,562,810.11	37,367,535.77	4,900,479.17
LIBELLE	2017	2018	2019	2020	2021
Ventes et produits annexes	176,092,912.42	130,391,948.50	145,794,524.23	94,835,492.82	140,691,065.15
Variation stocks produits finis et en cours	23,755,488.76	27,740,009.09	39,501,818.47	32,983,620.41	24,132,004.88
Chiffre d'affaires inter unités	108,830,825.45	159,870,511.97	163,301,072.17	52,316,757.75	66,676,357.50
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	261,168,249.11	262,522,451.38	269,593,777.93	114,168,630.16	231,499,427.53
Achats consommés	108,033,775.52	110,788,503.11	123,557,542.02	54,197,971.93	97,106,828.70
Services extérieurs et autres consommations	14,559,147.86	12,697,377.32	17,862,379.15	15,495,061.44	13,246,340.89
Achats consommés inter unités	118,209,145.64	89,140,454.21	65,301,731.83	19,375,596.35	66,155,775.79
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	240,802,069.02	212,626,334.64	206,721,653.00	89,068,629.72	176,508,945.38
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	20,366,180.09	49,896,116.74	62,872,124.93	25,100,000.44	54,990,482.15

الملحق رقم 06

ميزانية مؤسسة قطنيات الجنوب جانب الأصول للفترة (2012 - 2021)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
6640.54	7718.08	8369.11	7835.08	7805.88	5984.99	9865.19	9189.03	8592.65	8961.55	مجموع الأصول الغير جارية
										أصول جارية
1090.08	695.75	3503.21	4757.37	3834.89	3156.78	2597.56	6758.68	8065.94	8612.14	المخزونات قيد التصنيع
81.39	166.31	39.65	348.16	164.18	285.19	284.33	796.56	870.88	865.17	الزبائن
1523.72	1000.09	761.4	478.68	120.84	256.64	496.58	36.85	65.18	15.98	المدفوعات الأخرى
82.06	129.66	93.31	224.56	58.19	260.01	700.01	91.25	100	0	الضرائب وما شابهها
2929.27	2638.74	327.4	741.89	128.95	100	0	988.91	2600.01	1055.33	خزينة الأصول
5706.51	4630.55	4724.96	6550.67	4307.05	4058.62	4078.48	8672.25	11702.01	10548.62	مجموع الأصول الجارية
12347.05	12348.62	13094.07	14385.75	12112.93	10043.61	13943.67	17861.28	20294.66	19510.17	المجموع العام للأصول

ميزانية مؤسسة قطنيات الجنوب جانب الخصوم للفترة (2012 - 2021)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان
										رؤوس الأموال الخاصة
500	500	500	500	500	400	300	200	200	200	رؤوس أموال تم إصدارها
2308.31	2308.31	1900.28	1674.79	1597	932.14	969.85	2986.77	5457.97	5849.56	علاوات واحتياطات
30.84	146.88	408.03	225.49	77.79	62.94	184.85	1096.25	2798.66	2856	النتيجة الصافية
146.88	0	0	0	0	125	489.34	600.25	900	864.38	رؤوس أموال أخرى
2986.04	2955.2	2808.31	2400.28	2174.79	1520.08	1944.04	4883.27	9356.63	9769.94	المجموع
										الخصوم الغير جارية
1804.91	2320.6	2578.44	2578.44	2578.44	2697	2155.68	2754.56	2952.25	1623.25	الضرائب المؤجلة
1804.91	2320.6	2578.44	2578.44	2578.44	2697	2155.68	2754.56	2952.25	1623.25	مجموع الخصوم الغير جارية
										الخصوم الجارية
1653.06	1630.75	2838.58	2040.09	1877.85	2900.78	3657.89	1966.89	2758.55	2754.35	موردون وحسابات ملحقه
46.28	67.94	116.74	184.91	77.75	97.69	394.56	1968.54	1750.91	1168.45	الضرائب
5845.49	5359.68	4752	5723.39	3427.27	865.01	4896.14	1322.48	968	1229.64	ديون أخرى
11.28	14.46	/	1458.64	1976.83	1963.05	895.36	4965.54	2508.32	2964.54	خزينة الخصوم
7556.1	7072.83	7707.32	9407.03	7359.7	5826.53	9843.95	10223.45	7985.78	8116.98	مجموع الخصوم الجارية
12347.05	12348.62	13094.07	14385.75	12112.93	10043.61	13943.67	17861.28	20294.66	19510.17	المجموع العام للخصوم

الملحق رقم 08

جدول حسابات النتائج للمؤسسة قطنيات الجنوب خلال الفترة (2021 - 2012)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	البيان	المحور
9307.23	8639.17	11185.77	8714.37	7059.13	6148.24	2538.45	2589.78	25189.78	32538.45	المبيعات من المنتجات المتلفة	70
93.23	-180.51	57.93	-23.88	170.11	-87.60	858.03	998.98	9198.98	8738.87	إنتاج الفروع	72
-	-	-	-	-	0.00	300.00	0.00	359.32	4583.88	إنتاج المصنوعات	73
-	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00	100.00	0.00	أرباح الاستثمارات	74
9400.46	8458.66	11243.71	8890.48	7229.24	6060.64	3696.48	3588.76	34848.06	43861.20	إنتاج الفروع - 1	75
6553.15	6432.48	9134.35	6633.64	5527.36	4416.25	8142.67	1701.54	2589.35	2812.65	المشتريات المتوقعة	80
263.87	240.83	241.81	641.51	546.35	435.24	187.93	786.11	258.64	897.22	الخدمات الخارجية والعملاء الخارجية الأخرى	61 62
6817.01	6673.31	9376.16	7275.15	6073.71	4851.49	8330.60	2487.65	2847.99	3789.87	إنتاج الفروع - 2	76
2583.45	1785.34	1867.54	1415.33	1155.52	1209.15	-4634.12	1101.11	32000.09	42151.33	إنتاج الفروع - 3	77
785.5	841.75	796.01	698.99	517.23	426.34	658.97	786.47	686.84	897.58	إنتاج الفروع - 4	78
101.01	81.74	106.89	63.91	60.7	53.60	0.00	87.41	95.58	98.52	إنتاج الفروع - 5	79
1696.94	861.86	964.64	652.42	577.59	729.21	-5293.09	227.23	31217.67	41155.23	إنتاج الفروع - 6	80
17.67	11.21	9.57	40.56	10.68	-4.98	85.64	45.04	89.64	54.05	إنتاج الفروع - 7	81
51.38	113.43	87.46	52.7	143.11	12.85	165.90	18.64	28.94	0.00	إنتاج الفروع - 8	82
1815.67	516.36	364.49	318.38	245.14	122.65	485.48	647.86	358.17	758.97	إنتاج الفروع - 9	83
-	-	-	-	-	0.00	10.00	400.00	0.00	0.00	إنتاج الفروع - 10	84
-152.43	243.28	522.25	321.9	200.02	-588.73	-5848.83	5.77	30920.20	40450.31	إنتاج الفروع - 11	85
18.45	23.15	0.91	1.21	3.45	4.56	20.60	98.57	35.87	64.00	إنتاج الفروع - 12	86
81.35	61.6	13.19	9.7	80.38	112.65	10.00	81.69	16.84	70.58	إنتاج الفروع - 13	87
-62.9	-38.45	-12.28	-8.49	-76.94	-108.09	10.60	16.88	19.03	-6.58	إنتاج الفروع - 14	88
-215.34	204.83	509.97	313.41	123.09	480.64	-5838.23	22.65	30939.23	40443.73	إنتاج الفروع - 15	89
-	59.11	101.94	-	45.29	18.97	0.00	0.00	100.00	45.88	إنتاج الفروع - 16	90
-246.18	-1.16	0	0	0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	إنتاج الفروع - 17	91
30.84	146.88	408.03	313.41	77.79	461.67	-5838.23	22.65	30639.23	40338.05	إنتاج الفروع - 18	92
-	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	إنتاج الفروع - 19	93
-	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	إنتاج الفروع - 20	94
-	-	-	-	-	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	إنتاج الفروع - 21	95
30.84	146.88	408.03	313.41	77.79	461.67	-5838.23	22.65	30639.23	40338.05	إنتاج الفروع - 22	96